

اختراق العمل للام في (لمن ضره):

د. عبد العزيز بن أحمد البجادي

الأستاذ المشارك بقسم النحو والصرف وقره اللغة - بكلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية
جامعة القصيم - السعودي

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، وبه أستعين، وعليه التكلان، والصلوة والسلام على المرسل رحمة للعالمين، وآله وصحبه.

وقف النحويون كثيراً عند عدد من آي القرآن الكريم ووقفاً طويلاً، تحرياً لوجه النحوي الذي قامت عليه؛ إذ لم تكن تلك الآي قريبة المآخذ القياسي، ويرى المتأمل أنه كلما اتسع البون بين الآي في ذهن النحوي والقياس المطرد؛ كلما كثرت وجوه الاحتمال، وتلك الكثرة تفضي قطعاً إلى كثرة الأقوال، فمن مقارب، ومن ناء، عماد الأمر لدى كل واحد من أهل تلك الأقوال أن يحمل الآي على قياس مقبول، سالم من الاعتراض، دون أن ينأى باللفظ عن الفصاحة الأسمى، أو ينقص المعنى الأتم، وقد تعارف النحويون على أن هذا النوع من الآي يصدق عليه اسم «مشكل الإعراب»، حتى ألفت فيه التصانيف إما باسم «مشكل الإعراب»، وإما باسم «التوجيه النحوي» أو «الحجة النحوية» لإحدى القراءات، أو للقراءات أجمع، وغالباً ما يجد المتخير من أقوالهم قولاً تطمئن إليه نفسه صناعة ومعنى، ومن غير الغالب أن تظل الآي غير قابلة شيئاً من أوجه الاحتمال المعروضة، فلا يكاد يظفر بواحد منها خلي من معارضة أصل نحوي، أو مقصد بياني، أو حكم شرعي، وقد نادت أصوات في أزمة مختلفة بإعادة النظر في القاعدة النحوية لاستيعاب تلك الآيات المشكلة للإعراب، ولكن أهل التأصيل يرون أن ورود آي يخالف ظاهرها ما بني من القواعد على وفرة من المسموع ليس سبباً كافياً في فقد الثقة بالقاعدة؛ إذ قد يأتي من يلحق الآي بالقياس من وجه يلفظ مأخذه،

وهذا الاختلاف بين الطائفتين قدح في ذهني أن تحري ما يحيط بالمسألة المختلف فيها من القواعد ربما يوصل إلى أصل لم يكن التحويون فيه على رأي واحد من جهة التعليل، تكون علة أحد المختلفين فيه غير متناولة وجهاً تُحمل عليه الآية مشكّلة الإعراب.

وتحقيقاً لهذا المنحى تناولت بالبحث آية من تلك الآيات مشكّلة الإعراب، وهي قول الله تعالى: ﴿يَدْعُو لَمَنْ ضَرُّهُ﴾؛ فإن للتحويين فيها أقوالاً كثيرة ترجع عند التأمل إلى ثمانية أقوال، لا تجد فيها قولاً شافياً، خمسة منها تجعل الفعل «يدعو» متسلطاً على قوله: ﴿لَمَنْ ضَرُّهُ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ﴾، والثلاثة الباقية ترى ما بعد «يدعو» مستأنفاً، مقطوعاً عما قبله، ولم يكن ذلك لولا أن القاعدة المقررة تمنع عمل ما قبل اللام فيما بعده، وكان معزى البحث تحري علة هذه القاعدة، هل هي علة يقتضيها القياس النحوي، أو هي مجرد تعليل درج عليه التحويون قاطبة دون مقتض، أو مجرد تعليل درج عليه قوم دون قوم؟ وقد ناقشت ذلك في هذا البحث نقاشاً طويلاً مبتدئاً بفصل للنظر في تلك الأقوال الثمانية، وعرضها على قواعد النحو، شافياً ذلك بما قيل فيها إقراراً واعتراضاً، ومثباً بفصل لدراسة قاعدة اللام المشار إليها آنفاً، ومتهياً إلى رأيي في إعراب الآية من خلال نتائج الفصلين، ثم أردفت ذلك بخاتمة ذكرت فيها أهم نتائج البحث، وبثبت للمصادر والمراجع، وختمت بفهرس للموضوعات، وحسبي أنني اجتهدت في استنباط ما يمكن أن يضاف في هذه المسألة بهذا العمل اليسير الذي أسأل الله تعالى أن يجعله خالصاً لوجهه الكريم، وأن ينفع به؛ إنه سميع قريب مجيب، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وآله وصحبه الفصل الأول:

اختلف التحويون في إعراب قول الله تعالى: ﴿يَدْعُو لَمَنْ ضَرُّهُ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ﴾ (1)

اختلافاً بيناً، وسبب الخلاف أن معنى الآية لا يستقيم إلا بجعل «من» مفعولاً به؛ إذ المراد أن من الناس من يدعو من دون الله ما ضره أقرب من نفعه، ولكن أشكل عليهم أن اللام لا يتخطاها العمل، فصاروا في تأويل الآية على مذهبين يتفرعان إلى أقوال:

المذهب الأول: أن «يدعو» متسلط على قوله: ﴿لَمَنْ ضَرُّهُ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ﴾، وأصحاب هذا المذهب في توجيهه على خمسة أقوال (2):

الْقَوْلُ الْأَوَّلُ: أُنَاللَّامَ زَائِدَةً(3)، وَالتَّقْدِيرُ: يَدْعُو مَنْ ضَرَّهُ أَقْرَبُ، فَ «مَنْ» مَوْصُولٌ، مَفْعُولٌ بِ «يَدْعُو»، وَالْجُمْلَةُ بَعْدَهَا صِلَةٌ(4).

وَحُجَّةُ هَذَا الْقَوْلِ: أَمْرَانِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّ زِيَادَةَ اللَّامِ مَعَهُودَةٌ، فَزِيدَتْ هُنَا «كَزِيَادَتِهَا فِي قَوْلِهِ: ﴿رَدِّفَ لَكُمْ﴾(5) فِي أَحَدِ(6) الْقَوْلَيْنِ»(7).

وَأُجِيبَ: مِنْ وَجْهَيْنِ:

الْوَجْهُ الْأَوَّلُ: أَنَّ زِيَادَةَ اللَّامِ غَيْرُ مُطْرَدَةٍ، فَلَا يُحْمَلُ الْقُرْآنُ عَلَى غَيْرِ الْمُطْرَدِ، وَأَمَّا مَنْ قَدَّرَ زِيَادَتَهَا فِي آيَةِ النَّمْلِ؛ فَإِنَّمَا دَعَاهُمْ إِلَى هَذَا التَّقْدِيرِ: أَنَّ الْمُشْرِكِينَ قَالُوا: ﴿مَتَى هَذَا الْوَعْدُ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾(8)، وَهَذَا اسْتِعْجَالٌ مِنْهُمْ لِلْعَذَابِ، فَقَالَ اللَّهُ -تَعَالَى-: ﴿قُلْ عَسَى أَنْ يَكُونَ رَدِّفَ لَكُمْ بَعْضُ الَّذِي تَسْتَعْجِلُونَ﴾(9)، فَصَارَ الْمَعْنَى -فِي رَأْيِ الْمُقَدِّرِينَ-: عَسَى أَنْ يَتَّبِعَكُمْ بَعْضُ الْعَذَابِ الَّذِي اسْتَعْجَلْتُمُوهُ؛ لِأَنَّ «رَدِّفَ» بِمَعْنَى «تَبِعَ».

وَفِي هَذَا ضَعْفٌ مِنْجِهَتَيْنِ:

الْجِهَةُ الْأُولَى: أَنَّ الزِّيَادَةَ فِي مِثْلِ ذَلِكَ شَادَّةٌ، لَا تُقَاسُ، فَلَا يَلِيْقُ تَخْرِيجُ الْكِتَابِ عَلَيْهَا(10)، وَإِنَّمَا تَصِحُّ زِيَادَتُهَا(11) إِذَا تَأَخَّرَ الْعَامِلُ عَنِ مَعْمُولِهِ، كَمَا فِي قَوْلِ اللَّهِ -تَعَالَى-: ﴿اللرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ﴾(12)، وَقَوْلِهِ -جَلَّ وَعَزَّ-: ﴿لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ﴾(13)؛ لِأَنَّ ضَعْفَهُ بِالتَّأَخُّرِ يُجَرِّئُ عَلَى تَقْوِيَّتِهِ بِهَا، أَوْ كَانَ فَرَعًا عَلَى الْفِعْلِ فِي الْعَمَلِ، كَأَنْ يَكُونَ وَصْفًا، كَمَا فِي قَوْلِ اللَّهِ -تَعَالَى-: ﴿مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَهُمْ﴾(14)، وَقَوْلِهِ: ﴿فَعَالٌ لِمَا يُرِيدُ﴾(15)؛ لِأَنَّ الْفَرَعَ أَوْضَعُ فِي الْعَمَلِ مِنَ الْأَصْلِ، فَسَاعَتُ تَقْوِيَّتِهِ، وَأَمَّا فِيمَا عَدَا ذَلِكَ فَزِيَادَتُهَا شَادَّةٌ؛ إِذْ لَا تَقُولُ: أَكْرَمْتُ لِزَيْدٍ.

قَالَ السَّمِينُ الْحَلَبِيُّ - عَنِ الْقَوْلِ بِزِيَادَةِ اللَّامِ -: «وَقَدْ رُدَّ هَذَا: بِأَنَّ زِيَادَةَ اللَّامِ إِنَّمَا تَكُونُ إِذَا كَانَ الْعَامِلُ فَرَعًا، أَوْ بِتَقْدِيمِ الْمَعْمُولِ»(16)، وَقَالَ عَنْهُ ابْنُ هِشَامٍ: «وَهَذَا مَرْدُودٌ؛ لِأَنَّ زِيَادَةَ هَذِهِ اللَّامِ فِي غَايَةِ الشَّدُوذِ، فَلَا يَلِيْقُ تَخْرِيجُ التَّنْزِيلِ عَلَيْهِ»(17).

فَإِذَا بَطَلَتْ دَعْوَى الزِّيَادَةِ فِي الْمَقْيَسِ عَلَيْهِ - وَهُوَ آيَةُ النَّمْلِ - بَطَلَتْ فِي الْمَقْيَسِ - وَهُوَ آيَةُ الْحَجِّ -.

د. عبد العزيز بن أحمد البجادي

الجهة الثانية: أن فيه إضعافاً للمعنى؛ فإن حاصلة أنهم طلبوا عذاباً عظيماً، فحذّرهم عذاباً أقلّ منه، وهو بعض ما استعجلوه.

وإنما المراد: أن بعض ما تقولونه في استعجالكم كافٍ في أن يحمل لكم أمراً عظيماً، أي: ردّف لكم بعض الذي تستعجلون عذاباً عظيماً، فحذّف المفعول، وهذا كثير في القرآن.

الوجه الثاني: أن الزائدة في نحو: ﴿لِرؤْيَا تَعْبُرُونَ﴾، ونحو: ﴿لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ﴾ حارّة؛ بدليل الكسر فيها، وأما اللام في ﴿لَمَنْ ضَرُّهُ﴾ فمفتوحة، فلا تكون الحارّة؛ فإن «من» لها حكم الظاهر، فلا تفتح معها اللام، قال الله تعالى: ﴿وَلَمَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ جَنَّاتٍ﴾ (18)، وأما اللام في ﴿رَدَفَ لَكُمْ﴾ ففتحت لأجل الضمير.

الأمر الثاني: قراءة عبد الله بن مسعود: «يَدْعُو مَنْ ضَرُّهُ» - بغير لام (19).

قال ابن عطية: «ويؤيد هذا التأويل أن عبد الله بن مسعود قرأ: «يَدْعُو مَنْ ضَرُّهُ»..» (20)، وقال أبو حيان - في حديثه عن زيادة اللام - : «وهو ضعيف؛ لأنه ليس من مواضع زيادة اللام، لكن يقويه قراءة عبد الله: «يَدْعُو مَنْ ضَرُّهُ» - بإسقاط اللام» (21)، قال السمين: «وهي مؤيدة لهذا الوجه» (22).

والجواب: أن بعضاً من قراءة ابن مسعود مما اختلط بتفسيره، حتى لتجد في قراءته ما ليس من القرآن، كالقراءة المنسوبة إليه: «فصيامٌ ثلاثة أيامٍ مُتتابعاتٍ» (23).

ولهذا قال مجاهد - كما في «سنن الترمذي» (2952) - : «لو كنت قرأت قراءة ابن مسعود؛ لم أحتج أن أسأل ابن عباس عن كثير من القرآن مما سألت»، قال المباركفوري: «أي لما وقع في قراءته من تفسير كثير من القرآن» (24).

قال الطبري: «فأما ما روي عن أبي (25)، وابن مسعود، من قراءتهما: «فصيامٌ ثلاثة أيامٍ مُتتابعاتٍ»؛ فذلك خلاف ما في مصاحفنا، وغير جائز لنا أن نشهد لشيء ليس في مصاحفنا من الكلام أنه من كتاب الله» (26).

وقال أبو بكر بن الأتباري - مخاطباً من يجعل ذلك قرآناً - : «أخبرونا عن القرآن الذي نقرؤه - ولا نعرف نحن ولا من كان قبلنا من أسلافنا سواه - هل هو مشتعل على جميع القرآن من أوله إلى آخره، صحيح الألفاظ والمعاني، عارٍ عن الفساد والخلل؟ أم هو واقع

عَلَى بَعْضِ الْقُرْآنِ، وَالْبَعْضُ الْآخِرُ غَائِبٌ عَنَّا كَمَا غَابَ عَنَ أَسْلَافِنَا وَالْمُتَقَدِّمِينَ مِنْ أَهْلِ مِلَّتِنَا؟

فَإِنْ أَجَابُوا: بَأَنَّ الْقُرْآنَ -الَّذِي مَعَنَا- مُشْتَمِلٌ عَلَى جَمِيعِ الْقُرْآنِ، لَا يَسْقُطُ مِنْهُ شَيْءٌ، صَحِيحُ اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى، سَلِيمُهَا مِنْ كُلِّ زَلَلٍ وَخَلَلٍ؛ فَقَدْ قَضَوْا عَلَى أَنْفُسِهِمْ بِالْكَفْرِ حِينَ زَادُوا فِيهِ... وَمَا يُؤْتِرُ عَنِ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ أَنَّهُمْ قَرَأُوا بِكَذَا وَكَذَا؛ إِنَّمَا ذَلِكَ عَلَى جِهَةِ الْبَيَانِ وَالتَّفْسِيرِ، لَا أَنَّ ذَلِكَ قُرْآنٌ يُتْلَى»(27).

وَقَالَ السَّنْفِيَّةُ: «وَقِرَاءَةُ ابْنِ مَسْعُودٍ: «فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مُتَتَابِعَاتٍ»؛ لَمْ تَثْبُتْ قُرْآنًا»(28). الْقَوْلُ الثَّانِي: أَنَّ اللَّامَ هِيَ لَامُ الْإِبْتِدَاءِ، قَدِّمْتَ مِنْ تَأْخِيرِ(29)، وَالْأَصْلُ: يَدْعُو مَنْ لَضَرُّهُ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ(30)، فَ «مَنْ» مَفْعُولٌ، وَ «ضَرُّهُ أَقْرَبُ» مُبْتَدَأٌ وَخَبْرٌ، وَالْحُمْلَةُ صِلَةٌ لـ «مَنْ»(31)، وَالْمَعْنَى: يَدْعُو إِلَيْهَا لَضَرُّهُ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ(32).

وَعَزَاهُ الرَّجَاحُ إِلَى الْبَصْرِيِّينَ، وَالْكُوفِيِّينَ(33)، وَعَزَاهُ مَكِّيٌّ إِلَى الْكِسَائِيِّ(34) فَقَطَّ، وَعَزَاهُ السَّمِينُ إِلَى الْفَرَّاءِ(35) فَقَطَّ، وَقَدْ قَرَّرَهُ الْفَرَّاءُ مُقَرَّرًا لَهُ، قَالَ: «وَقَدْ حَالَتْ اللَّامُ بَيْنَهُمَا»، ثُمَّ قَالَ: «وَمَوْقِعُ اللَّامِ كَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ فِي «ضَرُّهُ»..»(36). وَحُجَّةُ هَذَا الْقَوْلِ:أَمْرَانِ:

أَحَدُهُمَا: مَا ذَكَرَهُ الْفَرَّاءُ: مِنْ أَنَّ الْفَصْلَ بَيْنَ الْعَامِلِ وَالْمَفْعُولِ بِهِ بِلَامِ الْإِبْتِدَاءِ -وَإِنْ كَانَ غَيْرَ جَائِزٍ فِي الْأَصْلِ- جَازَ هُنَا لِأَنَّ الْمَفْعُولَ بِهِ مَبْنِيٌّ، لَا يَظْهَرُ عَلَيْهِ إِعْرَابٌ، قَالَ: «وَلَمْ نَجِدِ الْعَرَبَ يَقُولُ: ضَرَبْتُ لَأَخَاكَ، وَلَا: رَأَيْتُ لَزَيْدًا أَفْضَلَ مِنْكَ»(37)، قَالَ: «فَتَرَى أَنَّ جَوَازَ ذَلِكَ لِأَنَّ «مَنْ» حَرْفٌ(38) لَا يَتَبَيَّنُ فِيهِ الْإِعْرَابُ، فَاسْتَجِيزَ الْإِعْتِرَاضُ بِاللَّامِ دُونَ الْاسْمِ؛ إِذْ لَمْ يَتَبَيَّنْ فِيهِ الْإِعْرَابُ، وَذَكَرَ عَنِ الْعَرَبِ أَنَّهُمْ قَالُوا: عِنْدِي لَمَّا غَيْرُهُ خَيْرٌ مِنْهُ، فَحَالُوا بِاللَّامِ دُونَ الرَّافِعِ»(39).

يُرِيدُ أَنْ الْخَبْرَ هُوَ الرَّافِعُ لِلْمُبْتَدَأِ - كَمَا هُوَ مَذْهَبُ الْكُوفِيِّينَ - وَقَدْ فَصَّلُوا بِاللَّامِ بَيْنَ الْعَامِلِ وَالْمَعْمُولِ، وَحَاصِلُ اسْتِدْلَالِهِ: أَنَّ اللَّامَ تَوَسَّطَتْ بَيْنَ الْمَفْعُولِ وَعَامِلِهِ لِكُونَ الْمَفْعُولِ مَبْنِيًّا، لَا يَظْهَرُ عَلَيْهِ إِعْرَابٌ.

د. عبد العزيز بن أحمد البجادي

الثَّانِي: مَا ذَكَرَهُ الرَّجَّاحُ: مِنْ أَنَّ اللَّامَ لِلْيَمِينِ، وَلِلْيَمِينِ الصَّدَارَةُ، فَتَعَارَضَ أَصْلَانِ، فَجَازَ الْأَخْذُ بِأَحَدِهِمَا.

قَالَ: «وَلَمْ يُشْبِعُوا الشَّرْحَ، وَلَا قَالُوا مِنْ أَيْنَ جَازَ أَنْ تَكُونَ اللَّامُ فِي غَيْرِ مَوْضِعِهَا؟ وَشَرَحُ ذَلِكَ: أَنَّ اللَّامَ لِلْيَمِينِ وَالتَّوَكِيدِ، فَحَقُّهَا أَنْ تَكُونَ فِي أَوَّلِ الْكَلَامِ، فَقُدِّمَتْ لِتُجْعَلَ فِي حَقِّهَا، وَإِنْ كَانَ أَصْلُهَا أَنْ تَكُونَ فِي «لِضْرَّة» كَمَا أَنَّ لَامَ «إِنَّ» حَقُّهَا أَنْ تَكُونَ فِي الْإِبْتِدَاءِ، فَلَمَّا لَمْ يَجُزْ أَنْ تَلِيَ «إِنَّ» جُعِلَتْ فِي الْخَبَرِ، فِي مِثْلِ قَوْلِكَ: إِنَّ زَيْدًا لَقَائِمٌ، وَلَا يَجُوزُ: «إِنَّ لَزَيْدًا قَائِمٌ»، فَإِذَا أَمَكْنَ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ فِي الْاسْمِ كَانَ ذَلِكَ أَجْوَدَ الْكَلَامِ، تَقُولُ: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ

لآيَةً﴾ (40)، فَهَذَا قَوْلُ (41).

فَالرَّجَّاحُ يَرَى أَنَّ اللَّامَ عِنْدَ الْفَرِيقَيْنِ هِيَ لَامُ الْقَسَمِ، وَهَذَا غَيْرُ دَقِيقٍ؛ فَإِنَّ هَذَا يَصْدُقُ عَلَى قَوْلِ الْكُوفِيِّينَ فَقَطْ؛ إِذْ يَجْعَلُونَ لَامَ الْإِبْتِدَاءِ لَامَ جَوَابِ قَسَمٍ مُقَدَّرٍ (42)، وَأَمَّا الْبَصْرِيُّونَ فَيُفَرِّقُونَ بَيْنَ اللَّامَيْنِ (43).

وَالجَوَابُ: مِثْلَاتُهُ أَوْجُهُ:

الْوَجْهُ الْأَوَّلُ: أَنَّ مَا فِي صِلَةِ الْمَوْصُولِ لَا يَتَقَدَّمُ عَلَى الْمَوْصُولِ (44).

الْوَجْهُ الثَّانِي: مَا ذَكَرَهُ ابْنُ هِشَامٍ مِنْ «أَنَّ لَامَ الْإِبْتِدَاءِ لَمْ يُعْهَدَ فِيهَا التَّقَدُّمُ عَنْ مَوْضِعِهَا» (45).
الْوَجْهُ الثَّلَاثُ: أَنَّهُمْ سَأَلَتْ هَؤُلَاءِ هَلْ يَجُوزُ لِمُتَكَلِّمٍ أَنْ يَقُولَ: أَكْرَمْتُ لِمَنْ عِنْدَكَ؟ فَلَنْ يَخْرُجَ جَوَابُهُمْ عَنْ قَوْلَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ جَائِزٌ عَلَى تَقْدِيرِ اللَّامِ مُتَأَخِّرَةً.

وَيَلْزَمُهُمْ حِينَئِذٍ أَنْ يُقَرَّرُوا فِي كُتُبِ النَّحْوِ أَنَّ لَامَ الْإِبْتِدَاءِ يَجُوزُ أَنْ تَلْحَقَ الْمَفْعُولَ بِهِ إِذَا كَانَ اسْمًا مَوْصُولًا عَلَى نِيَّةِ التَّأْخِيرِ إِلَى الصِّلَةِ الْإِسْمِيَّةِ، وَهَذَا مَا لَمْ يَفْعَلُوهُ.

الثَّانِي: أَنَّهُ غَيْرُ جَائِزٍ، وَإِنَّمَا نَتَأَوَّلُ الْقُرْآنَ حَتَّى يَتَخَرَّجَ عَلَى كَلَامِ الْعَرَبِ، وَهَذَا لَوْ قَالَ بِهِ قَائِلٌ لَكَانَ إِفْرَارًا مِنْهُ بَأَنَّ الْقُرْآنَ فِي هَذَا الْحَرْفِ جَاءَ شَاذًا، يَمْتَنِعُ الْقِيَاسُ عَلَيْهِ، وَحَسْبُكَ بِهَذَا ضَعْفًا؛ فَإِنَّ الْقُرْآنَ جَاءَ عَلَى أَرْقَى أَسَالِيبِ الْعَرَبِ، فَمَا اسْتَعْمَلْتَهُ الْعَرَبُ عَلَى غَيْرِ اطِّرَادٍ، نَحْوُ «اسْتَحْوَذَ»؛ اسْتَعْمَلَهُ الْقُرْآنُ كَذَلِكَ، وَمَا اسْتَعْمَلْتَهُ عَلَى قِيَاسٍ؛ اسْتَعْمَلَهُ الْقُرْآنُ عَلَى قِيَاسٍ.

الْقَوْلُ الثَّلَاثُ: أَنَّ مَفْعُولَ «يَدْعُو» الْجُمْلَةُ بَعْدَهُ، وَلَمَّا رَأَى أَهْلُ هَذَا الْقَوْلِ أَنَّ الْمَفْعُولَ بِهِ لَا يَقَعُ جُمْلَةً؛ جَنَحُوا إِلَى تَضْمِينِ «يَدْعُو» مَعْنَى فِعْلٍ آخَرَ (46)، فَصَارُوا عَلَى رَأْيَيْنِ: الرَّأْيِ الْأَوَّلِ: أَنَّهُمْ ضَمَّنْ مَعْنَى «يَقُولُ» (47)؛ إِذِ الْقَوْلُ يَقَعُ عَلَى الْجَمَلِ (48)، وَأَمَّا خَيْرُ «مَنْ» فَمَحْذُوفٌ (49)، تَقْدِيرُهُ: «يَقُولُ: لَمَنْ ضَرَّهُ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ إِلَهُهُ» (50)، وَالْمَعْنَى - عَلَى هَذَا الْقَوْلِ - : يَقُولُ: إِنَّ الَّذِي ضَرَّرَهُ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ هُوَ إِلَهُهُ (51)، وَعَلَى هَذَا يَكُونُ قَوْلُهُ: ﴿بَيْسَ الْمَوْلَى﴾ مُسْتَأْنَفًا، لَيْسَ دَاخِلًا فِي الْمَحْكِيِّ قَبْلَهُ؛ لِأَنَّ الْكُفَّارَ لَا يَقُولُونَ فِي أَصْنَامِهِمْ ذَلِكَ (52)، وَهُوَ قَوْلُ الْأَخْفَشِ (53)، وَالنَّحَّاسِ (54).

وَحُجَّةُ هَذَا الرَّأْيِ: أَمْرَانِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّ أَصْلَ الْكَلَامِ: إِنَّ الَّذِي ضَرَّرَهُ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ هُوَ إِلَهِي، وَلَكِنَّ الْعَرَبَ تُحَوِّزُ فِي حِكَايَةِ قَوْلِ الْعَائِبِ أَحَدَ الضَّمِيرَيْنِ: ضَمِيرَ الْمُتَكَلِّمِ، وَضَمِيرَ الْعَائِبِ، كَمَا تَقُولُ: قَالَ زَيْدٌ: إِنِّي مُسَافِرٌ، أَوْ: قَالَ زَيْدٌ: إِنَّهُ مُسَافِرٌ، وَلِهَذَا قَدَرَهُ الرَّجَّاحُ بِقَوْلِهِ: «وَيَكُونُ الْمَعْنَى: يَقُولُ: لَمَنْ ضَرَّهُ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ هُوَ مَوْلَايَ» (55)، وَقَدَرَهُ السَّمِينُ: لِلَّذِي ضَرَّهُ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ إِلَهُ أَوْ إِلَهِي (56).

وَالجَوَابُ: أَنَّا نَسْأَلُ عَلَامَ يَعُودُ الضَّمِيرُ فِي «يَدْعُو»؟ فَإِنْ كَانَ عَائِدًا عَلَى «مَنْ» فِي ﴿وَمِنْ النَّاسِ مَنْ يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَى حَرْفٍ﴾ (57)؛ لَمْ يَصِحَّ هَذَا التَّأْوِيلُ؛ لِأَنَّ الْمُشْرِكَ لَا يَعْتَقِدُ أَنَّ ضَرَرَ الْوَتْنِ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ (58)، وَلَوْ قُدِّرَ أَنَّهَا عَتَقَدَهُ فَإِنَّهَا يَقُولُ عَنْ نَفْسِهِ: «يَقُولُ: إِنَّ الَّذِي ضَرَّرَهُ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ هُوَ إِلَهُهُ»؛ إِذْ لَا يَحْتَاجُ إِلَى ذِكْرِ كَلِمَةِ «يَقُولُ».

وَإِنْ كَانَ عَائِدًا عَلَى اللَّهِ؛ لَمْ يَصِحَّ أَنْ يَكُونَ عَلَى تَأْوِيلِ «يَقُولُ»؛ لِأَنَّ الْمُتَكَلِّمَ بِالْقُرْآنِ هُوَ اللَّهُ، وَلَيْسَ الْقُرْآنُ حِكَايَةً عَنْ وَسِيطٍ.

الْأَمْرُ الثَّانِي: مَا احْتَجَّ بِهِ الرَّجَّاحُ (59)، وَهُوَ قَوْلُ عَنَتَرَةَ:

يَدْعُونَ عَنَتَرُ وَالرَّمَّاحُ كَأَنَّهَا * أَشْطَانُ بَثْرٍ فِي لَبَانِ الْأَدْهَمِ (60)

يُرِيدُ: أَنَّ «يَدْعُونَ» بِمَعْنَى «يَقُولُونَ»، بِدَلِيلِ أَنَّ «عَنَتَرُ» مُرَخَّمٌ «عَنَتَرَةَ» عَلَى لُغَةِ عَدَمِ الْإِنْتِظَارِ الْمُشْعِرِ بِهَا الضَّمُّ، فَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ «يَدْعُونَ» عَلَى مَعْنَى «يَقُولُونَ».

د. عبد العزيز بن أحمد البجادي

وَأَجَابَ تَعَلَّبٌ -فِيمَا نَقَلَهُ عَنْهُ أَبُو بَكْرٍ بْنُ الْأَنْبَارِيِّ-: بِقَوْلِهِ: «أَخْطَأُ الْأَخْفَشُ فِي هَذَا؛ لِأَنَّ الْمَحْذُوفَ عَلَيْهِ لَا يُحْدَفُ، إِذَا قُلْتَ: وَاللَّهِ لِأَخْوِكَ زَيْدًا؛ لَمْ يَحْسُنْ أَنْ تَحْدِفَ زَيْدًا، فَتَقُولَ: لِأَخْوِكَ»(61).

يُرِيدُ: أَنَّ اللَّامَ فِي قَوْلِهِ: «لَمَنْ ضَرَّهُ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ» وَاقِعَةٌ فِي جَوَابِ قَسَمٍ مَحْذُوفٍ، وَهَذَا الْقَسَمُ إِنَّمَا يُؤَكِّدُ الْحَبَرَ، وَالْحَبْرُ مَحْذُوفٌ عِنْدَ الْأَخْفَشِ، فَكَيْفَ يُرِيدُ تَأْكِيدَهُ بِالْقَسَمِ وَيَحْدِفُهُ؟ وَفِيهِ نَظَرٌ؛ فَإِنَّ الْأَخْفَشَ بَصْرِيٌّ، لَا يُوَافِقُ الْكُوفِيِّينَ فِي أَنَّ اللَّامَ وَاقِعَةٌ فِي جَوَابِ قَسَمٍ، فَكَانَ إِبْطَالُ أَبِي بَكْرٍ لِقَوْلِ الْأَخْفَشِ بِمَا يَلْتَزِمُهُ الْكُوفِيُّونَ دُونَ الْبَصْرِيِّينَ فِي غَيْرِ مَحَلِّهِ، وَلَا سِيَّمَا أَنَّ الْأَخْفَشَ أَوَّلُ مَنْ أَنْكَرَ الْحَدْفَ عِنْدَ إِرَادَةِ التَّوَكِيدِ(62).

وَإِنَّمَا الْجَوَابُ: أَنَّ يُقَالُ: إِنَّ الْمَشْرُوكَ إِذَا دَعَا الْوَثْنَ فَإِنَّهُ لَا يَقُولُ: يَا مَنْ ضَرَّهُ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ أَغْنَيْتَنِي، وَمُقْتَضَى هَذَا الْمَذْهَبِ أَنَّهُ يَقُولُهُ، وَهُوَ بَاطِلٌ.

الرَّأْيُ الثَّانِي: أَنَّهُ مُضْمَنٌ مَعْنَى فِعْلٍ مِنْ أَفْعَالِ الْقُلُوبِ(63): إِمَّا «يَظْنُ»(64)، وَإِمَّا «يَزْعُمُ»(65)، وَأَفْعَالُ الْقُلُوبِ تُعَلِّقُ، فَ«يَدْعُو» إِذَنْ مُعَلِّقٌ بِاللَّامِ، وَ«مَنْ» مُبْتَدَأٌ، وَالْجُمْلَةُ بَعْدَهُ صِلَةٌ، وَخَبْرُهُ مَحْذُوفٌ(66)، وَجُمْلَةٌ «مَنْ ضَرَّهُ أَقْرَبُ» فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ لِبِ- «يَدْعُو»(67)، وَإِنَّمَا حُمِلَ عَلَى الظَّنِّ أَوْ الزَّعْمِ «لِأَنَّ الدَّعَاءَ لَا يَصْدُرُ إِلَّا عَنِ اعْتِقَادٍ»(68)، وَهُمَا مِمَّا يَصِحُّ أَنْ يُرَادَ بِهِ الْإِعْتِقَادُ، بِخِلَافِ مَعْنَاهُ الْأَصْلِيِّ -وَهُوَ «يُسَمِّي»- قَالَ أَبُو حَيَّانَ: «أَشَارَ إِلَى هَذَا الْوَجْهِ الْفَارِسِيُّ»(69).

وَالجَوَابُ: مِنْ وَجْهَيْنِ:

الْوَجْهُ الْأَوَّلُ: أَنَّ «يَدْعُو» لَهُ عَلَى الْإِجْمَالِ مَعْنَى وَاحِدٌ، وَهُوَ النَّدَاءُ، وَعَلَى التَّفْصِيلِ ثَلَاثَةٌ مَعَانٍ، فَيَأْتِي عَلَى مَعْنَى: «يُنَادِي»، وَ«يَعْبُدُ»، وَ«يُسَمِّي»، وَلَيْسَ مِنْ مَعَانِيهِ «يَظْنُ»، وَلَا «يَزْعُمُ».

الْوَجْهُ الثَّانِي: أَنَّ الْمَشْرُوكَ لَا يَقُولُ ذَلِكَ الْقَوْلَ فِي مَعْبُودِهِ عَلَى مَا مَرَّ، وَلَا يَظُنُّهُ، وَلَا يَزْعُمُهُ. الْقَوْلُ الرَّابِعُ: أَنَّ «يَدْعُو» بِمَعْنَى «يُسَمِّي»، فَيَكُونُ الْمَفْعُولُ الثَّانِي مَحْذُوفًا، تَقْدِيرُهُ: يُسَمِّي الَّذِي ضَرَّهُ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ إِلَهًا، وَتَكُونُ اللَّامُ زَائِدَةً(70) فِي الْمَفْعُولِ الْأَوَّلِ -وَهُوَ الْمَوْصُولُ وَصِلَتُهُ-(71)، أَي: يَدْعُو مَنْ ضَرَّهُ(72).

وَحُجَّةٌ هَذَا الْقَوْلِ: قَوْلُ ابْنِ أَحْمَرَ (73):

أَهْوَى لَهَا مِشْقَصًا حَشْرًا فَشَبَّرَهَا

وَكُنْتُ أَدْعُو قَذَاهَا الْإِثْمِدَ الْفَرِدَا (74)

أَيُّ: أَنْ «أَدْعُو» -هُنَا- نَصَبَ مَفْعُولَيْنِ، فَكَذَلِكَ يَكُونُ فِي الْآيَةِ، قَالَ أَبُو عَلِيٍّ الْفَارِسِيُّ: «أَدْعُو: أَيُّ كُنْتُ أُسَمِّي» (75).

وَالْجَوَابُ: أَنْ مَجِيءَ «يَدْعُو» عَلَى مَعْنَى «يُسَمِّي» نَاصِبًا مَفْعُولَيْنِ؛ لَيْسَ بِحَاجَةٍ إِلَى اسْتِدْلَالٍ؛ لِأَنَّ هَذَا مِمَّا لَا يُنْكَرُهُ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ الْعَرَبِيَّةِ، وَإِنَّمَا الَّذِي يَحْتَاجُ إِلَى اسْتِدْلَالٍ لِزِيَادَةِ اللَّامِ فِي مَفْعُولِ الْمُتَعَدِّي، فَقَدْ مَرَّ أَنَّهَا شَاذَةٌ، إِلَّا مَعَ تَقَدُّمِ الْمَفْعُولِ، أَوْ مَعَ فَرْعِيٍّ الْعَمَلِ.

وَقَدْ خَلَطَهُ ابْنُ هِشَامٍ بِالْقَوْلِ الَّذِي قَبْلَهُ -مُتَابِعًا فِي ذَلِكَ أَبَا الْبَقَاءِ الْعُكْبَرِيُّ (76)-:

أ - فَذَكَرَ تَضْمِينَ الْفِعْلِ مَعْنَى أَفْعَالِ الْقُلُوبِ: إِمَّا «يُظَنُّ»، وَإِمَّا «يَزْعُمُ».

ب - ثُمَّ قَرَّرَ أَنَّ مَنْ قَصَدَ التَّضْمِينَ أَعْرَضَ عَنْ مَعْنَى «يَدْعُو» الْأَصْلِيِّ -وَهُوَ «يُسَمِّي»- إِلَى مَعْنَى «يُظَنُّ»؛ لِأَنَّ التَّسْمِيَةَ لَا تَصْدُرُ عَنِ اعْتِقَادٍ (77).

أَيُّ: أَنَّهُ رَبِّمَا سَمَاهُ زَيْدٌ إِلَهًا، وَسَمَاهُ غَيْرُهُ وَتَنَا لَا يَضُرُّ وَلَا يَنْفَعُ، وَقَدْ يُسَمِّيهِ هُوَ إِلَهًا مَعَ عَدَمِ اعْتِقَادِهِ أُلُوْهِتِيهِ - وَحِينَئِذٍ يَكُونُ «كَأَنَّهُ قَالَ: يُسَمِّي مَنْ ضَرُّهُ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ إِلَهًا، وَلَا يَصْدُرُ ذَلِكَ عَنْ يَقِينٍ اعْتِقَادٍ».

ج - قَالَ: «وَعَلَى هَذَا الْقَوْلِ فَالْمَفْعُولُ الثَّانِي مَحْذُوفٌ» (78).

وَإِنَّمَا جَزَمْتُ بِالْخَلْطِ لِأَنَّهُ ذَكَرَ لَهُ مَفْعُولًا ثَانِيًا، وَالْفِعْلُ الْمُعْلَقُ لَيْسَ لَهُ مَفْعُولٌ ثَانٍ، وَإِنَّمَا الْجُمْلَةُ الْمُعْلَقُ عَنْهَا تَقُومُ مَقَامَ الْمَفْعُولَيْنِ (79)، ثُمَّ يُعْطَفُ عَلَيْهَا بِمَنْصُوبٍ، كَمَا فِي قَوْلِ كَثِيرٍ:

وَمَا كُنْتُ أَدْرِي قَبْلَ عَزَّةَ مَا الْبُكَى (80)

وَلَا مُوجِعَاتِ الْقَلْبِ حَتَّى تَوَلَّتِ (81)

قَالَ الْأَشْمُونِيُّ: «قَدْ عَرَفْتَ أَنَّ الْإِلْعَاءَ سَبِيلُهُ -عِنْدَ وُجُودِ سَبَبِهِ- الْجَوَازُ، وَالتَّعْلِيقَ سَبِيلُهُ الْوُجُوبُ، وَأَنَّ الْمُلْعَى لَا عَمَلَ لَهُ أَلْبَتَّةَ، وَالْمُعْلَقُ عَامِلٌ فِي الْمَحَلِّ» (82)، قَالَ الصَّبَّانُ: «أَيُّ:

فِي مَحَلِّ الْجُمْلَةِ، بَعْدَ أَنْ كَانَ عَامِلًا فِي لَفْظِ كُلِّ مِنَ الْجُزْأَيْنِ» (83).

د. عبد العزيز بن أحمد البجادي

وابن هِشَامًا يَخْفَى عَلَيْهِ هَذَا الْمَعْنَى، وَلَا يُخَالِفُهُ، فَقَدْ ذَكَرَهُ فِي أَكْثَرِ كُتُبِهِ (84)، فَلَوْ لَمْ يَذْكُرِ الْمَفْعُولَ الثَّانِي؛ لَقُلْتُ: إِنَّهُ أَرَادَ تَقْرِيرَ الظَّنِّ لِكَوْنِهِ صَالِحًا لِلتَّلْعِيقِ، وَلاَحْتِمَالِهِ لِمَعْنَى الْإِعْتِقَادِ.

وَعَلَى أَيِّ حَالٍ: فَإِنْ مَا قَرَّرَهُ فِي هَذَا مَرْدُودٌ؛ لِأَنَّهُ إِنْ جَعَلَ الْفِعْلَ عَلَى مَعْنَى الْفِعْلِ الْقَلْبِيِّ؛ كَانَ مُعْلَقًا بِاللَّامِ، فَكَيْفَ يَكُونُ الْمَفْعُولُ الثَّانِي مَحْذُوفًا؟ وَإِنَّمَا يَصِيرُ مَحْذُوفًا إِذَا قُدِّرَ الْفِعْلُ «يُسَمَّى» غَيْرَ قَلْبِيِّ، وَحِينَئِذٍ تَكُونُ اللَّامُ قَدْ زِيدَتْ فِي مَفْعُولِهِ الْأَوَّلِ، وَهَذَا -أَيْضًا- شَاذٌ، حَتَّى قَالَ هُوَ عَنْهُ: «وَهَذَا مَرْدُودٌ؛ لِأَنَّ زِيَادَةَ هَذِهِ اللَّامِ فِي غَايَةِ الشَّدُوذِ، فَلَا يَلِيقُ تَخْرِيجُ التَّنْزِيلِ عَلَيْهِ» (85).

الْقَوْلُ الْخَامِسُ: أَنَّ «يَدْعُو» مُعْلَقٌ وَلَوْ لَمْ يُضْمَنَّ مَعْنَى فِعْلِ قَلْبِيٍّ، وَهُوَ قَوْلُ يُوسُفَ (86). وَحُجَّةُ هَذَا الْقَوْلِ: «أَنَّ الْأَفْعَالَ كُلَّهَا يَجُوزُ أَنْ تُعْلَقَ، قَلْبِيَّةٌ كَانَتْ أَوْ غَيْرَهَا» (87).

وَالجَوَابُ: أَنَّ هَذَا الْقَوْلَ لَمْ يَسْتَنْدِ إِلَى مَنْقُولٍ عَنِ الْعَرَبِ فِي غَيْرِ الْقَلْبِيِّ، قَالَ أَبُو الْبَرَكَاتِ الْأَنْبَارِيُّ: «لِأَنَّهُ فِعْلٌ مُؤَثَّرٌ؛ فَلَا يَجُوزُ الْإِعَاوَةُ، وَإِنَّمَا يَجُوزُ أَنْ تُعْلَقَ أَفْعَالُ الْقُلُوبِ عَنِ الْإِسْتِفْهَامِ، وَهَذَا لَيْسَ بِفِعْلٍ مِنْ أَفْعَالِ الْقُلُوبِ» (88)، وَقَالَ ابْنُ يَعِيشَ: «وَهَذَا ضَعِيفٌ؛ لِأَنَّ التَّلْعِيقَ ضَرَبٌ مِنَ الْإِلْعَاءِ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُعْلَقَ مِنَ الْأَفْعَالِ عَنِ الْعَمَلِ إِلَّا مَا يَجُوزُ الْإِعَاوَةُ، وَالَّذِي يَجُوزُ الْإِعَاوَةُ أَفْعَالُ الْقَلْبِ» (89).

الْمَذْهَبُ الثَّانِي: أَنْقَوْلُهُ: «لَمَنْ ضَرَّهُ» مُسْتَأْنَفٌ، مَقْطُوعٌ عَمَّا قَبْلَهُ، فَ «يَدْعُو» لَا عَمَلَ لَهُ فِيهِ، فَ «مَنْ» مُبْتَدَأٌ، وَاللَّامُ فِي مَوْضِعِهَا (90)، وَ «ضَرَّهُ» مُبْتَدَأٌ ثَانٍ، وَ «أَقْرَبُ» خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ الثَّانِي، وَالْجُمْلَةُ صِلَةٌ «مَنْ» (91)، وَاخْتَلَفَ أَصْحَابُ هَذَا الْمَذْهَبِ فِي مَفْعُولِ «يَدْعُو»، وَفِي خَبَرِ «مَنْ» عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْوَالٍ (92):

الْقَوْلُ الْأَوَّلُ: أَنَّ «يَدْعُو» صَارَ بِلَا مَفْعُولٍ، لِأَنَّهُ إِثْمًا جَاءَ تَوْكِيدًا لِـ «يَدْعُو» فِي قَوْلِهِ: «يَدْعُو مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُ وَمَا لَا يَنْفَعُهُ» (93)، كَأَنَّهُ قِيلَ: يَدْعُو يَدْعُو (94)، فَلَا أَصْلَ أَنْ يُوقَفَ عَلَيْهِ (95)، فَتَكُونُ جُمْلَةٌ «ذَلِكَ هُوَ الضَّلَالُ» مُعْتَرِضَةً بَيْنَ الْمُؤَكِّدِ وَالتَّوَكِيدِ؛ لِأَنَّ فِيهَا تَسْدِيدًا وَتَأْكِيدًا لِلْكَلَامِ (96)، وَأَمَّا خَبَرُ «مَنْ» فَهُوَ «لَيْسَ الْمَوْلَى» (97)؛ فَالتَّقْدِيرُ: لَمَنْ ضَرَّهُ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ (98) لَيْسَ الْمَوْلَى (99) هُوَ (100).

وهَذَا قَوْلُ الْمُبَرِّدِ (101)، وَجَعَلَهُ الْفَرَاءُ أَحَدَ ثَلَاثَةِ أَوْجِهٍ جَائِزَةٍ، فَقَالَ: «وَيَكُونُ قَوْلُهُ «يَدْعُو»
الَّتِي بَعْدَ ﴿الْبَعِيدِ﴾ مَكْرُورَةً عَلَى قَوْلِهِ: ﴿يَدْعُو مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ - «يَدْعُو» مَكْرُورَةً - كَمَا تَقُولُ:
يَدْعُو يَدْعُو دَائِبًا، فَهَذَا قُوَّةٌ لِمَنْ نَصَبَ اللَّامَ، وَلَمْ يُوقِعْ «يَدْعُو» عَلَى «مَنْ»..» (102)،
وَجَعَلَهُ أَبُو حَيَّانٍ وَأَقْرَبُ التَّوْجِيهَاتِ (103).

وَاعْتَرَضَهُ ابْنُ هِشَامٍ: بِأَنَّ «فِي هَذَا الْقَوْلِ دَعْوَى خِلَافِ الْأَصْلِ مَرَّتَيْنِ، إِذِ الْأَصْلُ عَدَمُ
التَّوْكِيدِ، وَالْأَصْلُ أَلَّا يُفْصَلَ الْمُؤَكَّدُ مِنْ تَوْكِيدِهِ وَلَا سِيَّمَا فِي التَّوْكِيدِ اللَّفْظِيِّ» (104)، وَهَذَا
الثَّانِي سَبَقَهُ إِلَيْهِ ابْنُ الْحَاجِبِ؛ فَإِنَّهُ وَصَفَ الْقَوْلَ بِالتَّأْكِيدِ بِأَنَّهُ «لَيْسَ بِشَيْءٍ، فَإِنَّ التَّأْكِيدَ
اللَّفْظِيَّ لَا يُفْصَلُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مُؤَكَّدِهِ بِالْجُمْلِ» (105).

وَالْجَوَابُ: أَنَّهُ لَا مُسْتَنَدَ لِمَا ذَكَرَهُ مِنْ أَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ التَّوْكِيدِ؛ وَإِلَّا لَكَانَ كُلُّ تَوْكِيدٍ مُخَالِفًا
لِلْأَصْلِ.

وَأَمَّا مَا ذَكَرَهُ مِنْ أَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الْفَصْلِ بَيْنَ الْمُؤَكَّدِ اللَّفْظِيِّ وَمَتَّبِعِهِ؛ فَهُوَ صَحِيحٌ؛ فَإِنَّ الْأَصْلَ
أَنَّ لَا يُفْصَلُ بَيْنَهُمَا إِلَّا بِمَعْمُولِ الْأَوَّلِ، نَحْوُ: ﴿فَمَهَّلِ الْكَافِرِينَ أَمَهُلَهُمْ﴾، وَالْفَصْلُ فِي الْآيَةِ
بِأَجْنَبيِّ، وَهُوَ ﴿ذَلِكَ هُوَ الضَّلَالُ الْبَعِيدُ﴾، بَلْ هُنَا مَا هُوَ أَشَدُّ، وَذَلِكَ أَنَّ الْفِعْلَ يُؤَكَّدُ عَلَى
صُورَتِهِ - أَي: بِمَا مَعَهُ مِنْ لَوَاحِقَ - وَلَا يَضُرُّ التَّغْيِيرُ الْيَسِيرُ، كَأَنَّ يَكُونُ التَّوْكِيدُ بِمُرَادِفِهِ، كَمَا
فِي الْآيَةِ؛ فَإِذَا وَلِيَهُ الْمُؤَكَّدُ قَبْلَ الْمَفْعُولِ، أُكِّدَ بِلَا مَفْعُولٍ، نَحْوُ: أَكْرَمْتُ أَكْرَمْتُ زَيْدًا، وَإِذَا
وَلِيَهُ بَعْدَ الْمَفْعُولِ؛ أُكِّدَ بِمَا مَعَهُ، فَيُقَالُ: أَكْرَمْتُ زَيْدًا أَكْرَمْتُ زَيْدًا، وَقَدْ يُكْتَنَى عَنِ الْمَفْعُولِ،
فَيُقَالُ: أَكْرَمْتُ زَيْدًا، أَكْرَمْتُهُ، وَأَمَّا حَذْفُهُ هُنَا - بِأَنَّ يُقَالُ: أَكْرَمْتُ زَيْدًا أَكْرَمْتُ - فَلَمْ يُذَكَّرْ
أَنَّ أَحَدًا مِنَ النَّحْوِيِّينَ جَوَّزَهُ، وَلَمْ يَنْقُلُوا عَنْ أَحَدٍ مِنَ الْفُصَحَاءِ مِثْلَهُ.

الْقَوْلُ الثَّانِي: أَنَّ مَفْعُولَهُ ضَمِيرٌ مَحذُوفٌ، أَي: يَدْعُوهُ (106)، وَ«ذَلِكَ» مُبْتَدَأٌ، وَ«الضَّلَالُ»
خَبَرٌ «ذَلِكَ» إِنْ جَعَلْنَا «هُوَ» فَصْلًا (107)، وَجُمْلَةُ «يَدْعُو» حَالٌ (108)، وَالْمَعْنَى: ذَلِكَ هُوَ
الضَّلَالُ الْبَعِيدُ يَدْعُوهُ، أَي: فِي حَالِ دُعَائِهِ إِيَّاهُ (109)، وَخَبَرٌ «مَنْ» ﴿لَبِئْسَ الْمَوْلَى وَلَبِئْسَ
الْعَشِيرُ﴾ (110).

وَهُوَ الْوَجْهُ الثَّانِي الْجَائِزُ عِنْدَ الْفَرَاءِ، وَجَعَلَهُ قَوِيًّا فِي الْعَرَبِيَّةِ، قَالَ: «وَقَدْ يَكُونُ قَوْلُهُ: ﴿ذَلِكَ
هُوَ الضَّلَالُ الْبَعِيدُ يَدْعُو﴾، فَتَجْعَلُ «يَدْعُو» مِنْ صِلَةِ الضَّلَالِ الْبَعِيدِ، وَتُضْمَرُ فِي «يَدْعُو»

د. عبد العزيز بن أحمد البجادي

الهاء، ثُمَّ نَسْتَأْنِفُ الْكَلَامَ بِاللَّامِ، فَتَقُولُ: ﴿لَمَنْ ضُرُّهُ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ لِبَيْسِ الْمَوْلَى﴾، كَقَوْلِكَ - فِي مَذْهَبِ الْجَزَاءِ -: لَمَّا فَعَلْتَ لَهُوَ خَيْرٌ لَكَ، وَهُوَ وَجْهٌ قَوِيٌّ فِي الْعَرَبِيَّةِ».

وَعَطْفُهُ الرَّجَاحُ عَلَى مَا نَسَبَهُ إِلَى الْبَصْرِيِّينَ، وَالْكَوْفِيِّينَ، بِقَوْلِهِ: «وَقَالُوا - أَيْضًا -: إِنَّ «يَدْعُو» مَعَهَا «هَاءٌ» مُضْمَرَةٌ، وَإِنْ «ذَلِكَ» فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ، وَ «يَدْعُو» فِي مَوْضِعِ الْحَالِ» (111)، فَأَفْهَمَ أَنَّهُ مَنَسُوبٌ إِلَى الطَّائِفَتَيْنِ.

وَالجَوَابُ: أَنَّ هَذَا - وَإِنْ كَانَ فِي الصَّنَاعَةِ قَوِيْمًا - لَا يَسْنُدُهُ الْمَعْنَى، وَذَلِكَ أَنْجَعَلُهُ حَالًا يَعْنِي أَنَّهُمِنَ الْحَالِ الْمُؤَكَّدَةِ لِمُضْمَرٍ جُمْلَةٍ؛ إِذِ الْمُبْتَدَأُ وَالْخَبَرُ جَامِدَانِ، كَمَا تَقُولُ: زَيْدٌ أَبُوكَ عَطُوفًا؛ فَإِنَّ الْأَبُوَّةَ تَقْتَضِي الْعَطْفَ، فَكَانَتْ الْحَالُ مُؤَكَّدَةً لِمَا اقْتَضَتْهُ الْأَبُوَّةُ، وَهُنَا الْحَالُ «يَدْعُو» مُؤَكَّدَةً لِمَا تَضَمَّنَتْهُ الضَّلَالُ، فَإِنَّ الضَّلَالَ خَبَرٌ عَنِ ذَلِكَ فِي قَوْلِهِ: ﴿ذَلِكَ هُوَ الضَّلَالُ الْبَعِيدُ﴾، وَ «ذَلِكَ» مُشَارٌ بِهِ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿يَدْعُو مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُ وَمَا لَا يَنْفَعُهُ﴾، فَالْجُمْلَةُ إِذَنْ مُتَضَمِّنَةٌ الدُّعَاءِ، فَكَانَتْ الْحَالُ مُؤَكَّدَةً لِهَذَا الْمَعْنَى، وَلَكِنْ جَعَلَهُ حَالًا لِأَنَّهُ يَصِحُّ؛ لِأَنَّ لِهَذَا الْمَذْمُومِ فِي الْآيَاتِ حَالَيْنِ، فَحَالٌ يَدْعُو فِيهَا اللَّهُ، وَحَالٌ يَدْعُو فِيهَا مَا لَا يَضُرُّهُ وَلَا يَنْفَعُهُ، فَإِذَا جُعِلَ «يَدْعُو» حَالًا مِنَ الضَّلَالِ؛ أَفْهَمَ ذَلِكَ أَنَّهُ لَا يَدْعُو إِلَّا مَا لَا يَضُرُّهُ وَلَا يَنْفَعُهُ، وَالْوَاقِعُ أَنَّهُ يَدْعُو اللَّهَ أَيْضًا، وَدُعَاؤُهُ لِلْهَيْسِ ضَلَالًا.

قَالَ ابْنُ جَرِيرٍ الطَّبْرِيُّ: «يَعْنِي - جَلَّ ذِكْرُهُ - بِقَوْلِهِ: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَى حَرْفٍ﴾ أَعْرَابًا كَانُوا يَقْدُمُونَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مُهَاجِرِينَ مِنْ بَادِيَتِهِمْ، فَإِنْ نَالُوا رِخَاءً مِنْ عَيْشٍ بَعْدَ الْهَجْرَةِ وَالدُّخُولِ فِي الْإِسْلَامِ؛ أَقَامُوا عَلَى الْإِسْلَامِ، وَإِلَّا ارْتَدُّوا عَلَى أَعْقَابِهِمْ» (112)، وَذَكَرَ أَنَّ الْحَرْفَ هُوَ الشُّكُّ، ثُمَّ نَقَلَ نَحْوًا مِنْ ذَلِكَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَمُجَاهِدٍ، وَابْنِ جُرَيْجٍ، وَقَتَادَةَ، وَالضَّحَّاكَ، وَنَقَلَ عَنِ ابْنِ زَيْدٍ قَوْلَهُ: هَذَا الْمُنَافِقُ، إِنْ صَلَحَتْ لَهُ دُنْيَاهُ أَقَامَ عَلَى الْعِبَادَةِ، وَإِنْ فَسَدَتْ عَلَيْهِ دُنْيَاهُ، وَتَعَيَّرَتْ؛ انْقَلَبَ، وَلَا يُقِيمُ عَلَى الْعِبَادَةِ إِلَّا لِمَا صَلَحَ مِنْ دُنْيَاهُ (113).

الْقَوْلُ الثَّلَاثُ: أَنَّ مَفْعُولَ «يَدْعُو» مُتَقَدِّمٌ، وَهُوَ ﴿ذَلِكَ﴾ (114)، أَي: يَدْعُو ذَلِكَ، لَكِنْ أَشْكَلَ عَلَى صَاحِبِ هَذَا الْقَوْلِ مَجِيءُ الْجُمْلَةِ الْأَسْمِيَّةِ ﴿هُوَ الضَّلَالُ﴾ بَعْدَهُ (115)، فَاضْطَرَّ أَنْ يَجْعَلَ اسْمَ الْإِشَارَةِ اسْمًا مَوْصُولًا، وَالْجُمْلَةَ بَعْدَهُ صِلَةً، وَالتَّقْدِيرُ: يَدْعُو الَّذِي هُوَ الضَّلَالُ الْبَعِيدُ (116).

وَهُوَ قَوْلُ الرَّجَّاحِ، وَذَكَرَ أَبُو حَيَّانَ وَالسَّمِينُ أَنَّهُ مَنْقُولٌ عَنْ أَبِي عَلِيٍّ الْفَارِسِيِّ (117).
 قَالَ الرَّجَّاحُ: «وَفِيهَا وَجْهٌ رَابِعٌ، وَهُوَ الَّذِي أَعْفَلَهُ النَّاسُ: أَنْ «ذَلِكَ» فِي مَوْضِعِ نَصْبِ بُوُقُوعِ
 «يَدْعُو» عَلَيْهِ، وَيَكُونُ «ذَلِكَ» فِي تَأْوِيلِ «الَّذِي»، وَيَكُونُ الْمَعْنَى: الَّذِي هُوَ الضَّلَالُ الْبَعِيدُ
 يَدْعُو، وَيَكُونُ ﴿لَمَنْ ضُرَّهُ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ﴾ مُسْتَأْنَفًا» (118).

وَحُجَّةُ هَذَا الْقَوْلِ: أَنَّ مَجِيءَ اسْمِ الْإِشَارَةِ اسْمًا مَوْصُولًا جَائِزٌ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ، قَالَ الرَّجَّاحُ:
 «وَهَذَا مِثْلُ قَوْلِهِ: ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ﴾ (119) عَلَى مَعْنَى: وَمَا الَّتِي بِيَمِينِكَ يَا مُوسَى»، وَمِثْلُهُ
 قَوْلُ الشَّاعِرِ (120):

عَدَسٌ مَا لِعِبَادٍ عَلَيْكَ إِمَارَةٌ

نَحَوَتْ وَهَذَا تَحْمِيلِينَ طَلِيقُ (121) «(122).

وَالجَوَابُ: مِنْ وَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: مَا أَجَابَ بِهِ أَبُو حَيَّانَ وَالسَّمِينُ وَابْنُ هِشَامٍ: مِنْ أَنَّهُ لَا يَصِحُّ عَلَى رَأْيِ الْبَصْرِيِّينَ؛ إِذْ
 لَا يَكُونُ اسْمُ الْإِشَارَةِ عِنْدَهُمْ مَوْصُولًا إِلَّا «ذَا» بِشَرْطِ أَنْ يَتَقَدَّمَهَا الْاسْتِفْهَامُ بِـ «مَا» أَوْ
 «مَنْ» (123).

وَفِيهِ نَظْرٌ؛ فَإِنَّمَا يَلْتَزِمُ ذَلِكَ الْجَوَابَ الْبَصْرِيُّونَ، وَلَا يَلْتَزِمُهُ الْكُوفِيُّونَ وَلَا مَنْ وَافَقَهُمْ، مِمَّنْ
 يَسْتَنْدُوا إِلَى بَيْتِ ابْنِ مُفَرِّغِ الْمُتَقَدِّمِ.

الثَّانِي: أَنَّ قَوْلَنَا: «يَدْعُو الَّذِي هُوَ الضَّلَالُ الْبَعِيدُ» يَعْنِي أَنَّ الْأَصْنَامَ هِيَ الضَّلَالُ، مَعَ أَنَّ
 الضَّلَالَةَ عِبَادَتُهَا؛ إِذْ هِيَ -مُجَرَّدَةٌ مِنَ الْعِبَادَةِ- لَا ضَّلَالَةَ فِيهَا؛ فَإِنَّهَا -فِي ذَاتِهَا- حِجَارَةٌ لَا
 تَضُرُّ وَلَا تَنْفَعُ، كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى فِي أَوَّلِ الْآيَةِ: ﴿يَدْعُو مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُ وَمَا لَا
 يَنْفَعُهُ﴾.

فَإِنْ قِيلَ: قَدْ يُخْبَرُ (124) بِالْمَصْدَرِ عَنِ الذَّوَاتِ، فَيَقَالُ: زَيْدٌ عَدْلٌ، وَعَمْرُو رِضًا، فَلِمَ لَا
 تَكُونُ الْأَصْنَامُ -الَّتِي هِيَ ذَوَاتٌ- مُخْبَرًا عَنْهَا بِالْمَصْدَرِ؟

فَالجَوَابُ: أَنَّ الْإِخْبَارَ بِالْمَصْدَرِ إِنَّمَا يَكُونُ عَلَى تَقْدِيرِ مَعْنَى صَاحِبِ (125)، أَي: زَيْدٌ ذُو
 عَدْلٍ، وَعَمْرُو ذُو رِضًا، أَوْ عَلَى التَّأْوِيلِ بِاسْمِ الْفَاعِلِ، أَي: زَيْدٌ عَادِلٌ، وَعَمْرُو

د. عبد العزيز بن أحمد البجادي

راضٍ (126)، وأمّا الأصنام؛ فلا يُقال: إنّها ضالّة، ولا: إنّها ذات ضلالٍ، وإنّما الموصوفُ
بذلك عابدها وعبادتها.

فهذه تخاريجُ النحويّين لهذه الآية - بناءً على أصولهم النحويّة - لم يسلم شيءٌ منها من نقدٍ،
ولم يكن ذلك داعياً أحداً من المتقدّمين إلى إعادة النظر في الأصل الذي جعلهم في هذا
التورط، وهو أنّ اللّام لا يتخطّأها العمل، مع أنّ هذا الأصل ليس مُفتضياً عقلياً بحتّى، بل هو
قائمٌ على تفسيرٍ مُحتملٍ القبول والردّ، ولو قرّر أحدُ المتقدّمين - الذين بدعوا العِللَ - أنّ اللّام
حاجزٌ غيرُ حصينٍ، واستدلّ بهذه الآية لجرى على قوله جمهرةٌ من النحويّين؛ لما يأتي إن
شاء الله، وسيناقشُ البحثُ في الفصلِ الثّاني - بإذنِ الله - منعهُم تخطّي العملِ للّام.

الفصلُ الثاني:

لَمْ يَكُنْ أَحَدٌ مِنَ التَّحْوِيَّينَ الْمُتَقَدِّمِينَ يُخَالِفُ فِي أَنَّ لَامَ الْإِبْتِدَاءِ تَمْنَعُ مَا قَبْلَهَا أَنْ يَعْمَلَ فِيمَا بَعْدَهَا؛ وَلَكِنَّهُمْ اخْتَلَفُوا فِي التَّعْلِيلِ لِلذَّكَ عَلَى قَوْلَيْنِ:

القولُ الأوَّلُ: أَنَّهَا تَمْنَعُ مَا قَبْلَهَا أَنْ يَعْمَلَ فِيمَا بَعْدَهَا؛ لِأَنَّهَا حَاجِزٌ حَصِينٌ.

وهو الَّذِي قَرَّرَهُ الزَّجَّاجِيُّ، قَالَ: «وَلَامُ الْإِبْتِدَاءِ تَمْنَعُ مَا قَبْلَهَا أَنْ يَعْمَلَ فِيمَا بَعْدَهَا... لِأَنَّ لَامَ الْإِبْتِدَاءِ حَاجِزٌ يَمْنَعُ مَا قَبْلَهُ مِنَ التَّخَطُّيِّ إِلَى مَا بَعْدَهُ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ: عَلِمْتُ لَزَيْدٌ مُنْطَلِقٌ، وَحَلَفْتُ لِأَخْوَكِ قَائِمٌ، وَلَا يَكُونُ لِمَنْ «عَلِمْتُ» تَسَلُّطٌ عَلَى مَا بَعْدَ اللَّامِ؟ فَكَذَلِكَ كَانَ الْأَصْلُ - [في] (127) قَوْلِكَ: عَلِمْتُ إِنَّ زَيْدًا لِقَائِمٌ - عَلِمْتُ لِأَنَّ زَيْدًا قَائِمٌ، فَمَنْعَتِ اللَّامُ الْفِعْلَ أَنْ يَعْمَلَ فِي «إِنَّ»، فَبَقِيَتْ مَكْسُورَةً عَلَى حَالِهَا، ثُمَّ أُحْرَتِ اللَّامُ إِلَى الْخَبْرِ لَفْظًا، وَهِيَ فِي الْمَعْنَى مُقَدَّرَةٌ فِي مَوْضِعِهَا» (128).

وَقَالَ: «لَامُ الْإِبْتِدَاءِ تَدْخُلُ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ وَالْخَبْرِ مُؤَكَّدَةً، وَمَانِعَةٌ مَا قَبْلَهَا مِنْ تَخَطُّيِّهَا إِلَى مَا بَعْدَهَا، كَقَوْلِكَ: لِأَخْوَكِ شَاحِصٌ، وَلَزَيْدٌ قَائِمٌ» (129).

وَكَانَ السُّؤَالُ الَّذِي يَجِبُ أَنْ يُورِدَهُ الزَّجَّاجِيُّ يُجِيبُ عَنْهُ: كَيْفَ تَكُونُ اللَّامُ حَاجِزًا حَصِينًا، وَالْعَمَلُ يَخْتَرِفُهَا فِي حَالِ دَخَلَتْ عَلَى اسْمِ «إِنَّ» فِي نَحْوِ: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً﴾ (130) مَعَ أَنَّهَا فِي مَوْضِعِهَا الْأَصْلِيِّ؟

وَلَكِنَّهُ أَعْرَضَ عَنِ ذَلِكَ، وَذَهَبَ يُعَلِّلُ لِدُخُولِ اللَّامِ عَلَى اسْمِهَا عِنْدَ تَأْخُرِهِ لِزَوَالِ عِلَّةِ اجْتِمَاعِ مُؤَكَّدَيْنِ فِي مَوْضِعٍ وَاحِدٍ، فَقَالَ: «وَأَمَّا دُخُولُ هَذِهِ اللَّامِ عَلَى الْأَسْمَاءِ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ، كَقَوْلِكَ: إِنَّ فِي الدَّارِ لَزَيْدًا، وَفِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً لِمَنْ يَخْشَى﴾؛ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ؛ فَقَدْ قُلْنَا: إِنَّ أَوَّلَ دُخُولِهَا كَانَ فِي أَوَّلِ الْكَلَامِ - كَمَا شَرَحْنَا - فَلَمَّا تَقَدَّمَ الْخَبْرُ وَقَعَ اسْمُ «إِنَّ» مَوْقِعَ خَبَرِهَا مُؤَخَّرًا؛ جَازَ دُخُولُ اللَّامِ عَلَيْهِ؛ لِزَوَالِ الْعِلَّةِ الَّتِي مِنْ أَجْلِهَا لَمْ تَدْخُلْ عَلَيْهِ - وَهِيَ الْجَمْعُ بَيْنَ حَرْفَيْنِ مُؤَكَّدَيْنِ فِي مَكَانٍ وَاحِدٍ -» (131).

القولُ الثاني: أَنَّ اللَّامَ تَمْنَعُ مَا قَبْلَهَا مِنَ الْعَمَلِ فِي الْاسْمِ بَعْدَهَا لِأَنَّهَا تُقَوِّي فِيهِ جَانِبَ الْإِبْتِدَاءِ، فَيَبْقَى عَلَى حَالِهِ مُبْتَدَأً، وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ جَنِّي، وَالْعُكْبَرِيِّ، وَابْنِ مَالِكٍ، وَالْمُرَادِيِّ، كَمَا فِي نُصُوصِهِمُ اللَّاحِقَةَ.

د. عبد العزيز بن أحمد البجادي

قَالَ بِنُ جَنِيِّ: «وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ: إِنَّ زَيْدًا لَقَائِمٌ، فَهَذِهِ لَامُ الْإِبْتِدَاءِ، وَمَوْضِعُهَا أَوَّلُ الْجُمْلَةِ وَصَدْرُهَا، لَا آخِرُهَا وَعَجْزُهَا، فَتَقْدِيرُهَا أَوَّلٌ: لِإِنَّ زَيْدًا مُنْطَلِقٌ، فَلَمَّا كَرِهَ تَلَا فِي حَرْفَيْنِ لِمَعْنَى وَاحِدٍ - وَهُوَ التَّوَكُّيدُ - أُخْرَتِ اللَّامُ إِلَى الْخَبَرِ، فَصَارَ: إِنَّ زَيْدًا مُنْطَلِقٌ، فَإِنْ قِيلَ: هَلَّا أُخْرَتِ «إِنَّ» وَقُدِّمَتِ اللَّامُ! قِيلَ: [لَا]؛ لِفَسَادِ ذَلِكَ مِنْ أَوْجِهِ:

أَحَدُهَا: أَنَّ اللَّامَ لَوْ تَقَدَّمَتْ وَتَأَخَّرَتْ «إِنَّ»؛ لَمْ يَجْزُ أَنْ تَنْصِبَ «إِنَّ» اسْمَهَا - الَّذِي مِنْ عَادَتِهَا نَصْبُهُ - مِنْ قَبْلِ أَنْ لَامُ الْإِبْتِدَاءِ إِذَا لَقِيَتْ اسْمَ الْمُبْتَدَأِ؛ قَوَّتْ سَبَبُهُ، وَحَمَّتْ مِنَ الْعَوَامِلِ جَانِبَهُ، فَكَانَ يَلْزِمُكَ أَنْ تَرْفَعَهُ، فَتَقُولَ: لَزَيْدٌ إِنْ قَائِمٌ، وَلَمْ يَكُنْ إِلَى نَصْبِ «زَيْدٍ» - وَفِيهِ لَامُ الْإِبْتِدَاءِ - سَبِيلٌ» (132).

وَالجَوَابُ: أَنَّهُ لَا يَلْزِمُ مَا قَالَهُ؛ لِأَنَّ امْتِنَاعَ نَصْبِ الْاسْمِ فِي نَحْوِ: لَزَيْدٌ إِنْ قَائِمٌ لَيْسَ لِأَجْلِ اللَّامِ، وَإِنَّمَا لِكَوْنِ الْحَرْفِ لَا يَقْوَى عَلَى نَصْبِ مَا قَبْلَهُ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَوْ صَحَّ تَأَخُّرُ الْحَرْفِ؛ لَمْ يَصِحَّ أَنْ تَقُولَ: زَيْدًا إِنْ قَائِمٌ - بِالنَّصْبِ - مَعَ أَنَّ اللَّامَ مَعْدُومَةٌ؟

وَهَذَا قَدْ صَرَّحَ بِهِ أَبُو الْفَتْحِ بَعْدَ ذَلِكَ، فَقَالَ: «وَمِنْهَا: أَنَّكَ لَوْ تَكَلَّفْتَ نَصْبَ «زَيْدٍ» - وَقَدْ أُخْرَتَ عَنْهُ «إِنَّ» - لَأَعْمَلْتَ «إِنَّ» فِيمَا قَبْلَهَا، وَ«إِنَّ» لَا تَعْمَلُ أَبَدًا إِلَّا فِيمَا بَعْدَهَا» (133)، فَكَانَ الْأَوْلَى أَنْ يَكْتَفِيَ بِهَذَا التَّعْلِيلِ؛ لِأَنَّهُ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَيَدَعِ التَّعْلِيلَ الْآخَرَ الْمُخْتَلَفَ فِيهِ.

وَقَالَ الْعُكْبَرِيُّ: «وَالثَّلَاثُ: أَنْ تَدْخُلَ لَامُ الْإِبْتِدَاءِ عَلَى الْمَفْعُولِ الْأَوَّلِ، كَقَوْلِهِ: عَلِمْتُ لَزَيْدٌ مُنْطَلِقٌ، وَلَا يَجُوزُ هُنَا غَيْرُ الرَّفْعِ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ - وَإِنْ كَانَ مُقَدَّمًا عَامِلًا - وَلَكِنَّهُ ضَعِيفٌ؛ إِذْ كَانَ مِنْ أَفْعَالِ الْقَلْبِ، وَالْعُرْضُ مِنْهُ ثُبُوتُ الشَّكِّ أَوْ الْعِلْمِ فِي الْخَبَرِ، وَمِنْ هَهُنَا أَشْبَهَتْ هَذِهِ الْأَفْعَالُ الْحُرُوفُ؛ لِأَنَّهَا أَفَادَتْ مَعْنَى فِي غَيْرِهَا، وَاللَّامُ - وَإِنْ لَمْ تَكُنْ عَامِلَةً - وَلَكِنَّهَا قَوِيَتْ بِشَيْئَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: لَزُومُ تَصَدُّرِهَا، كَمَا لَزِمَ تَصَدُّرُ الْإِسْتِفْهَامِ وَالنَّفْيِ.

وَالثَّانِي: أَنَّهَا مُخْتَصَّةٌ بِالْمُبْتَدَأِ، وَمُحَقَّقَةٌ لَهُ، وَإِذَا كَانَتِ اللَّامُ أَقْوَى مِنْ هَذَا الْفِعْلِ فِي بَابِ الْإِبْتِدَاءِ، وَكَانَتِ الْجُمْلَةُ الَّتِي دَخَلَتْ عَلَيْهَا هَذِهِ الْأَفْعَالُ مُبْتَدَأً وَخَبْرًا فِي الْأَصْلِ؛ لَزِمَ أَنْ تَمْنَعَ مِنْ عَمَلِ مَا قَبْلَهَا فِيمَا بَعْدَهَا لَفْظًا، وَلِهَذَا كُسِرَتْ «إِنَّ» لِوُقُوعِ اللَّامِ فِي الْخَبَرِ، وَهَذَا مَعَ أَنَّهَا لَمْ تَنْصَدِرْ» (134).

وقال ابن مالك: «ولأجل استحقاقها للتصدير امتنع تأثر مصحوبها بأفعال القلوب في نحو: علمت لزيد كريم» (135).

وقال المرادي: «فإن قلت: قد تقدم أن لام الابتداء لها صدر الكلام، فلا يتقدم معمول ما بعدها عليها، وهذه اللام التي بعد «إن» يتقدم معمول ما بعدها عليها، كقوله تعالى: ﴿إِنَّهُ عَلَى رَجْعِهِ لَقَادِرٌ﴾ (136)، فهذا دليل على أن هذه غير تلك، قلت: الجواب عن ذلك أن هذه اللام لما تأخرت عن موضعها جاز تقديم معمول عليها، نظير ذلك الفاء الواقعة جواب أمّا» (137).

فهذا يعني أن مصحوب اللام إنما يرتفع لكونها تؤكد معنى الابتداء، لا لأنها حاجز؛ فعلى هذا القول يرد أن دخولها على اسم «إن» المتأخر يعني زوال قدرتها على إيقائيه مبتدأ، فبطلت - في هذا المقام - وظيفتها، وهكذا الشيء إذا تغير عن محله ضعف شأنه. وبالتنظر في كلام العرب وأقيسة النحو يظهر لي أن القول الثاني أظهر القولين، ولي على ذلك أدلة:

الدليل الأول: أن عمل «إن» يتخطى اللام إلى اسمها في نحو: ﴿إن في ذلك لَعِبْرَةٌ لِمَن يَخْشَى﴾.

وأما قول الزجاجي: «إن أصل دخولها كان في أول الكلام.. فلما تقدم الخبر وقع اسم «إن» موقع خبرها مؤخرًا؛ جاز دخول اللام عليه؛ لزوال العلة التي من أجلها لم تدخل عليه - وهي الجمع بين حرفين مؤكدين في مكان واحد -» (138)؛ فليس فيه جواب عن الدليل، وإنما فيه تعليل لدخول اللام على المبتدأ مع وجود «إن»، وأمّا اختراق العمل للام فلم يتعرض له.

الدليل الثاني: دخولها في خبر «أمسى»، وخبر «ما زال»، في قول الشاعر (139):

مَرُّوا عَجَالًا وَقَالُوا: كَيْفَ صَاحِبِكُمْ

قَالَ الَّذِي سَأَلُوا: أَمْسَى لَمَجْهُودًا (140)

وقول كثير:

وَمَا زِلْتُ مِنْ لَيْلَى لَدُنْ أَنْ عَرَفْتُهَا

لِكَالِهَائِمِ الْمُقْصَى بِكُلِّ مَذَادٍ (141)

فَ «مَجْهُودًا» مَنصُوبٌ بِ «أَمْسَى»، وَ «كَالِهَائِمِ» مُتَعَلِّقٌ بِخَبَرِ «مَا زَالَ»، وَقَدْ تَوَسَّطَتْ اللَّامُ بَيْنَ الْعَامِلِ وَالْمَعْمُولِ، وَ كِبَارُ النَّحْوِيِّينَ لَا يُنْكِرُونَ أَنَّهَا «لَامُ الْبِئْتِدَاءِ» دَخَلَتْ فِي خَبَرِ يَهُمَا، إِلَّا أَنَّهُمْ حَكَمُوا بِزِيَادَتِهَا شُدُودًا، ذَكَرَ ابْنُ حَنِي «لَامُ الْبِئْتِدَاءِ»، ثُمَّ قَالَ: «وَقَدْ أُدْخِلَتْ فِي خَبَرِ «أَمْسَى»، قَرَأْتُ عَلَى أَبِي بَكْرٍ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ، عَنِ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى - وَأَنْشَدَنَا أَبُو عَلِيٍّ -: مَرُّوا عَجَالِي.. وَقَالَ كَثِيرٌ: وَمَا زِلْتُ مِنْ لَيْلَى.. وَهَذَا كُلُّهُ شَاذٌ» (142).

وَقَدْ قَرَنَ جَمَاعَةٌ مِنَ النَّحْوِيِّينَ ذِكْرَ هَذِهِ اللَّامِ فِي الْبِئْتِينِ بِمَا لَا يُخَالِفُونَ أَنَّهُ لَامُ الْبِئْتِدَاءِ، وَهُوَ اللَّامُ فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ:

* أُمُّ الْحَلِيسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَةٌ * (143)

مِنْهُمْ ابْنُ مَالِكٍ (144)، وَأَبُو حَيَّانٍ (145).

الدَّلِيلُ الثَّلَاثُ: دُخُولُهَا فِي خَبَرِ «لَكِنَّ» شُدُودًا، فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ:

* وَلَكِنِّي مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيدٌ * (146)

فَلَوْ كَانَتْ اللَّامُ حِصْنًا حَصِينًا؛ لَمَا اخْتَرَفَهَا الْعَمَلُ؛ لَكِنَّ لَمَّا اخْتَرَفَهَا فِي هَذَا الْكَلَامِ الشَّاذُّ؛ دَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ امْتِنَاعَ سَائِرِ الْعَرَبِ مِنْ إِدْخَالِ اللَّامِ فِي خَبَرِ «لَكِنَّ» لَيْسَ لِأَجْلِ الْحِصَانَةِ؛ وَإِنَّمَا كَمَا قَالَ ابْنُ مَالِكٍ: «لَأَنَّ مَعْنَى الْبِئْتِدَاءِ مَعَ «لَكِنَّ» لَمْ يَبْقَ كِبَائِهِ مَعَ «إِنَّ»، لِأَنَّ الْكَلَامَ الَّذِي فِيهِ «إِنَّ» غَيْرُ مُفْتَقِرٍ إِلَى شَيْءٍ قَبْلَهُ، بِخِلَافِ الَّذِي فِيهِ «لَكِنَّ»؛ فَإِنَّهُ مُفْتَقِرٌ إِلَى الْكَلَامِ قَبْلَهُ، فَاشْتَبَهَتْ «أَنَّ» الْمَفْتُوحَةَ الْمُجْمَعَةَ عَلَى امْتِنَاعِ دُخُولِ اللَّامِ بَعْدَهَا» (147).

وَهَذَا الَّذِي قَالَهُ ابْنُ مَالِكٍ مَقْبُولٌ فِي «لَكِنَّ»، وَأَمَّا مَا ذَكَرَهُ عَنْ «إِنَّ» فَقَدْ مَرَّ الْجَوَابُ عَنْهُ.

الدَّلِيلُ الرَّابِعُ: دُخُولُهَا إِذَا فِي خَبَرِ النَّاسِخِ، وَإِنَّمَا فِيهَا يُقَابَلُهُ فِيغَيْرِ النَّاسِخِ، وَهُوَ الْمَفْعُولُ بِهِ، فَمِنْ الْأَوَّلِ قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً﴾ (148)، وَ قَوْلُهُ: ﴿وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ﴾ (149)، وَقَوْلُهُ: ﴿وَإِنْ يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لِيُرْتَقُونَكَ﴾ (150)، وَ قَوْلُهُ: ﴿وَإِنْ نَظُنُّكَ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ﴾ (151)، وَحِكَايَةُ قَطْرُبٍ: «أَرَاكَ لَشَاتِمِي» (152)، وَ «إِنِّي رَأَيْتُهُ لَسَمْحًا» (153)، وَمِنْ الثَّانِي قَوْلُ أَحَدِهِمْ: «إِنْ فَتَعْتَ كَاتِبَكَ لَسَوَطًا» (154)، وَقَوْلُ عَاتِكَةَ (155):

* شَلَّتْ يَمِينُكَ إِنْ فَتَلْتَ لَمْسِلِمًا (156) *

والجُمهُورُ (157) - وَمِنْهُمْ سَبِيوِيهِ (158)، والأخْفَشُ (159)، وأبو عَلِيٍّ الفَارِسِيُّ فِي أَحَدِ قَوْلِيهِ (160)، وَأَكْثَرُ أَصْحَابِهِ البَعْدَادِيِّينَ (161)، وابنُ عُصْفُورٍ (162)، وابنُ مَالِكٍ (163) - والأَكْثَرُونَ (164)؛ عَلِيٌّ أَنَّ هَذِهِ اللَّامُ هِيَ لَامُ التَّوَكِيدِ الَّتِي تَدْخُلُ عَلَيَّ خَبَرٍ «إِنْ» (165). وَأَنْكَرَ أَبُو عَلِيٍّ الفَارِسِيُّ فِي قَوْلِهِ الآخَرَ (166) - وَتَبِعَهُ ابْنُ أَبِي العَافِيَةِ (167)، وَالتَّلَوِيْنُ (168)، وابنُ أَبِي الرَّبِيعِ (169) - أَنْ تَكُونَ لَامَ الْإِبْتِدَاءِ، وَجَعَلَهَا لَامًا أُخْرَى (170)، اجْتَلَبْتَ لِلْفَرْقِ (171)؛ لِأَمْرَيْنِ: الأَمْرُ الأوَّلُ: تَعْلِيلُهَا بِأَنَّ العَامِلَ تَخَطَّأَهَا (172).

والجَوَابُ: أَنَّ هَذَا عِنْدَ الفَحْصِ العِلْمِيِّ لَا يَكُونُ دَلِيلًا:

أ - لِأَنَّهُ اسْتِدْلَالٌ بِمَا وَقَعَ فِيهِ التَّرَاغُ، وَهُوَ كَوْنُهَا حَاجِرًا حَصِينًا.

ب - وَلِأَنَّ هَذِهِ اللَّامُ - لَوْ سَلِمَ الاسْتِدْلَالُ - لَيْسَ لَهَا مَا هِيَ مَعْرُوفَةٌ؛ إِذْ كَوْنُهَا - عِنْدَ كُلِّ هَؤُلَاءِ - لَازِمَةٌ لِلْفَرْقِ بَيْنَ «إِنْ» النَّافِيَةِ وَ «إِنْ» المُخَفِّفَةِ يَقْتَضِي أَنَّهَا لَامُ ذَاتِ كِيَانٍ مَعْرُوفٍ؛ إِذْ لَا يُعْهَدُ لَامٌ زَائِدَةٌ بِلَا مَعْنَى، وَالجُمهُورُ جَعَلُوهَا المُؤَكَّدَةَ، وَأَبُو عَلِيٍّ لَمْ يُحَدِّدْ هُوِيَّتَهَا.

وَيَبَانَ ذَلِكَ: أَنَّ قَوْلَكَ: «إِنْ زَيْدٌ لَقَائِمٌ»، هُوَ قَوْلُكَ: «إِنَّ زَيْدًا لَقَائِمٌ»، وَإِنَّمَا عَرَضَ تَخْفِيفٌ لـ «إِنَّ»، وَبَعْدَ تَخْفِيفِهَا لَمْ يَصِحَّ ادِّعَاءُ أَنَّ اللَّامَ تَغَيَّرَتْ إِلَّا بِدَلِيلٍ، إِذِ الْأَصْلُ بَقَاءُ مَا كَانَ عَلَيَّ حَالِهِ حَتَّى يَأْتِيَ نَاقِلٌ صَرِيحٌ، وَلَيْسَ لَدَيْنَا هُنَا إِلَّا مُجَرَّدُ دَعْوَى.

فَإِنَّ قِيلَ: إِنَّ اللَّامَ تَدْخُلُ بَعْدَ المُخَفِّفَةِ عَلَيَّ الفِعْلِ المَاضِي المُتَصَرِّفِ، فَيُقَالُ: إِنَّ زَيْدًا لَقَامَ، وَهَذَا غَيْرُ جَائِزٍ مَعَ المُشَدَّدَةِ، فَلَا يُقَالُ: إِنَّ زَيْدًا لَقَامَ (173)، فَوَجِبَ أَنْ تَكُونَ اللَّامُ مَعَ المُخَفِّفَةِ غَيْرِ اللَّامِ مَعَ المُشَدَّدَةِ.

فَالجَوَابُ: أَنَّ القِيَاسَ لَا يَأْبَى دُخُولَهَا عَلَيَّ المَاضِي بَعْدَ المُشَدَّدَةِ عِنْدَ التَّحْقِيقِ؛ وَأَمَّا مَنَعَ الجُمهُورِ لِنَحْوِ: «إِنَّ زَيْدًا لَقَامَ»؛ فَمَبْنِيٌّ عَلَيَّ تَعْلِيلٍ غَيْرِ مَتِينٍ، وَهُوَ أَنَّ اللَّامَ لَا تَدْخُلُ عَلَيَّ الفِعْلِ المَاضِي لِبُعْدِ شَبْهِهِ المَاضِي بِالاسْمِ.

قَالَ أَبُو البَرَكَاتِ الأَبْهَارِيُّ: «تَدْخُلُ عَلَيْهِ [أَي: عَلَيَّ المَضَارِعِ] لَامُ الْإِبْتِدَاءِ، تَقُولُ: إِنَّ زَيْدًا لَيَقُومُ، كَمَا تَقُولُ: إِنَّ زَيْدًا لَقَائِمٌ، فَلَمَّا دَخَلَتْ عَلَيْهِ لَامُ الْإِبْتِدَاءِ كَمَا تَدْخُلُ عَلَيَّ الْاسْمِ دَلَّ

د. عبد العزيز بن أحمد البجادي

عَلَى مُشَابَهَةِ بَيْنَهُمَا، أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ تَدْخُلَ هَذِهِ اللَّامُ عَلَى الْفِعْلِ الْمَاضِي، وَلَا عَلَى فِعْلِ الْأَمْرِ؟ أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَا تَقُولُ: إِنَّ زَيْدًا لَقَامَ، وَلَا: إِنَّ زَيْدًا لَأَضْرَبُ عَمْرًا، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ؟ لِعَدَمِ الْمُشَابَهَةِ بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ الْأِسْمِ» (174)، وَقَالَ ابْنُ الْوَارِقِ: «وَلَمَّا بَعُدَ الْمَاضِي مِنْ شَبِّهِ الْأِسْمِ؛ فَبِحَ دُخُولِهَا عَلَيْهِ» (175).

وَمُرَادُهُمْ: أَنَّ اللَّامَ تَدْخُلُ فِي الْأَصْلِ عَلَى الْمُبْتَدَأِ، وَإِنَّمَا زُحِلَتْ لِقَلَّتْ تَجْتَمِعُ بِـ «إِنَّ»، فَأُدْخِلَتْ عَلَى الْخَبَرِ؛ لِكَوْنِ الْخَبَرِ هُوَ الْمُبْتَدَأُ فِي الْمَعْنَى، وَالْخَبَرُ فِي الْأَصْلِ اسْمٌ، وَلَمَّا حَلَّ مَحَلَّهُ الْفِعْلُ الْمُضَارِعُ؛ دَخَلَتْ عَلَيْهِ عَلَى سَبِيلِ التَّيَابَةِ؛ لِأَجْلِ شَبِّهِهِ بِالْإِسْمِ (176)، وَأَمَّا الْمَاضِي فَلَا يُشْبِهُ الْأِسْمَ، فَلَمْ يَصِحَّ أَنْ تَدْخُلَ عَلَيْهِ، وَلِهَذَا يَرَوْنَ أَنَّهُ مَتَى قَرَّبَ الْمَاضِي مِنَ الْأِسْمِ؛ جَازَ دُخُولَ اللَّامِ عَلَيْهِ، وَيُمْتَلُونَ لِذَلِكَ بِدُخُولِ «قَدْ» عَلَيْهِ، قَالَ الْمُرَادِيُّ: «وَإِنَّمَا جَازَ دُخُولُهَا عَلَيْهِ مَعَ «قَدْ»؛ لِأَنَّ «قَدْ» تُقَرِّبُ الْمَاضِي مِنَ الْحَالِ» (177)، قَالَ ابْنُ هِشَامٍ: «لِشَبِّهِ الْمَاضِي الْمَقْرُونِ بِـ «قَدْ» بِالْمُضَارِعِ؛ لِقُرْبِ زَمَانِهِ مِنَ الْحَالِ» (178)، قَالَ السِّيُوطِيُّ: «فَإِنَّ «قَدْ» قَرِينَةٌ فِي الْحَالِ، فَأَشْبَهَ الْمُضَارِعَ» (179).

أَيُّ: أَنَّ الْمُضَارِعَ إِثْمًا سُمِّيَ مُضَارِعًا لِمُضَارَعَتِهِ اسْمَ الْفَاعِلِ فِي الْحَرَكَاتِ وَالسَّكَنَاتِ، وَفِي إِفَادَةِ الْحُضُورِ (180)، وَأَمَّا الْمَاضِي؛ فَلَا يُوَافِقُ الْأِسْمَ فِي شَيْءٍ مِنْ هَذَيْنِ (181).
قَالَ سَيِّوَيْهِ: «وَقَدْ يَسْتَقِيمُ فِي الْكَلَامِ: «إِنَّ زَيْدًا لَيَضْرِبُ، وَيَلْذَهَبُ، وَلَمْ يَقَعْ: ضَرَبَ» (182).. قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ..﴾ (183).. (184)» (185).
وَإِنَّمَا كَانَ هَذَا التَّعْلِيلُ ضَعِيفًا لِعِلَّتَيْنِ:

الْعِلَّةُ الْأُولَى: أَنَّ مَا ذَكَرُوهُ مِنْ كَوْنِ «قَدْ» تُقَرِّبُ الْمَاضِي مِنَ الْحَالِ لَا دَلِيلَ عَلَيْهِ؛ فَإِنَّ «قَدْ» تُفِيدُ تَحْقِيقَ الْوُقُوعِ، دُونَ نَظَرٍ إِلَى زَمَانِهِ، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾ (186)، وَقَالَ: ﴿وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي الزَّبُورِ مِنْ بَعْدِ الذِّكْرِ﴾ (187)، وَالخَلْقُ وَالكِتَابَةُ سَحِيحَا الزَّمَنِ، لَا يَمْتَنَانِ لِلْحَالِ بِصِلَةٍ، وَقَالَ: ﴿وَجَاءَ الْمُعَذِّرُونَ﴾ (188)، وَالخِطَابُ كَانَ قَرِيبَ الْعَهْدِ بِالْمَجِيءِ، فَعَبَّرَ بِـ «جَاءَ» مِنْ دُونَ «قَدْ»، وَإِنَّمَا يُرَادُ بِـ «قَدْ» تَحْقِيقَ الْوُقُوعِ، لَا زَمَنَهُ.

العلة الثانية: أن تقريب الماضي من الحال بـ «قد» ليس قياساً متفقاً عليه؛ فإن فريقاً من النحويين - وهم الكوفيون والأخفش، والمرادي (189) - لا يمنعون دلالة الماضي على الحال ولو جرد من «قد» (190)، وفريقاً - كخطاب المرادي (191) - ينكرون دلالة الفعل الماضي على الحال ولو صحبته «قد» (192)، ولهذا لا يجوز اللام ولو مع «قد» إلا إن كانت للقسمة (193).

ونقل أبو البركات الأتباري إجماع البصريين والكوفيين على جواز وقوعه حالاً إذا صحب بـ «قد»، قال: «ذهب الكوفيون إلى أن الفعل الماضي يجوز أن يقع حالاً، وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش - من البصريين - وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز أن يقع حالاً (194)، وأجمعوا على أنه إذا كانت معه «قد»، أو كان وصفاً لمحدوف؛ فإنه يجوز أن يقع حالاً» (195).

وخطاب أقوى قياساً من الجمهور؛ لأن لام القسم داخلة على جملة صالحة للاستقلال عن القسم، فإذا استقلت لم يعد لها في اللام غرض، فكما تقول: والله إن زيداً لقد قام، تقول: زيدٌ قد قام، وهذا يعني أن اللام من تمام القسم؛ لا علاقة لها بمدحولها، فيستوي أن يليها فعلٌ ماضٍ - ولو من دون «قد» - وأن يليها مضارعٌ، وأما لام الابتداء فهي - في قولهم - داخلة على ما كان مبتدأ في الأصل، فتعلقها بالخبير تعلق ذاتي؛ إذ فيه معنى الابتداء، فإذا دخلت على الماضي؛ فقد دخلت على ما لا يصلح مبتدأ، ولا يشابه المبتدأ، فإذا وقع ما يوهم ذلك، كما في قولهم: إن زيداً لقد قام؛ وجب تقدير قسم.

فإذا تبين هذا؛ علمنا أن التعليل بضعف المشابهة للاسم لم يقم على أصل متفق عليه، وإنما على ذوق؛ فإنه لم يكثر في كلامهم أن يقال: إن زيداً لقام، فكان غير مستساغ عند أكثر النحويين، مع أنه هو قولك: لزيد قام، ثم أكد بـ «إن»، وحصل تأخير للام.

فلو كنت أخذاً بما ذهب إليه الفريقان من منع دخول اللام على الماضي؛ لكانت موافقة خطاب أحرى؛ لإطراد قوله، ولكني لا أوافق أحداً من الفريقين، بل أرى أن اللام تدخل على الماضي بلا ضعف.

د. عبد العزيز بن أحمد البجادي

فَإِنْ قِيلَ: كَيْفَ تُخَالِفُ الْفَرِيقَيْنِ وَقَدْ تَقَرَّرَ أَنَّ مُخَالَفَتَهُمَا مَعًا مُخَالَفَةٌ لِلْإِجْمَاعِ، وَقَدْ قَالَ ابْنُ هِشَامٍ: «وَأَمَّا نَحْوُ: «إِنَّ زَيْدًا لَقَامٌ»؛ فَفِي «الْعُرَّةِ» (196) أَنَّ الْبَصْرِيَّ وَالْكُوفِيَّ عَلَى مَنْعِهَا إِنْ قَدَّرْتَ لِلْإِبْتِدَاءِ» (197)؟
فَالْجَوَابُ: مِنْ وَجْهَيْنِ:

الْوَجْهُ الْأَوَّلُ: أَنَّ مُخَالَفَةَ إِجْمَاعِ النَّحْوِيِّينَ لَيْسَتْ مُخَالَفَةً لِإِجْمَاعِ أُمَّةٍ مَعْصُومَةٍ، كَمَا يَقُولُ ابْنُ جُنَيْ (198).

الْوَجْهُ الثَّانِي: أَنَّ مَا فِي «الْعُرَّةِ» مُعَارِضٌ لِقَوْلِ ابْنِ هِشَامٍ: «وَالثَّلَاثُ الْمَاضِي الْمُتَصَرِّفُ الْمَجْرَدُ مِنْ «قَدْ»، أَجَازَهُ الْكِسَائِيُّ، وَهَشَامٌ، عَلَى إِضْمَارِ «قَدْ»...» (199)، وَقَوْلِهِ: «وَالَّذِي نَحْفَظُهُ أَنَّ الْأَخْفَشَ وَهَشَامًا أَجَازَاهَا عَلَى إِضْمَارِ «قَدْ» (200)» (201).

فَإِنَّ صَاحِبَ «الْعُرَّةِ» نَقَلَ مَعَ الْفَرِيقَيْنِ لِنَحْوِ: «إِنَّ زَيْدًا لَقَامٌ» مُطْلَقًا، وَأَمَّا ابْنُ هِشَامٍ فَنَقَلَ عَنْ هِشَامٍ، وَالْأَخْفَشِ -أَوْ الْكِسَائِيِّ- تَجْوِيزَهُ عَلَى نِيَّةِ الْإِضْمَارِ، وَلِهَذَا لَمْ يَجْعَلِ ابْنُ الصَّائِغِ تَجْرُدَهُ مِنْ «قَدْ» وَ «الْوَاوِ» مَانِعًا مِنْ مَجِيئِهِ حَالًا، بَلْ جَعَلَ الْحَالَ مِنْهُ قَلِيلَةً، فَقَالَ: «وَيَقِلُّ تَجْرِيدُهُ مِنَ الْوَاوِ وَ «قَدْ»، كَقَوْلِ الشَّاعِرِ (202):

وَإِنِّي لَتَعْرُونِي لِذِكْرِكَ هَزَّةً

كَمَا انْتَفَضَ الْعُصْفُورُ بَلَلَهُ الْقَطْرُ» (203)» (204).

الْأَمْرُ الثَّانِي: - وَهُوَ خَاصٌّ بِ «إِنَّ قَتَلْتَ لِمُسْلِمًا» وَنَحْوِهِ - «أَنَّهَا دَخَلَتْ عَلَى مَا لَيْسَ مُبْتَدَأً وَلَا خَبْرًا فِي الْأَصْلِ، وَلَا رَاجِعًا إِلَى الْخَبْرِ» (205).

وَأَجَابَ خَالِدُ الْأَزْهَرِيُّ: «بِأَنَّ الْفِعْلَ وَالْفَاعِلَ بِمَنْزِلَةِ الشَّيْءِ الْوَاحِدِ، وَهَمَّا حَالًا نِ مَحَلًّا جُزْءِ الْأَوَّلِ - الَّذِي يَلِي «إِنَّ» - وَالْمَفْعُولَ كَالْجُزْءِ الثَّانِي؛ فَ «إِنَّ قَتَلْتَ لِمُسْلِمًا» بِمَنْزِلَةِ «إِنَّ قَتِيلَكَ لِمُسْلِمٍ»...» (206).

وَهُوَ جَوَابٌ لَمْ يَتَحَرَّرْ؛ فَإِنَّ جَعَلَ الْفِعْلَ وَالْفَاعِلَ بِمَنْزِلَةِ الشَّيْءِ الْوَاحِدِ لَا دَلِيلَ عَلَيْهِ، بَلْ الْأَوَّلَى أَنْ يُقَالَ: إِنَّ مَعْمُولِي النَّاسِخِ بِمَنْزِلَةِ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ، وَهَذَا إِنَّمَا يَظْهَرُ حَلِيًّا فِي الْأَفْعَالِ النَّاسِخَةِ، فِي نَحْوِ قَوْلِكَ: كَانَ زَيْدٌ قَائِمًا، وَأَمَّا فِي الْأَحْرَفِ النَّاسِخَةِ فَفِيهِ شَيْءٌ مِنَ الْخَفَاءِ، لَكِنَّهُ خَفَاءٌ لَا يَفْتَأُ يَزُولُ إِذَا عَلِمْنَا أَنَّهَا أَحْرَفٌ مُشَبَّهَةٌ بِالْأَفْعَالِ، عَلَى مَعْنَى: أُؤَكِّدُ، وَأَتَمَّنِّي،

وَأَرْجُو، وَأَشْبَهُ، وَأَسْتَدْرِكُ، وَإِذَا كَانَ خَبَرُ النَّاسِخِ بِمَنْزِلَةِ الْمَفْعُولِ لَمْ يَكُنْ ثَمَّةَ فَرْقٍ بَيْنَ أَنْ تَدْخُلَ اللَّامُ عَلَى الْخَبَرِ أَوْ عَلَى الْمَفْعُولِ.

وَابْنُ مَالِكٍ يُؤَكِّدُ أَنَّهَا لَامُ الْإِبْتِدَاءِ، وَيَعْتَذِرُ عَنْ تَخْطِي الْعَمَلِ اللَّامِ: بِأَنَّ نَحْوَ: «إِنْ قَتَلْتَ لِمُسْلِمًا» مِثْلُ قَوْلِكَ: «إِنْ قَتَيْتَكَ لِمُسْلِمٍ»، فِي كَوْنِ اللَّامِ عَلَى نَيْبَةِ التَّقْسِيمِ (207).

وَالجَوَابُ: مِنْ وَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: مَا مَرَّ فِي الْحَدِيثِ عَنْ «إِنَّ زَيْدًا لَقَاتِمٌ».

الثَّانِي: أَنَّهُ لَوْ سَلِمَ ذَلِكَ؛ فَإِنَّ مُرَادَهُ أَنْ أَصَلَ الْمِثَالِ: لِإِنَّكَ قَتَلْتَ مُسْلِمًا، ثُمَّ أُخْرَتِ «اللَّامُ»، وَخَفَّتْ «إِنَّ»، وَحُذِفَ اسْمُهَا، وَبَطِلَ اخْتِصَاصُهَا، وَبَدَلَتْ عَلَى الْجُمْلَةِ الْفِعْلِيَّةِ، وَهَذَا يَعْنِي أَنَّ «مُسْلِمًا»-فِي الْأَصْلِ- مَفْعُولُ الْخَبَرِ؛ فَإِنَّ «قَتَلْتَ» هُوَ الْخَبَرُ، فَكَانَ اللَّامُ فِي الْحَقِيقَةِ دَخَلَتْ عَلَى مَعْمُولِ الْخَبَرِ، وَقَدْ قَرَّرَ ابْنُ مَالِكٍ أَنَّ اللَّامَ لَا تَدْخُلُ عَلَى مَعْمُولِ الْخَبَرِ مُؤَخَّرًا، وَنَصَّ عَلَى امْتِنَاعِ نَحْوِ: «إِنَّ زَيْدًا أَكَلَ لَطْعَامَكَ».

قَالَ فِي «شَرْحِ التَّسْهِيلِ»: «وَقِيدَتْ دُخُولُهَا عَلَى مَعْمُولِ الْخَبَرِ بِكَوْنِهِ مُؤَخَّرًا عَنِ الْاسْمِ مُقَدِّمًا عَنِ الْخَبَرِ؛ لِأَنَّ الْمَعْمُولَ كَجُزءٍ مِنَ الْعَامِلِ، فَإِذَا قُدِّمَ كَانَ كَالْجُزءِ الْأَوَّلِ، وَإِذَا أُخِّرَ كَانَ كَالْجُزءِ الْآخِرِ، فَلِذَلِكَ جَازَ: إِنَّ زَيْدًا لَطْعَامَكَ أَكَلَ، وَامْتَنَعَ: إِنَّ زَيْدًا أَكَلَ لَطْعَامَكَ» (208).

وَقَالَ فِي «شَرْحِ الْكَافِيَةِ»: «وَمَعْلُومٌ أَنَّ اللَّامَ إِذَا دَخَلَتْ عَلَى مَعْمُولِ الْخَبَرِ لَوْ قُوعِهِ قَبْلَ الْخَبَرِ؛ مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ وَقَعَ مَوْقِعُهُ، فَكَانَتْهَا دَخَلَتْ عَلَيْهِ» (209).

فَإِنَّ قِيلَ: لَا يَصِحُّ جَعْلُ «مُسْلِمًا» مَعْمُولَ الْخَبَرِ؛ لِأَنَّ «قَتَلْتَ» لَمْ يَعْذُ خَبَرًا، وَلَا يُرِيدُ هُوَ الْوَلَاءِ التَّحْوِيلِ أَنَّ اسْمَ «إِنَّ» فِي تَقْدِيرِ الْوُجُودِ، بَلْ أَصْبَحَ الْكَلَامُ جُمْلَةً جَدِيدَةً بَعْدَ التَّخْفِيفِ؛ لِأَنَّ «إِنَّ» صَارَتْ حَرْفَ إِبْتِدَاءٍ، لَيْسَ غَيْرُ، كَمَا يَقُولُ ابْنُ يَعِيشَ (210).

فَالجَوَابُ: أَنَّ هَذَا لَا يَتَّفِقُ وَأُصُولُ التَّحْوِيلِ؛ فَإِنَّ مُرَادَهُمْ أَنَّ «إِنَّ» مُخَفَّفَةٌ، لَا أَنَّهَا خَفِيفَةٌ خَلْفَةً؛ إِذْ لَوْ كَانَتْ خَفِيفَةً فِي أَصْلِهَا لَمَا صَحَّ أَنْ تَكُونَ فَرْعًا عَنْ «إِنَّ» الْمُثَقَّلَةِ، وَلَمَا أَدْرَجُوا الْحَدِيثَ عَنْهَا فِي حَدِيثِهِمْ عَنْ «إِنَّ» النَّاسِخَةِ، وَمَا ذَكَرْتُهُ مِنْ كَوْنِ اسْمِهَا مُقَدِّمًا هُوَ لَازِمٌ هَذَا التَّفْصِيلِ، سِوَاءِ صَرَّحُوا بِهِ أَوْ لَمْ يُصَرِّحُوا، أَلَا تَرَى أَنَّهُمْ قَالُوا فِي تَخْفِيفِ «أَنَّ» الْمَفْتُوحَةِ:

د. عبد العزيز بن أحمد البجادي

«إِنَّهَا خُفِّفَتْ بِحَذْفِ إِحْدَى التَّوْنَيْنِ وَحَذْفِ اسْمِهَا»، وَقَالُوا: «إِنَّهَا هِيَ الْمَذْكُورَةُ فِي قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾ (211)، وَإِنَّهَا فِي تَفْذِيرِ: أَفَلَا يَرَوْنَ أَنَّهُ لَا يَرْجِعُ؟ قَالَ سَبِيوِيَّةُ: «وَلَا تُخَفَّفُ «أَنَّ» إِلَّا عَلَيْهِ [أَي: عَلَى تَفْذِيرِ الضَّمِيرِ] كَمَا قَالَ: قَدْ عَلِمْتُ أَنَّ لَا يَقُولُ ذَلِكَ، أَي: أَنَّهُ لَا يَقُولُ، وَقَالَ - عَزَّ وَجَلَّ -: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَنَّ لَا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾ (212)» (213).

وَقَالَ ابْنُ السَّرَّاجِ: «الرَّابِعُ: أَنَّ تَكُونَ مُخَفَّفَةً مِنَ الثَّقِيلَةِ، فَإِذَا رَفَعْتَ مَا بَعْدَهَا لَزِمَكَ أَنْ تُدْخِلَ اللَّامَ عَلَى الْخَبْرِ، وَلَمْ يَجْزُ غَيْرُ ذَلِكَ؛ لِمَا خَبَّرْتُكَ بِهِ، وَعَلَى هَذَا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ (214)، وَقَوْلُهُ: ﴿وَإِنْ كَانُوا لَيَقُولُونَ﴾ (215)» (216).

وَأَمَّا مَا ذَكَرَهُ ابْنُ يَعِيشَ مِنْ أَنَّهَا صَارَتْ حَرْفَ ابْتِدَاءٍ؛ فَلَعَلَّهُ أَخَذَهُ مِنْ قَوْلِ سَبِيوِيَّةِ - فِي حَدِيثِهِ عَنِ تَخْفِيفِ «كَانَ» -: «وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ حَذَفُوا جَعَلُوهُ بِمَنْزِلَةِ «إِنَّمَا» كَمَا جَعَلُوا «إِنْ» بِمَنْزِلَةِ «لَكِنْ» لَكَانَ وَجْهًا قَوِيًّا» (217)؛ فَإِنَّهُ - أَي: ابْنُ يَعِيشَ - قَالَ عَنِ «لَكِنْ»: «وَتَكُونُ حَرْفَ ابْتِدَاءٍ يُسْتَأْنَفُ بَعْدَهَا الْكَلَامُ، نَحْوَ «إِنَّمَا»، وَ «كَأَنَّمَا»، وَ «لَيْتَمَا»، وَذَلِكَ إِذَا دَخَلَتْ عَلَى الْجُمْلَةِ» (218).

وَسَبِيوِيَّةُ لَمْ يَرِدْ أَنَّ «إِنْ» تَكُونُ حَرْفَ ابْتِدَاءٍ، وَإِنَّمَا أَرَادَ أَنَّهَا تُهْمَلُ، كَمَا تُهْمَلُ إِذَا دَخَلَتْ عَلَيْهَا «مَا»، وَلَوْ أَرَادَ ذَلِكَ لَمَا نَظَرَ بِ «لَكِنْ»؛ فَإِنَّ «لَكِنْ» لَا تَكُونُ حَرْفَ ابْتِدَاءٍ إِجْمَاعًا، قَالَ أَبُو عَلِيٍّ - فِي شَرْحِ هَذِهِ الْعِبَارَةِ -: «يَقُولُ: وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ حَذَفُوا «كَانَ» لَمْ يُعْمَلُوهُ - كَمَا لَمْ يُعْمَلُوا «إِنَّمَا» - لَكَانَ وَجْهًا، كَمَا أَنَّهُمْ لَمْ يُعْمَلُوا «لَمَّا» وَ «لَكِنْ» إِذَا خَفَّفُوهُ، فَقُلْتُ: ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ (219)، كَمَا قُلْتُ: ﴿لَكِنْ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾ (220)؛ لَكَانَ قَوِيًّا» (221).

وَيَرِدُ مَا ذَكَرَ ابْنُ يَعِيشَ مُرَانًا:

أَحَدُهُمَا: أَنَّ اللَّامَ فِي نَحْوِ: ﴿وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ﴾ (222) عِنْدَهُ وَعِنْدَ غَيْرِهِ إِثْمًا سَاغَ دُخُولُهَا لِتَقْدِيمِ حَرْفِ نَاسِخٍ، لَا لِسَبْقِ حَرْفِ ابْتِدَاءٍ؛ فَإِنَّ اللَّامَ لَا تَدْخُلُ فِي نَحْوِ: «أَلَّا زَيْدٌ قَائِمٌ».

الثاني: أن ابن يعيش أكد أنها الناسخة بالزمامها الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر، قال: «ولما تكون هذه الأفعال الواقعة بعدها إلا من الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر، لأن «إن» مختصة بالمبتدأ والخبر، فلما ألغيت، ووليتها فعل؛ كان من الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر؛ لأنها - وإن كانت أفعالاً - فهي في حكم المبتدأ والخبر؛ لأنها إنما دخلت لتعيين ذلك الخبر، أو الشك فيه لا لإبطال معناه» (223).

فإن قيل: قد قال السيرافي: «ولو كانت «أن» من حروف الابتداء كـ «إنما»، و «إن»؛ ما استتبعوا الفعل المرفوع بعدها» (224).

قيل: لا يريد السيرافي أنهما حرفا ابتداء بالمعنى الاصطلاحي؛ وإنما مراده أنهما يصيران في صدر الجملة، بخلاف المفتوحة، فإنه قال ذلك تعقيباً على تجويز سيبويه: «قد عرفت أن لا يقول ذلك»، واستقبحه نحو: «عرفت أن يقول ذلك» - برفع الفعل فيهما - لعدم الفصل في الثاني وتحققه في الأول (225).

الدليل الخامس: دخولها في خبر المبتدأ؛ فإن دخولها فيه مقتض أن عمل الابتداء أو المبتدأ قد تخلل اللام، فقد جاء من ذلك:

1 - قول الشاعر:

* أم الحليس لعجوز شهريه (226) *

2 - وقول كثير (227):

فهن لأولى بالجئون وبالجفا

وبالسبيات ما حين وحيث (228)

3 - وحكاية يونس: «زيد - والله - لواتق بك» (229).

4 - وحكاية الأخفش: «إن زيدا وجهه لحسن» (230).

وأما تأويل ابن مالك لهذا ونحوه بزيادة اللام، أو بتقدير مبتدأ (231)؛ فلا يغير في الأمر شيئاً؛ لأن قصد الزيادة لا يمنع ما ذكره من حصانتها، ولأن تقدير مبتدأ لا يمنع أن تكون جملة الخبر معمولاً للمبتدأ أو الابتداء، وقد توسط اللام بين العامل والمعمول.

د. عبد العزيز بن أحمد البجادي

الدَّلِيلُ السَّادِسُ: دُخُولُهَا فِي الْمُبْتَدَأِ سِوَاءَ تَقَدَّمَ - وَهُوَ الْأَصْلُ - كَمَا فِي قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ﴾ (232)، أَوْ كَانَ مُؤَخَّرًا عَنِ الْخَبَرِ؛ كَمَا فِي قَوْلِ الْحَنَسَاءِ:

وَبِنَفْسِي لَهُمُومٌ * فَهِيَ حَرَى أَسِفَهُ (233)

2 - وَقَوْلِ الْآخِرِ (234):

* خَالِي لَأَنْتَ وَمَنْ جَرِيرٌ خَالُهُ (235) *

فَإِنَّ هَذَا - فِي الْحَالَيْنِ - دَلِيلٌ عَلَى الْبَصْرِيِّينَ خَاصَّةً؛ لِأَنَّهُمْ يَجْعَلُونَ الْإِبْتِدَاءَ عَامِلًا فِي الْمُبْتَدَأِ، فَيَلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ الْعَمَلَ تَخَطَّى اللَّامَ.

الدَّلِيلُ السَّابِعُ: دُخُولُهَا عَلَى الظَّرْفِ فِي قِرَاءَةِ ابْنِ مَسْعُودٍ: (إِنْ لَبِثْتُمْ لَقِيلًا) (236)؛ فَإِنَّ الظَّرْفَ مَعْمُولٌ لِلْفِعْلِ، وَقَدْ تَوَسَّطَتْ بَيْنَهُمَا اللَّامُ.

الدَّلِيلُ الثَّامِنُ: دُخُولُهَا عَلَى الْفَاعِلِ فِي قَوْلِ الْعَرَبِ: «إِنْ يَزِيئَكَ لِنَفْسِكَ، وَإِنْ يَشِيئَكَ لِهَيْبَةٍ» (237)، وَلَا خِلَافَ أَنَّ الْفَاعِلَ مَعْمُولٌ لِلْفِعْلِ.

الدَّلِيلُ التَّاسِعُ: أَنَّ مَا بَعْدَهَا يَعْمَلُ فِيمَا قَبْلَهَا فِي نَحْوِ: ﴿إِنَّ اللَّهَ بِالنَّاسِ لَرُؤُوفٌ رَحِيمٌ﴾ (238)، وَنَحْوِ: ﴿إِنَّهُ عَلَى رَجْعِهِ لَقَادِرٌ﴾ (239).

وَأَمَّا قَوْلُ الْمُرَادِيِّ: «إِنَّ هَذِهِ اللَّامُ لَمَّا تَأَخَّرَتْ عَنْ مَوْضِعِهَا جَازَ تَقْدِيمُ الْمَعْمُولِ عَلَيْهَا، نَظِيرُ ذَلِكَ الْفَاءُ الْوَاقِعَةُ جَوَابَ أَمَّا» (240)؛ فَلَيْسَ جَوَابًا عَنِ اخْتِرَاقِ الْعَمَلِ لِلَّامِ، وَإِنَّمَا هُوَ تَعْلِيلٌ لِتَرْكِ اللَّامِ لِلصَّدَارَةِ؛ فَإِنَّهُ قَالَ قَبْلَ ذَلِكَ: «فَإِنْ قُلْتَ: قَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ لَامَ الْإِبْتِدَاءِ لَهَا صَدْرُ الْكَلَامِ، فَلَا يَتَقَدَّمُ مَعْمُولٌ مَا بَعْدَهَا عَلَيْهَا، وَهَذِهِ اللَّامُ الَّتِي بَعْدَ «إِنَّ» يَتَقَدَّمُ مَعْمُولٌ مَا بَعْدَهَا عَلَيْهَا، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّهُ عَلَى رَجْعِهِ لَقَادِرٌ﴾، فَهَذَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ هَذِهِ غَيْرُ تِلْكَ، قُلْتُ..»، ثُمَّ ذَكَرَ ذَلِكَ الْجَوَابَ.

فَهَذَا يَعْنِي أَنَّ مَصْحُوبَ اللَّامِ إِنَّمَا يَرْتَفِعُ لِكَوْنِهَا تُوكِّدُ مَعْنَى الْإِبْتِدَاءِ، لَا لِأَنَّهَا حَاجِرٌ؛ فَعَلَى هَذَا الْقَوْلِ يَرُدُّ أَنَّ دُخُولَهَا عَلَى اسْمِ «إِنَّ» الْمُتَأَخَّرِ يَعْنِي زَوَالَ قُدْرَتِهَا عَلَى إِبْقَائِهِ مُبْتَدَأً، فَبَطَلَتْ - فِي هَذَا الْمَقَامِ - وَظِيْفَتُهَا، وَهَكَذَا الشَّيْءُ إِذَا تَعَيَّرَ عَنْ مَحَلِّهِ ضَعْفَ شَأْنِهِ.

وبهذا يتبين أن قولهم: «إِنَّهَا حَاجِزٌ حَصِينٌ»، غيرٌ دَقِيقٍ، وأن ما ذَكَرَهُ ابْنُ جُنَيْنٍ مِنْ أَنَّ كَوْنَهَا لِتَحْقِيقِ مَعْنَى الْإِبْتِدَاءِ هُوَ الْمَانِعُ مِنْ عَمَلِ مَا قَبْلَهَا فِيمَا بَعْدَهَا، أَظْهَرَ مِنْ قَوْلِ مَنْ جَعَلَهَا حَاجِزًا حَصِينًا.

وَلَمْ يَنْصَ سَبِيوِيَهْ عَلَى أَنَّ اللَّامَ حَاجِزٌ حَصِينٌ؛ فَإِنَّهُ قَالَ: «وَمِنْ ذَلِكَ: قَدْ عَلِمْتُ لَعَبْدُ اللَّهِ خَيْرٌ مِنْكَ، فَهَذِهِ اللَّامُ تَمْنَعُ الْعَمَلَ - كَمَا تَمْنَعُ أَلْفُ الْإِسْتِفْهَامِ -» (241).

يُرِيدُ أَنْ مِنْ تَعْلِيقِ الْفِعْلِ الْمُتَعَدِّي الْقَلْبِيِّ عَنِ الْعَمَلِ فِي لَفْظِ الْمَفْعُولِ تَعْلِيقُهُ بِاللَّامِ الْإِبْتِدَاءِ، كَقَوْلِكَ: قَدْ عَلِمْتُ لَعَبْدُ اللَّهِ خَيْرٌ مِنْكَ - بَرَفَعُ «عَبْدِ اللَّهِ» وَ «خَيْرٍ» - لِكَوْنِ لَامِ الْإِبْتِدَاءِ حَائِلَةً دُونَهُمَا وَدُونَ الْفِعْلِ، قَالَ: «لَأَنَّهَا إِنَّمَا هِيَ لَامُ الْإِبْتِدَاءِ» (242).

وَمُرَادُهُ: أَنَّكَ لَوْ نَصَبْتَ مَا بَعْدَهَا بِمَا قَبْلَهَا لَمَا كَانَ لِيُجَوِّدَهَا مَعْنَى؛ إِذْ لَا يَكُونُ مَصْحُوبُهَا حِينِيذٍ مُبْتَدَأً، فَكَيْفَ تُسَمَّى لَامَ الْإِبْتِدَاءِ؟

قَالَ: «وَأِنَّمَا أَدْخَلْتَ عَلَيْهِ «عَلِمْتُ» لِتَوْكُّدٍ، وَتَجْعَلُهُ يَقِينًا، قَدْ عَلِمْتُهُ، وَلَا تُحِيلَ عَلَى عِلْمِ غَيْرِكَ» (243).

يُرِيدُ: أَنَّ الْكَلَامَ قَبْلَ دُخُولِ «عَلِمْتُ» كَافٍ فِي إِصْطِلَاحِ الْمَعْنَى، وَلَكِنَّكَ أَدْخَلْتَ «عَلِمْتُ» لِتَوْكُّدِ مَعْنَاهُ، وَتَجْعَلُهُ يَقِينًا، بِمَعْنَى أَنَّكَ قَدْ عَلِمْتُهُ حَقًّا بِأَخْذِ طُرُقِ الْعِلْمِ، فَلَا تُحِيلُ فِي إِدْرَاكِهِ وَالْإِخْبَارِ بِهِ عَلَى عِلْمِ غَيْرِكَ؛ فَإِنَّ مَا صَدَرَتْهُ بِ «عَلِمْتُ» فَقَدْ اسْتَيْقَنَتْ مِنْهُ، فَإِذَا سَمِعَكَ الْمُخَاطَبُ أَطْمَآنًا مِنْ تَثْبِيحِكَ مِنَ الْخَبَرِ، وَلَوْ اِكْتَفَيْتَ بِاللَّامِ دُونَ الْعِلْمِ لِاحْتِمَالِ أَنَّكَ تَقُولُ ذَلِكَ ظَنًّا.

قَالَ: «وَأَرَدْتَ أَنْ تُسَوِّيَ عِلْمَ الْمُخَاطَبِ فِيهِمَا كَمَا اسْتَوَى عِلْمُكَ فِي الْمَسْأَلَةِ حِينَ قُلْتَ: أَرَيْدُ ثُمَّ أَمْ عَمْرُو» (244).

أَي: أَنَّ الْعِلْمَ مَعَ الْإِسْتِفْهَامِ يَفْتَرِقُ عَنِ الْعِلْمِ مَعَ لَامِ الْإِبْتِدَاءِ مِنْ جِهَةِ أَنَّكَ لَوْ لَمْ تَذْكُرْ «عَلِمْتُ» مَعَ الْإِسْتِفْهَامِ؛ لَكُنْتَ فِي مَوْضِعِ سُؤَالٍ، غَيْرَ عَالِمٍ بِحَقِيقَةِ الْأَمْرِ، ثُمَّ لَمَّا عَلِمْتَ ذَلِكَ أَرَدْتَ أَنْ تُسَوِّيَ عِلْمَ الْمُخَاطَبِ فِيهِمَا، أَي: أَرَدْتَ أَنْ تَكُونَ نِسْبَةَ الْوُجُودِ لِلثَّانِي لَدَى الْمُخَاطَبِ سَوَاءً، كَمَا أَنَّ نِسْبَةَ الْأَمْرَيْنِ لَدَيْكَ - قَبْلَ عِلْمِكَ - سَوَاءً، فَإِنَّكَ حِينِيذٍ كُنْتَ تَسْأَلُ فَتَقُولُ: أَرَيْدُ ثُمَّ أَمْ عَمْرُو؟ وَلَوْ تَرَجَّحَ لَدَيْكَ أَحَدُ الْأَمْرَيْنِ لَصَدَرَتْ كَلَامُكَ بِالْعِلْمِ، أَوْ

د. عبد العزيز بن أحمد البجادي

جَزَمْتَ فَقُلْتَ: زَيْدٌ ثَمَّ، وَهَذَا بِخِلَافِ الْعِلْمِ مَعَ لَامِ الْإِبْتِدَاءِ؛ فَإِنَّ الْكَلَامَ مَعَ اللَّامِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّكَ عَالِمٌ بِحَقِيقَةِ الْأَمْرِ وَلَوْ لَمْ تَذْكُرْ «عَلِمْتُ»، وَإِنَّمَا ذَكَرْتَ «عَلِمْتُ» تَوْكِيدًا.

قال: «ومثل ذلك قوله - عز وجل - ﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَقٍ﴾ (245)، ولو لم تستفهم، ولم تدخل لام الابتداء؛ لأعلمت «عَلِمْتُ»، كما تُعْمَلُ «عَرَفْتُ» و «رَأَيْتُ»، وذلك قولك: قد علمت زيدا خيرا منك» (246).

يُرِيدُ أَنْ الْفِعْلَ فِي الْآيَةِ عُلُقٌ، وَبَقِيَ «مَنْ» مُبْتَدَأً، فَلَوْ لَمْ تَسْتَفْهِمْ فِي نَحْوِ: عَلِمْتُ أزيدَ ثَمَّ أَمْ عَمْرُو، وَلَمْ تُدْخِلْ لَامَ الْإِبْتِدَاءِ فِي نَحْوِ: ﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ﴾؛ لَأَعْمَلْتُ «عَلِمْتُ» الْقَلْبِيَّةَ، كَمَا تُعْمَلُ «عَرَفْتُ» و «رَأَيْتُ» الْبَصَرِيَّةَ، وَنَحْوَهُمَا مِنَ الْأَفْعَالِ غَيْرِ الْقَلْبِيَّةِ، فَإِنَّ غَيْرَ الْقَلْبِيِّ أَكْثَرُهُ لَا يَدْخُلُهُ التَّعْلِيقُ (247)، وَهَذِهِ الْأَفْعَالُ الْقَلْبِيَّةُ إِنَّمَا تَتَعَلَّقُ بِمَا ذَكَرَ (248)؛ فَإِذَا لَمْ يَدْخُلْ عَلَيْهَا شَيْءٌ مِنَ الْمُعَلِّقَاتِ كَانَتْ فِي الْعَمَلِ مِثْلَ الْأَفْعَالِ غَيْرِ الْقَلْبِيَّةِ فِي وُجُوبِ النَّصْبِ بِهَا، فَتَقُولُ: قَدْ عَلِمْتُ زَيْدًا خَيْرًا مِنْكَ - بِنَصْبِ الْمَفْعُولَيْنِ - لِأَنَّ «عَلِمَ» هُنَا قَلْبِيَّةٌ، وَلَمْ يَعْتَرِضْهَا مُعَلِّقٌ.

فَوَاضِحٌ مِنْ هَذِهِ النُّصُوصِ أَنَّ سَبِيحِيَّةَ لَمْ يُصْرِّحْ بِأَنَّ اللَّامَ حَاجِزٌ، وَإِنَّمَا كَلَامُهُ يَحْتَمِلُ الْقَوْلَيْنِ، وَهُمَا أَنْ تَكُونَ حَاجِزًا، أَوْ مُقَوِّبَةً جَانِبَ الْإِبْتِدَاءِ.

وَقَدْ تَبَيَّنَ - مِمَّا مَضَى - أَنَّ الْإِحْتِمَالَ الثَّانِي أَقْرَبُ الْإِحْتِمَالَيْنِ فِي تَخْرِيجِ مَا وَرَدَ مِنْ شَوَاهِدَ عَنِ الْعَرَبِ، وَعَلَى ذَلِكَ لَا مَانِعَ أَنْ تَدْخُلَ اللَّامُ عَلَى الْمَفْعُولِ وَلَوْ لَمْ يُسْبِقْ بِ «إِنَّ»، فَتَقُولُ: ضَرَبْتُ لَزَيْدًا، كَمَا قَالُوا: «أَرَاكَ لَشَاتِمِي»، و «إِنِّي رَأَيْتُهُ لَسَمْحًا»، وَإِذَا جَاَزَ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ ثَمَّةَ صَارِفٌ عَنِ إِعْرَابِ «مَنْ» فِي قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿يَدْعُو لَمَنْ ضَرُّهُ أَقْرَبُ﴾ مَفْعُولًا بِهِ، لِـ «يَدْعُو»، وَلَوْ فَعَلَ النَّحْوِيُّونَ ذَلِكَ اسْتِنَادًا إِلَى هَذِهِ الْآيَةِ لَأَزْدَادَ النَّحْوُ مَتَانَةً وَصَلَابَةً بِاتِّكَاثِهِ عَلَى الْقُرْآنِ؛ فَإِنَّ أَحْكَامَ النَّحْوِ لَنْ تَخْتَلَّ إِذَا جُعِلَ الْعَمَلُ مُخْتَرِقًا لِلَّامِ، وَلَا سَبِيحًا أَنْ الشَّوَاهِدَ الَّتِي مَرَّ سَوْفَهَا صَرِيحَةٌ فِي اخْتِرَاقِ الْعَمَلِ لِلَّامِ.

وَاللَّهُ أَعْلَمُ، وَصَلَّى اللَّهُ وَسَلَّمْ عَلَى نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ، وَإِلَيْهِ وَصَحْبِهِ.

الخاتمة

- 1 - يرى النحويون أن قول الله تعالى: ﴿يَدْعُو لَمَنْ ضُرُّهُ﴾ من «مُشْكِلِ الإِعْرَابِ».
- 2 - وإنما بعد مأخذة النحوي لأن القياس يمنع عمل ما قبل اللام فيما بعدها، ولأن عدم إعمال ما قبل اللام هنا فيما بعدها يلزم منه إما نقص فصاحة القرآن، وإما ضعف المعنى المقصود .
- 3 - ولما استبعد القياس القريب هنا؛ كثرت أوجه الاحتمال، فكثرت - لزوماً - الأقوال، فبلغت - على سبيل الإجمال - ثمانية أقوال، ناقش البحث هذه الأقوال كلها، ونازل فرسانها، فلم يظفر منها بقول شافٍ .
- 4 - رأى الباحث وجوب مراجعة حكم تخطي العمل للام الابتداء، فإذا النحويون المتقدمون قاطبة يقررون منعها العمل فيما بعدها، لكنهم لم يتفقوا على علة المنع، فقيل: لأنها حاجز حصين، وقيل: لأنها تقوي فيه جانب الابتداء.
- 5 - قرر الباحث أن كلا التعليلين لا يقتضيه القياس النحوي، ولا يقصر السماع عن إثبات ما ينفضه، من نحو: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً﴾، ﴿إِنَّهُ عَلَى رَجْعِهِ لَقَادِرٌ﴾، ﴿وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً﴾، ﴿وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ﴾، ﴿وَإِنْ يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيُزْلِقُونَكَ﴾، ﴿وَإِنْ نَظُنُّكَ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ﴾، «أَمْسَى لَمْجُودًا»، «وَمَا زِلْتُ مِنْ لَيْلَى .. لَكَالِهَاتِم»، «أُمُّ الْحَلِيسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَه»، «وَلَكِنِّي مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيدٌ»، «أَرَأَيْكَ لَشَاتِمِي»، «إِنِّي رَأَيْتُهُ لَسَمْحًا»، «إِنْ قَنَعْتَ كَاتِبَكَ لَسَوْطًا»، «سَلَّتْ يَمِينُكَ إِنْ قَتَلْتَ لِمُسْلِمًا».
- 6 - وإنما تكون هذه الشواهد التي سقتها دليلًا فاصلاً في المسألة؛ لأن الجمهور - ومنهم سيبويه، والأخفش، والفارسي في أحد قوليه، وأكثر البغداديين، وابن عصفور، وابن مالك - يقررون أن اللام فيها هي لام التوكيد التي تدخل على خبر «إن».
- 7 - أدرك جماعة، كالفارسي في قوله الآخر، وابن أبي العافية، والشلويين، وابن أبي الربيع، أن هذا - بالنظر إلى منع اللام العمل من تخطيها - يلزم منه الحرج لأنه يقتضي تعارضاً بين أصليين؛ فأنكروا أن تكون لام الابتداء، وجعلوها لاماً أخرى، اجتلبت للفرق.

د. عبد العزيز بن أحمد البجادي

8 - نَاقَشَهُمُ الْبَحْثُ ابْتِدَاءً مِنْ مَنَشَأِ الْقَوْلِ بِاللَّامِ الْفَارِقَةِ فِي حَبْرِ «إِنْ» الْمُخَفَّفَةِ، وَحَاوَلَ
الإِجَابَةَ عَنِ إِشْكَالَاتِهِمْ، وَانْتَهَى إِلَى أَنَّ الْفَارِقَةَ لَا أَصْلَ لَهَا.

9- وَبِهَذَا تَزُولُ مُسْتَنْدَاتُ الْقَوْلِ بِمَنْعِ أَنْ تَدْخُلَ اللَّامُ عَلَى الْمَفْعُولِ وَلَوْ لَمْ يُسَبِّقْ بِ «إِنْ»،
فَلَا مَانِعَ أَنْ تُجْعَلَ «مَنْ» فِي: ﴿يَدْعُو لِمَنْ ضَرُّهُ أَقْرَبُ﴾ مَفْعُولًا بِهِ، لِـ «يَدْعُو»، كَمَا جَعَلْنَا
«شَاتِمِي» وَ«سَمَحًا» مَفْعُولًا فِي: «أَرَاكَ لَشَاتِمِي»، وَ«إِنِّي رَأَيْتُهُ لَسَمَحًا»، مَنْ غَيْرِ أَنْ تَخْتَلَّ
أَحْكَامُ النَّحْوِ.

وَصَلَّى اللَّهُ وَسَلَّمْ عَلَى نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ، وَآلِهِ وَصَحْبِهِ.

ثبت المصادر والمراجع

ارتشاف الضرب، أبو حيان الأندلسي (تحقيق د. رجب عثمان محمد، مراجعة د. رمضان
عبد التواب - الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة - مطبعة المدني - الطبعة الأولى 1418هـ -
1998م).

الأصول في النحو، أبو بكر بن السراج (تحقيق عبد الحسين الفتلي - الناشر مؤسسة الرسالة،
لبنان - بيروت).

أعلام النساء، مر رضا كحالة (مؤسسة الرسالة).

أمالي ابن الحاجب (دراسة وتحقيق د. فخر صالح سليمان قدارة - الناشر دار عمار - الأردن،
دار الجليل - بيروت - عام النشر 1409هـ - 1989م).

الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين (أبو البركات الأنباري -
الناشر المكتبة العصرية - الطبعة الأولى 1424هـ - 2003م).

أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، جمال الدين بن هشام (تحقيق يوسف الشيخ محمد البقاعي
- الناشر دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع).

إيضاح الوقف والابتداء، أبو بكر الأنباري (تحقيق محيي الدين عبد الرحمن رمضان - الناشر
مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق - عام النشر 1390هـ - 1971م).

البحر المحيط في التفسير، أبو حيان الأندلسي (تحقيق صدقي محمد جميل - الناشر دار الفكر
- بيروت - الطبعة 1420هـ).

- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، جلال الدين السيوطي (تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - الناشر المكتبة العصرية - لبنان).
- تحفة الأحوذى بشرح جامع الترمذي، أبو العلا المباركفوري (الناشر دار الكتب العلمية - بيروت).
- تذكرة النحاة، أبو حيان الأندلسي (تحقيق د. عفيف عبد الرحمن - مؤسسة الرسالة - الطبعة الأولى 1406هـ - 1986م).
- التذليل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الأندلسي (تحقيق د. حسن هندراوي - الناشر دار القلم - دمشق من 1 إلى 5، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيلية).
- تعليق الفرائد، أبو بكر بن الدماميني (تحقيق د. محمد بن عبد الرحمن المفدى - مطابع الفرزدق بالرياض - الطبعة الأولى).
- التعليقة على كتاب سيبويه، أبو علي الفارسي (تحقيق د. عوض بن حمد القوزي - الطبعة الأولى 1410هـ - 1990م).
- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، محمد بن يوسف المعروف بناظر الجيش (دراسة وتحقيق أ. د. علي محمد فاخر وآخرون - الناشر دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة بالقاهرة - الطبعة الأولى 1428هـ).
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، أبو محمد بن قاسم المرادي (شرح وتحقيق عبد الرحمن علي - الناشر دار الفكر العربي - الطبعة: الأولى 1428هـ - 2008م).
- الثقات، محمد بن حبان البستي (الناشر دائرة المعارف العثمانية بجيدر آباد الدكن الهند - الطبعة الأولى 1393هـ - 1973م).
- جامع البيان في تأويل القرآن، محمد بن جرير الطبري (تحقيق أحمد محمد شاكر - الناشر مؤسسة الرسالة - الطبعة الأولى 1420هـ - 2000م).
- الجامع لأحكام القرآن، أبو عبد الله القرطبي (تحقيق أحمد البردوني، وإبراهيم أطفيش - الناشر دار الكتب المصرية - القاهرة - الطبعة الثانية 1384هـ - 1964م).

د. عبد العزيز بن أحمد البجادي

الجرح والتعديل، أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي (الناشر طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية - بجيدر آباد الدكن - دار إحياء التراث العربي - بيروت - الطبعة الأولى، 1271هـ - 1952م).

جمهرة اللغة، أبو بكر ابن دريد (تحقيق رمزي منير بعلبكي - الناشر دار العلم للملايين - بيروت - الطبعة الأولى، 1987م).

الجنى الداني في حروف المعاني، ابن قاسم المرادي (تحقيق د فخر الدين قباوة - الأستاذ محمد نديم فاضل - الناشر دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان - الطبعة الأولى 1413هـ - 1992م).

حجة القراءات، أبو زرعة بن زنجلة (تحقيق سعيد الأفغاني - الناشر دار الرسالة).
الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه (تحقيق د. عبد العال سالم مكرم - الناشر دار الشروق - بيروت - الطبعة الرابعة، 1401هـ).

الحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسي (تحقيق بدر الدين فهوجي، وبشير جوريجاتي - دار المأمون للتراث - دمشق / بيروت - الطبعة الثانية 1413هـ - 1993م).

الخصائص، أبو الفتح بن جني (الناشر الهيئة المصرية العامة للكتاب - الطبعة الرابعة).
خطاب المرادي نحوياً، أ.د. سعد حسن عميوي (مجلة كلية التربية الأساسية، جامعة بابل، آيار، 2012م، العدد/7 ص5).

الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، السمين الحلبي (تحقيق د. أحمد محمد الخراط - دار القلم. دمشق 1406هـ).

ديوان الخنساء (دراسة وتحقيق د. إبراهيم عوضين - الطبعة الأولى 1405هـ - 1985م - مطبعة السعادة بمصر).

ديوان عنتر، (تحقيق: محمد سعيد مولوي - المكتب الإسلامي - 1970م).

ديوان كثير عزة (جمع وشرح إحسان عباس - دار الثقافة ببيروت - 1971م).

ديوان يزيد بن مفرغ الحميري (تحقيق د. عبد القدوس أبو صالح - مؤسسة الرسالة).

- رصف المباني في حروف المباني، المألقي (تحقيق د. أحمد محمد الخراط - دار العلم بدمشق - الطبعة الثانية 1405هـ).
- سر صناعة الإعراب، أبو الفتح بن جني (الناشر دار الكتب العلمية بيروت - لبنان - الطبعة الأولى 1421هـ - 2000م).
- شرح الأشموني مع حاشية الصبان (الناشر دار الكتب العلمية بيروت - لبنان - الطبعة الأولى 1417 هـ - 1997م).
- شرح التسهيل، ابن مالك الطائي الأندلسي (تحقيق د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون - الناشر هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان - الطبعة الأولى 1410هـ - 1990م).
- شرح ألفية ابن مالك، ابن عقيل (تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد - الناشر دار التراث - القاهرة - الطبعة العشرون 1400هـ - 1980م).
- شرح الكافية الشافية، ابن مالك الطائي الأندلسي (تحقيق عبد المنعم أحمد هريدي - الناشر جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي - مكة المكرمة - الطبعة الأولى).
- شرح الكافية لابن الحاجب، رضي الدين الاسترأبادي النحوي، (تحقيق أ. د. يوسف حسن عمر - الناشر جامعة قار يونس - ليبيا - 1395 - 1975م).
- شرح المفصل، أبو البقاء ابن يعيش (تقديم د. إميل بديع يعقوب - الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - الطبعة الأولى، 1422هـ - 2001م).
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، جمال الدين بن هشام (تحقيق عبد الغني الدقر - الناشر الشركة المتحدة للتوزيع - سوريا).
- شرح شواهد المغني، جلال الدين السيوطي (تعليق أحمد ظافر كوجان، والشيخ محمد محمود - الناشر لجنة التراث العربي، ط 1386هـ - 1966م).
- شرح قطر الندى وبل الصدى، جمال الدين بن هشام (تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد - الناشر القاهرة - الطبعة 11 - 1383هـ).

د. عبد العزيز بن أحمد البجادي

- الشعر والشعراء، ابن قتيبة (الناشر دار الحديث، القاهرة - عام النشر: 1423 هـ).
- العذب النمير من مجالس الشنقيطي في التفسير، محمد الأمين بن محمد المختار الشنقيطي (تحقيق خالد بن عثمان السبت - إشراف بكر بن عبد الله أبو زيد - الناشر دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع بمكة المكرمة - الطبعة، الثانية 1426 هـ).
- علل النحو، أبو الحسن بن الوراق (تحقيق محمود جاسم محمد الدرويش - الناشر مكتبة الرشد بالرياض - الطبعة الأولى 1420 هـ - 1999 م).
- عيون الأخبار، ابن قتيبة الدينوري (الناشر دار الكتب العلمية - بيروت - تاريخ النشر 1418 هـ).
- الكتاب، سيبويه (تحقيق عبد السلام محمد هارون - الناشر مكتبة الخانجي، القاهرة - الطبعة الثالثة، 1408 هـ - 1988 م).
- اللامات، أبو القاسم الزجاجي (تحقيق مازن المبارك - الناشر دار الفكر - دمشق الطبعة الثانية 1405 هـ - 1985 م).
- لباب الآداب، أبو المظفر أسامة بن منقذ (تحقيق أحمد محمد شاكر - الناشر مكتبة السنة بالقاهرة - الطبعة الثانية 1407 هـ - 1987 م).
- اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء العكبري (تحقيق د. عبد الإله النبهان - الناشر دار الفكر - دمشق - الطبعة الأولى 1416 هـ - 1995 م).
- اللمحة في شرح الملحة، ابن الصائغ (تحقيق إبراهيم بن سالم الصاعدي - الناشر عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة - الطبعة الأولى 1424 هـ - 2004 م).
- مجاز القرآن، أبو عبيدة معمر بن المثنى (تحقيق محمد فواد سزكين - الناشر مكتبة الخانجي - القاهرة - الطبعة 1381 هـ).
- مجالس ثعلب (شرح وتحقيق عبد السلام هارون - دار المعارف بمصر - النشرة الثانية 1960 م).
- الحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ابن عطية الأندلسي الحاربي (تحقيق عبد السلام عبد الشافي محمد - الناشر دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى - 1422 هـ).

المحكم والمحيط الأعظم، أبو الحسن بن سيده (تحقيق عبد الحميد هنداوي - الناشر دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى 1421هـ - 2000م).

المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز، أبو القاسم المقدسي، المعروف بأبي شامة (تحقيق طيار آلي قولاج - الناشر دار صادر - بيروت 1395هـ - 1975م).

المساعد على تسهيل الفوائد، ابن عقيل (تحقيق د. محمد كامل بركات - دار الفكر بدمشق).
المسائل البصريات، أبو علي الفارسي (تحقيق محمد الشاطر أحمد محمد أحمد - مطبعة المدني 1405هـ).

المسائل السفرية في النحو، جمال الدين بن هشام (تحقيق د. حاتم صالح الضامن - الناشر مؤسسة الرسالة - بيروت - الطبعة الأولى 1403هـ - 1983م).

المسائل المشكلة (البغداديات)، أبو علي الفارسي (تحقيق صلاح الدين عبد الله السنكاوي مطبعة العاني بغداد).

مشكل إعراب القرآن، مكّي بن أبي طالب (تحقيق ياسين محمد السواس - من مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق 1394هـ).

المصنف، عبد الرزاق الصنعاني (تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي - الناشر المجلس العلمي - الهند - الطبعة الثانية 1403هـ).

معاني القرآن للأخفش معاني القرآن، أبو الحسن الأخفش الأوسط (تحقيق الدكتورة هدى محمود قراة - الناشر مكتبة الخانجي، القاهرة - الطبعة: الأولى، 1411هـ - 1990م).

معاني القرآن وإعرابه، أبو إسحاق الزجاج (تحقيق عبد الجليل عبده شلبي - الناشر عالم الكتب - بيروت - الطبعة الأولى 1408هـ - 1988م).

معاني القرآن، أبو جعفر النحاس (تحقيق محمد علي الصابوني - الناشر جامعة أم القرى - مكة المكرمة - الطبعة الأولى، 1409هـ).

معاني القرآن، أبو زكريا الفراء (تحقيق أحمد يوسف النجاتي، ومحمد علي النجار، وعبد الفتاح إسماعيل الشلبي - الناشر دار المصرية للتأليف والترجمة - مصر - الطبعة الأولى).

د. عبد العزيز بن أحمد البجادي

مغني اللبيب عن كتب الأعراب، جمال الدين، ابن هشام (تحقيق د. مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله - الناشر دار الفكر - دمشق - الطبعة: السادسة، 1985م).

المقتضب، أبو العباس المبرد (تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة - الناشر عالم الكتب - بيروت).
المقرب، ابن عصفور (تحقيق أحمد عبد الستار الجوارى، وعبد الله الجبوري - الطبعة الأولى 1391هـ).

نقد الشعر، قدامة بن جعفر البغدادي (الناشر مطبعة الجوائب - قسطنطينية - الطبعة الأولى 1302هـ).

همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، أبو بكر جلال الدين السيوطي (تحقيق عبد الحميد هنداوي - الناشر المكتبة التوفيقية - مصر).

وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، ابن خلكان اليرمكي الإربلي (تحقيق إحسان عباس - الناشر دار صادر - بيروت).

1 (1) الحج/13.

(2) قَالَ السَّيِّئُ الْحَبِيبِيُّ - فِي «الدَّرِّ الْمَصُونِ» 238/8: «قَوْلُهُ: ﴿يَدْعُو لِمَنْ ضَرُّهُ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ﴾: فِيهِ عَشْرَةٌ أَوْجُهٌ، وَذَلِكَ أَنَّهُ: إِمَّا يَجْعَلُ «يَدْعُو» مُتَسَلِّطًا عَلَى الْجُمْلَةِ مِنْ قَوْلِهِ: ﴿لِمَنْ ضَرُّهُ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ﴾ أَوْ لَأ، فَإِنَّ جَعْلَهُ مُتَسَلِّطًا عَلَيْهَا؛ كَانَ فِيهِ سَبْعَةٌ أَوْجُهٍ»، ثُمَّ ذَكَرَ الْأَقْوَالَ الْخَمْسَةَ التَّالِيَةَ، لَكِنَّهُ فَرَّقَ أَحَدَهَا، فَجَعَلَهُ ثَلَاثَةَ أَقْوَالٍ.

(3) البحر المحيط 7، 491، الدر المصون 239/8 - 240.

(4) الدر المصون 239/8 - 240.

(5) النمل/72.

(6) الْقَوْلُ الْأَوَّلُ: أَنَّ الْفِعْلَ هُنَا مُضْمَنٌ مَعْنَى فِعْلِ لَازِمٍ، لِأَنَّ «رَدَفَ» عِنْدَ ابْنِ عَبَّاسٍ بِمَعْنَى: «اقْتَرَبَ»، وَعِنْدَ مُجَاهِدٍ بِمَعْنَى: «أَزِفَ»، ذَكَرَهُمَا الطَّبْرِيُّ فِي تَفْسِيرِهِ 492/19، وَعَزَاهُ إِلَى بَعْضِ نَحَاةِ الْكُوفَةِ، وَاخْتَارَهُ؛ لِقَوْلِ الشَّاعِرِ:

* فَقُلْتُ لَهَا: الْحَاجَاتُ يَطْرَحْنَ بِالْفَتَى *

قال: «فَأَدْخَلَ «الْبَاءَ» فِي «يَطْرَحْنَ»، وَإِنَّمَا يُقَالُ: طَرَحْتُهُ؛ لِأَنَّ مَعْنَى «الطَّرَحَ»: الرَّمَى، فَأَدْخَلَ «الْبَاءَ» لِلْمَعْنَى؛ إِذْ كَانَ مَعْنَى ذَلِكَ: يَرْمِيَنَّ بِالْفَتَى».

الْقَوْلُ الثَّانِي: أَنَّ اللَّامَ زَائِدَةٌ، وَهُوَ قَوْلُ الْأَخْفَشِ، قَالَ فِي «الْمَعَانِي» 467/2: «وَقَالَ: ﴿رَدَفَ لَكُمْ﴾، وَنَطَّنَهَا «رَدَفَكُمْ»، وَأَدْخَلَ اللَّامَ، فَأَصَافَ بِهَا الْفِعْلَ، كَمَا قَالَ: ﴿لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ﴾، وَ: ﴿لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ﴾، وَتَقُولُ الْعَرَبُ: رَدَفَهُ أَمْرٌ، كَمَا يَقُولُونَ: تَبِعَهُ، وَأَتْبَعَهُ».

(7) الدر المصون 240/8.

(8) النمل/71.

(9) النمل/72.

(10) قَالَ الرَّجَّاحِيُّ فِي «اللَّامَاتِ» 147/1: «وَمِنْ ذَلِكَ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿قُلْ عَسَى أَنْ يَكُونَ رَدَفَ لَكُمْ﴾؛ تَفْدِيرُهُ: رَدَفَكُمْ، وَالْمَعْنَى وَاحِدٌ، وَأَهْلُ التَّفْسِيرِ يَقُولُونَ: مَعْنَاهُ: دَنَا لَكُمْ، وَهَذَا لَيْسَ بِمَقْبُولٍ - أَعْنِي إِدْخَالَ هَذِهِ اللَّامِ بَيْنَ الْمَفْعُولِ وَالْفِعْلِ - وَإِنَّمَا هُوَ مَسْمُوعٌ فِي أَفْعَالٍ تُحْفَظُ، وَلَا يُقَاسُ عَلَيْهَا، أَلَا تَرَى أَنَّهُ غَيْرُ جَائِزٍ أَنْ يُقَالَ: ضَرَبْتُ لِرَيْدٍ، وَأَكْرَمْتُ لِعَمْرٍو، وَأَنْتَ تُرِيدُ: ضَرَبْتُ زَيْدًا، وَأَكْرَمْتُ عَمْرًا؟ وَمَهْمَا ثَبَّتَ بِهِ رِوَايَةٌ صَحِيحَةٌ أَلْحَقَ بِهِ».

(11) قَالَ ابْنُ مَالِكٍ فِي «شَرْحِ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَّةِ» 803/2: «وَتُرَادُ اللَّامُ مُقْوِيَةً لِعَامِلٍ ضَعْفَ بِالتَّأخِيرِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى:

﴿إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ﴾، وَقَوْلِهِ: ﴿هُدًى وَرَحْمَةً لِلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ﴾، أَوْ بِكَوْنِهِ فَرْعًا كَقَوْلِهِ

تَعَالَى: ﴿مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَهُمْ﴾ وَقَوْلِهِ: ﴿فَعَالٌ لِمَا يُرِيدُ﴾، وَقَالَ ابْنُ هِشَامٍ فِي «الْمَعْنَى» 286 -

287: «وَمِنْهَا اللَّامُ الْمُسَمَّاةُ لِمَا التَّقْوِيَةِ، وَهِيَ الْمَزِيدَةُ لِتَقْوِيَةِ عَامِلٍ ضَعْفَ إِذَا تَأَخَّرَ، نَحْوُ: ﴿هُدًى وَرَحْمَةً

لِلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ﴾، وَنَحْوُ: ﴿إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ﴾، أَوْ بِكَوْنِهِ فَرْعًا فِي الْعَمَلِ، نَحْوُ: ﴿مُصَدِّقٌ

لِمَا مَعَهُمْ ﴿١﴾، ﴿فَعَالَ لِمَا يُرِيدُ﴾ ﴿٢﴾.

(12) يوسف/43.

(13) الأعراف/154.

(14) البقرة/101.

(15) البروج/16.

(16) الدر المصون 240/8.

(17) المغني/308.

(18) الرحمن/46.

(19) معاني القرآن للفراء 217/2، تفسير الطبري 578/18، المحرر الوجيز 110/4، البحر المحيط 491/7،

الدر المصون 240/8.

(20) المحرر الوجيز 110/4.

(21) البحر المحيط 491/7.

(22) الدر المصون 240/8.

(23) 1 - أخرَجَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي «الْمُصَنَّفِ» (728) وَالطَّبْرِيُّ فِي «تَفْسِيرِهِ» (12504) «مِنْ طَرِيقِ مَعْمَرٍ، عَنْ

أَبِي إِسْحَاقَ الْهَمْدَانِيَّ، قَالَ: حَرَفُ ابْنِ مَسْعُودٍ: «فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مُتَّابِعَاتٍ»، قَالَ أَبُو إِسْحَاقَ: فَكَذَلِكَ تَقْرَأُهَا»، وَلَفْظُ الطَّبْرِيِّ: «فِي قِرَاءَةِ عَبْدِ اللَّهِ: «فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مُتَّابِعَاتٍ»، ذُونَ قَوْلِ أَبِي إِسْحَاقَ.

* **وَأَبُو إِسْحَاقَ: هُوَ السَّيِّعِيُّ، كَانَ ثِقَةً، فَاحْتَلَطَ، وَلَمْ يَرَوْا الْحَدِيثَ عَنْهُ شُعْبَةً أَوْ الثَّوْرِيَّ، وَكَانَ مُدَلِّسًا، وَلَمْ يُصَرِّحْ بِالتَّحْدِيثِ، بَلْ لَمْ يَذْكُرِ التَّابِعِيَّ.**

2 - وَأَخْرَجَ الطَّبْرِيُّ فِي «تَفْسِيرِهِ» (12503) مِنْ طَرِيقِ وَكَيْعٍ، عَنْ سُبْيَانَ، عَنْ جَابِرٍ، عَنْ عَامِرٍ، قَالَ: فِي قِرَاءَةِ

عَبْدِ اللَّهِ: «فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مُتَّابِعَاتٍ».

* **وَجَابِرٌ: هُوَ الْحُفَيْفِيُّ، مَثْرُوكٌ، وَعَامِرٌ: هُوَ الشَّعْبِيُّ، قَالَ ابْنُ الْعِرَاقِيِّ فِي «تُحْفَةِ التَّحْصِيلِ»/164: «وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ:**

لَمْ يَسْمَعْ الشَّعْبِيُّ مِنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ».

3 - وَأَخْرَجَ الطَّبْرِيُّ (12499) مِنْ طَرِيقِ ابْنِ وَكَيْعٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، عَنْ فِرْعَانَ، عَنْ سُؤَيْدٍ، عَنْ

سَيْفِ بْنِ سُلَيْمَانَ، عَنْ مُجَاهِدٍ، قَالَ: فِي قِرَاءَةِ عَبْدِ اللَّهِ: «فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مُتَّابِعَاتٍ».

* **وَمُجَاهِدٌ: هُوَ ابْنُ جَبْرِ، ثِقَةٌ، لَكِنَّهُ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، قَالَ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ**

فِي «الْمَرَايِسِلِ»/205: «سَمِعْتُ أَبَا زُرْعَةَ يَقُولُ: مُجَاهِدٌ عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ مُرْسَلٌ».

4 - وَأَخْرَجَ الطَّبْرِيُّ فِي «تَفْسِيرِهِ» (12502) مِنْ طَرِيقِ ابْنِ وَكَيْعٍ - أَيْضًا - قَالَ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مُغِيرَةَ، عَنْ

إِبْرَاهِيمَ: فِي قِرَاءَةِ أَصْحَابِ عَبْدِ اللَّهِ: «فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مُتَّابِعَاتٍ».

* **وَالْمُغِيرَةُ: هُوَ ابْنُ مِقْسَمٍ، كَانَ ثِقَةً، مُدَلِّسًا، يُسْقِطُ مَنْ بَيْنَهُ وَبَيْنَ إِبْرَاهِيمَ، رَوَى ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ»**

229/8 عَنْ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ أَنَّهُ قَالَ: «حَدِيثُ مُغِيرَةَ بْنِ مِقْسَمٍ مُدْخُولٌ، عَامَّةٌ مَا رَوَى عَنْ إِبْرَاهِيمَ إِذْ مَا سَمِعَهُ

مِنْ حَمَادٍ، وَمِنْ يَزِيدِ بْنِ الْوَلِيدِ، وَالْحَارِثِ الْعُكْلِيِّ، وَعَبِيدَةَ، وَغَيْرِهِمْ»، قَالَ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ: «وَجَعَلَ يُضَعِّفُ

حَدِيثَ مُغِيرَةَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ وَحَدَّهُ».

5 - وأخرج الطبري في «تفسيره» (12505) من طريق ابن وكيع - أيضاً - قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حُمَيْدٍ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنِ الْأَعْمَشِ، قَالَ: كَانَ أَصْحَابُ عَبْدِ اللَّهِ يَقْرَأُونَ: «فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مُتَّابِعَاتٍ».

* ومحمد بن حميد: كَانَ يُحْسِنُ بِهِ الظَّنَّ أَحْمَدُ، وَابْنُ مَعِينٍ، وَأَبُو حَاتِمٍ، فَيُوثِقُونَهُ، لَكِنْ تَبَيَّنَتْ حَالُهُ بَعْدَ مَوْتِ أَحْمَدَ، فَرَمَاهُ بِالْكَذِبِ - بَعْدَئِذٍ - أَبُو زُرْعَةَ، وَأَبُو حَاتِمٍ، الرَّازِيَانِ، وَابْنُ خِرَاشٍ، وَغَيْرُهُمْ، قَالَ أَبُو حَاتِمٍ: «سَأَلْتَنِي يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ عَنِ ابْنِ حُمَيْدٍ - مِنْ قَبْلِ أَنْ يَظْهَرَ مِنْهُ مَا ظَهَرَ - فَقَالَ: أَيُّ شَيْءٍ تَنْقُمُونَ عَلَيْهِ؟ فَقُلْتُ: يَكُونُ فِي كِتَابِهِ الشَّيْءُ فَتَقُولُ: لَيْسَ هَذَا هَكَذَا، إِنَّمَا هُوَ كَذَا وَكَذَا، فَيَأْخُذُ الْقَلَمَ، فَيَعْبِرُهُ عَلَى مَا تَقُولُ، قَالَ: بِنَسِّ هَذِهِ الْحُصْلَةِ».

ينظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم 232/7 - 234.

(24) تحفة الأحوذى 227/8.

(25) 1 - أخرج الطبري في «تفسيره» (12497) من طريق وكيع، عن أبي جعفر، عن الربيع بن أنس، قال: كَانَ أَبِيُّ بْنُ كَعْبٍ يَقْرَأُ: «فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مُتَّابِعَاتٍ».

2 - وأخرج - أيضاً - (12498) من طريق عبيد الله بن موسى، عن أبي جعفر الرازي، عن الربيع بن أنس، عن أبي العالبي، عن أبي بن كعب: أَنَّهُ كَانَ يَقْرَأُ: «فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مُتَّابِعَاتٍ».

* وأبو جعفر: هُوَ الرَّازِيُّ، مُضْطَرِبِ الرَّوَايَةِ عَنِ الرَّبِيعِ، قَالَ ابْنُ حَبَّانٍ فِي «الثقات» 228/4 - عَنِ الرَّبِيعِ بْنِ أَنَسٍ -: «رَوَى عَنْهُ ابْنُ الْمُبَارَكِ، وَأَبُو جَعْفَرِ الرَّازِيِّ، وَالتَّاسِ يَتَّقُونَ حَدِيثَهُ مَا كَانَ مِنْ رِوَايَةِ أَبِي جَعْفَرٍ عَنْهُ؛ لِأَنَّ فِيهَا اضْطِرَابًا كَثِيرًا».

(26) تفسيره 562/10.

(27) تفسير القرطبي 85/1 - 86، وَبَنَحُوا هَذَا أَحَابَ الْبَاقِلَانِي؛ إِذْ قَرَّرَ أَنَّ عُثْمَانَ لَمْ يُحْرِقْ حَرْفًا مِمَّا تَبَتَّ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ - كَمَا فِي «المُرْشِدِ الْوَجِيزِ» لِأَبِي شَامَةَ/142 - : «وَأَمَّا اخْتَلَفُوا فِي قِرَاءَاتٍ، وَوُجُوهِ، أُخْرَجَ، لَمْ تُبَيَّنْ عَنِ الرَّسُولِ ﷺ، وَلَمْ تَقُمْ بِهَا حُجَّةٌ، وَكَانَتْ تَحِيءُ عَنْهُ مَجِيءَ الْأَحَادِ، وَمَا لَمْ يُعْلَمْ بُتُوهُ وَصِحَّتُهُ، وَكَانَ مِنْهُمْ مَنْ يَقْرَأُ التَّأْوِيلَ مَعَ التَّنْزِيلِ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالصَّلَاةَ الْوَسْطَى﴾ - وَهِيَ صَلَاةُ الْعَصْرِ - ... وَأَمْثَالُ - هَذَا مِمَّا وَجَدُوهُ فِي بَعْضِ الْمَصَاحِفِ - فَمَنَعَ عُثْمَانُ ♦ مِنْ هَذَا الَّذِي لَمْ يُبَيَّنْ وَلَمْ تَقُمْ بِهِ الْحُجَّةُ، وَحَرْفَهُ، وَأَخَذَهُمْ بِالْمُسْتَقِيمِ الْمَعْلُومِ مِنْ قِرَاءَاتِ الرَّسُولِ ﷺ، فَأَمَّا أَنْ يَسْتَجِيزَ - هُوَ أَوْ غَيْرُهُ مِنْ أَيْمَةِ الْمُسْلِمِينَ - الْمَنَعُ مِنَ الْقِرَاءَةِ بِحَرْفٍ تَبَتَّ أَنَّ اللَّهَ - تَعَالَى - أَنْزَلَهُ، وَيَأْمُرُ بِتَحْرِيقِهِ وَالْمَنَعُ مِنَ النَّظَرِ فِيهِ وَالنَّاسِخَ مِنْهُ، وَيُضَيِّقُ عَلَى الْأُمَّةِ مَا وَسَّعَهُ اللَّهُ - تَعَالَى - وَيُحَرِّمُ مِنْ ذَلِكَ مَا أَحَلَّهُ، وَيَمْنَعُ مِنْهُ مَا أَلْفَقَهُ وَأَبَاحَهُ؛ فَمَعَادَ اللَّهِ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ كَذَلِكَ».

(28) العذب النмир من مجالس الشنقيطي في التفسير، لخالد بن عثمان السبت 474/1.

(29) معاني القرآن وإعرابه 415/3، الدر المصون 239/8، المغني 308.

(30) معاني القرآن وإعرابه 415/3، مشكل إعراب القرآن 93/2، الدر المصون 239/8، المغني 308.

(31) المغني 308.

(32) معاني القرآن وإعرابه 415/3.

(33) المصدر السابق 415/3.

- (34) مشكل إعراب القرآن 93/2.
- (35) الدر المصون 239/8.
- (36) معاني القرآن 217/2.
- (37) معاني القرآن 217/2.
- (38) الْمُتَقَدِّمُونَ يُطْلِقُونَ لَفْظَ «الْحَرْفِ» عَلَى «الْكَلِمَةِ» سِوَاهُ كَانَتْ اسْمًا، أَوْ فِعْلًا، أَوْ حَرْفًا، كَمَا فِي حَدِيثِ: «أُنزِلَ الْقُرْآنُ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ».
- (39) معاني القرآن 217/2.
- (40) الشعراء/8.
- (41) معاني القرآن وإعرابه 415/3.
- (42) قَالَ الرَّجَّاحِيُّ فِي «اللَّامَاتِ»/79: «وَهَذِهِ اللَّامُ - لِشِدَّةِ تَوْكِيدِهَا وَتَحْقِيقِهَا مَا تَدْخُلُ عَلَيْهِ - يُقَدَّرُ بَعْضُ النَّاسِ قَبْلِهَا قِسْمًا، فَيَقُولُ: هِيَ لَامُ الْقِسْمِ، كَأَنَّ تَقْدِيرَ قَوْلِهِ: «لَزَيْدٌ قَائِمٌ»: «وَاللَّهُ لَزَيْدٌ قَائِمٌ»، فَأَضْمَرَ الْقِسْمَ، وَدَلَّتْ عَلَيْهِ اللَّامُ، وَغَيْرُ مُتَكْرَرٍ أَنْ يَكُونَ مِثْلَ هَذَا قِسْمًا:
- 1 - لِأَنَّ هَذِهِ اللَّامُ مَفْتُوحَةٌ، كَمَا أَنَّ لَامَ الْقِسْمِ مَفْتُوحَةٌ.
 - 2 - وَلِأَنَّهَا تَدْخُلُ عَلَى الْجُمْلِ، كَمَا تَدْخُلُ لَامُ الْقِسْمِ.
 - 3 - وَلِأَنَّهَا مُؤَكَّدَةٌ، مُحَقَّقَةٌ، كَتَحْقِيقِ لَامِ الْقِسْمِ.
- وَلِكِنَّهَا رُبَّمَا كَانَتْ لَامَ قِسْمٍ، وَرُبَّمَا كَانَتْ لَامَ الْإِنْتِدَاءِ، وَاللَّفْظُ بِهِمَا سِوَاهُ، وَلَكِنْ بِالْمَعْنَى يُسْتَدَلُّ عَلَى الْقَصْدِ».
- (43) قَالَ أَبُو الْبَرَكَاتِ فِي الْإِنْصَافِ 330/1: «ذَهَبَ الْكُوفِيُّونَ إِلَى أَنَّ اللَّامَ - فِي قَوْلِهِمْ: «لَزَيْدٌ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو» - جَوَابٌ قِسْمٍ مُقَدَّرٍ، وَالتَّقْدِيرُ: وَاللَّهُ لَزَيْدٌ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو، فَأَضْمَرَ الْيَمِينَ اكْتِفَاءً بِاللَّامِ مِنْهَا، وَذَهَبَ الْبَصْرِيُّونَ إِلَى أَنَّ اللَّامَ لَامُ الْإِنْتِدَاءِ».
- (44) الْبَحْرُ الْحَيْطُ 491/7، الدَّرُ الْمَصُونُ 239/8، وَعَبَّرَ الْبَاقُولِيُّ فِي «إِعْرَابِ الْقُرْآنِ» 690/2 بِقَوْلِهِ: « وَهُوَ حَطًّا؛ لِأَنَّ الصَّلَةَ لَا تَتَقَدَّمُ عَلَى الْمَوْصُولِ»، وَعَبَّرَ الْعُكْبَرِيُّ فِي التَّبْيَانِ 935/2 بِقَوْلِهِ: «وَهَذَا بَعِيدٌ؛ لِأَنَّ «مَا» فِي صِلَةِ الَّذِي لَا يَتَقَدَّمُ عَلَيْهَا».
- (45) الْمَغْنِي 308.
- (46) الْمَرْجِعُ السَّابِقُ/309.
- (47) معاني القرآن للأخفش 450/2، معاني القرآن للنحاس 386/4، وينظر: معاني القرآن وإعرابه 416/3، التبيان في إعراب القرآن 935/2، مشكل إعراب القرآن 93/2، الْبَحْرُ الْحَيْطُ 491/7، الْمَغْنِي/309.
- (48) الْمَغْنِي/309.
- (49) معاني القرآن للأخفش 450/2، معاني القرآن للنحاس 386/4، وينظر: معاني القرآن وإعرابه 416/3، التبيان في إعراب القرآن 935/2، مشكل إعراب القرآن 93/2، الْبَحْرُ الْحَيْطُ 491/7، الدَّرُ الْمَصُونُ 238/8.
- (50) معاني القرآن للأخفش 450/2، معاني القرآن للنحاس 386/4، التبيان في إعراب القرآن 935/2، مشكل إعراب القرآن 93/2، وَهُوَ عِنْدَ النَّحَّاسِ بِلَفْظٍ: «يَقُولُ: لَمَنْ ضَرَّهُ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ لَهُ»، وَعِنْدَ الْعُكْبَرِيِّ: «إِلَهٌ

أَوْ إِلَهِي»، وَقَالَ فِي «الْبَحْرِ الْمَحِيْطِ» 491/7: «تَقْدِيرُهُ: إِلَهٌ، وَإِلَهِيٌّ»،
 (51) قَالَ السَّمِينُ الْحَلْبِيُّ - فِي «الدَّرِّ الْمَصُونِ» 238/8 - 239 -: «أَحَدَهَا: أَنْ «يَدْعُو» بِمَعْنَى «يَقُولُ»، وَ«اللَّامُ»
 لِلْإِنْتِدَاءِ، وَ«مَنْ» مَوْصُولَةٌ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ بِالْإِنْتِدَاءِ، وَ«ضَرُّهُ» مُبْتَدَأٌ ثَانٍ، وَ«أَقْرَبُ» حَبْرَةٌ، وَهَذِهِ الْجُمْلَةُ صِلَةٌ
 لِلْمَوْصُولِ، وَخَبَرُ الْمَوْصُولِ مَحْدُوفٌ تَقْدِيرُهُ: يَقُولُ لِلَّذِي ضَرُّهُ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ إِلَهٌ أَوْ إِلَهِيٌّ أَوْ نَحْوُ ذَلِكَ،
 وَالْجُمْلَةُ كُلُّهَا فِي مَحَلِّ نَصْبٍ بِـ «يَدْعُو»؛ لِأَنَّهُ بِمَعْنَى «يَقُولُ»، فَهِيَ مَحْكِيَّةٌ بِهِ، وَهَذَا قَوْلُ أَبِي الْحَسَنِ».
 (52) النِّبْيَانِ فِي إِعْرَابِ الْقُرْآنِ 935/2، مُشْكَلُ إِعْرَابِ الْقُرْآنِ 93/2، الْبَحْرُ الْمَحِيْطُ 491/7، الدَّرُ الْمَصُونُ
 238/8 - 239.

(53) قَالَ فِي مَعَانِي الْقُرْآنِ 413/2: «﴿يَدْعُو لَمَنْ ضَرُّهُ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ﴾ فَـ «يَدْعُو» بِمَنْزِلَةِ «يَقُولُ»، وَ«مَنْ»
 رَفْعٌ، وَأَضْمِرُ الْخَبَرِ، كَأَنَّهُ: يَدْعُو لَمَنْ ضَرُّهُ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ إِلَهَهُ، يَقُولُ: لَمَنْ ضَرُّهُ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ إِلَهَهُ»،
 وَيَنْظُرُ: مُشْكَلُ إِعْرَابِ الْقُرْآنِ 93/2، الْبَحْرُ الْمَحِيْطُ 491/7، الدَّرُ الْمَصُونُ 238/8 - 239.

(54) مَعَانِي الْقُرْآنِ لِلنَّحَّاسِ 386/4.

(55) مَعَانِي الْقُرْآنِ وَإِعْرَابُهُ 416/3.

(56) الدَّرُ الْمَصُونُ 238/8.

(57) الْحَجَّ 11.

(58) قَالَ أَبُو حَيَّانَ فِي «الْبَحْرِ الْمَحِيْطِ» 491/7: «قِيلَ: هُوَ فَاسِدٌ الْمَعْنَى لِأَنَّ الْكَافِرَ لَمْ يَعْتَقِدْ قَطُّ أَنَّ الْأَوْثَانَ
 ضَرُّهَا أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهَا»، وَقَالَ السَّمِينُ الْحَلْبِيُّ - فِي «الدَّرِّ الْمَصُونِ» 239/8 -: «وَقَدْ رَدَّ بَعْضُهُمْ هَذَا الْقَوْلَ
 بِأَنَّهُ فَاسِدٌ الْمَعْنَى، فَالْكَافِرُ لَا يَعْتَقِدُ فِي الْأَصْنَامِ أَنَّ ضَرَّهَا أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهَا أَلَيْتَهُ». قَالَ أَبُو حَيَّانَ فِي «الْبَحْرِ
 الْمَحِيْطِ» 491/7: «قِيلَ: هُوَ فَاسِدٌ الْمَعْنَى لِأَنَّ الْكَافِرَ لَمْ يَعْتَقِدْ قَطُّ أَنَّ الْأَوْثَانَ ضَرُّهَا أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهَا».
 (59) مَعَانِي الْقُرْآنِ وَإِعْرَابُهُ 416/3.

(60) مِنَ الْكَامِلِ، مِنْ مَعْلَقَتِهِ، وَالْأَشْطَانُ: الْحِيَالُ، وَاللِّبَانُ: الصِّدْرُ، وَالْأَدْهَمُ: فَرَسُهُ.

يَنْظُرُ الْبَيْتَ فِي: دِيْوَانُهُ (تَحْقِيقُ: مُحَمَّدٌ سَعِيدٌ مَوْلَايُ - الْمَكْتَبُ الْإِسْلَامِي - 1970م) 216/، كِتَابُ سَبِيْوِيْهِ
 246/2، مَعَانِي الْقُرْآنِ لِلنَّحَّاسِ 386/4، شَرْحُ التَّسْهِيْلِ لِأَبْنِ مَالِكٍ 363/2، التَّذْيِيلُ وَالتَّكْمِيْلُ 173/9،

الْمَغْنِي/540.

(61) إِضْحَاحُ الْوَقْفِ وَالْإِبْتِدَاءِ/781.

(62) تَحَدَّثَ ابْنُ هِشَامٍ - فِي «الْمَغْنِيِّ» 793 - عَنِ شُرُوطِ الْحَذْفِ، فَذَكَرَ مِنْهَا اثْنَيْنِ، ثُمَّ قَالَ: «الثَّلَاثُ: أَلَّا يَكُونَ
 مُؤَكَّدًا، وَهَذَا الشَّرْطُ أَوَّلُ مَنْ ذَكَرَهُ الْأَخْفَشُ، مَنَّعَ فِي نَحْوِ «الَّذِي رَأَيْتَ زَيْدًا» أَنْ يُؤَكَّدَ الْعَائِدُ الْمَحْدُوفُ
 بِقَوْلِكَ: «نَفْسُهُ»؛ لِأَنَّ الْمُؤَكَّدَ مُرِيدٌ لِلطُّوْلِ، وَالْحَاذِفَ مُرِيدٌ لِلِاخْتِصَارِ، وَتَبِعَهُ الْفَارِسِيُّ.. فَقَالَ: الْحَذْفُ
 وَالتَّوَكِّيْدُ بِاللَّامِ مُتَنَافِيَانِ، وَتَبِعَ أَبُو عَلِيٍّ أَبُو الْفَتْحِ.. وَتَبِعَهُمْ ابْنُ مَالِكٍ، فَقَالَ: لَا يَجُوزُ حَذْفُ عَامِلِ الْمَصْدَرِ
 الْمُؤَكَّدِ، كـ «ضَرَبْتُ ضَرْبًا»؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ بِهِ تَقْوِيَةُ عَامِلِهِ، وَتَقْرِيْرُ مَعْنَاهُ، وَالْحَذْفُ مُنَافٍ لِذَلِكَ، وَهُؤُلَاءِ
 كُلُّهُمْ مُخَالِفُونَ لِلنَّحْلِيبِ وَسَبِيْوِيْهِ».

قَالَ (794): «وَقَالَ الصَّفَّارُ: إِثْمًا فَرَّ الْأَخْفَشُ مِنْ حَذْفِ الْعَائِدِ فِي نَحْوِ «الَّذِي رَأَيْتَهُ نَفْسَهُ زَيْدًا»؛ لِأَنَّ الْمُقْتَضِيَ
 لِلْحَذْفِ الطُّوْلَ، وَلِهَذَا لَا يُحَذَفُ فِي نَحْوِ: «الَّذِي هُوَ قَائِمٌ زَيْدًا، فَإِذَا فَرُّوا مِنَ الطُّوْلِ فَكَيْفَ يُؤَكَّدُونَ».

يُرِيدُ: أَنَّ الْأَخْفَشَ مَعَ حَذْفِ الْمَفْعُولِ هُنَا، وَهُوَ ضَمِيرُ الْغَائِبِ، لِأَنَّ الْمُتَكَلِّمَ إِنَّمَا يَلْجَأُ إِلَى الْحَذْفِ لِلتَّخَفُّفِ مِنَ الطُّوْلِ، فَيُحَذِّفُ مَا لَيْسَ رُكْنًا لِلْجُمْلَةِ، فَإِذَا قَصَدَ الْمُتَكَلِّمُ الْإِثْبَانَ بِالتَّوَكُّيدِ؛ عَلِمْنَا أَنَّهُ لَا يُرِيدُ التَّخَفُّفَ، وَلِهَذَا لَا يُحَذِّفُ الضَّمِيرَ مِنَ الصَّلَةِ فِي الْمِثَالِ الْمَذْكُورِ؛ لِأَنَّهَا لَا طُولَ فِيهَا؛ إِذْ لَمْ يَذْكَرْ فِيهَا غَيْرُ رُكْنِي الْجُمْلَةِ.

(63) التبيان في إعراب القرآن 935/2، البحر المحيط 491/7، الدر المصون 239/8، المغني/309، لكن عبر

ابن هشام عن التضمين باللمح، وعبر العكبري وأبو حيان والسمين عنه بالتشبيه.

(64) التبيان في إعراب القرآن 935/2، الدر المصون 239/8، المغني/309.

(65) التبيان في إعراب القرآن 935/2، البحر المحيط 491/7، الدر المصون 239/8، المغني/309.

(66) الدر المصون 239/8.

(67) البحر المحيط 491/7.

(68) البحر المحيط 491/7، الدر المصون 239/8، وفي «تبيان» العكبري 935/2: «لأن يزعم» قول مع

اعتقاد.

(69) البحر المحيط 491/7.

(70) البحر المحيط 491/7، الدر المصون 239/8.

(71) الدر المصون 239/8.

(72) البحر المحيط 491/7.

(73) هو عمرو بن أحم، بن فراع، من أعصر، أتى في شعره بأربعة ألفاظ لا تعرف في كلام العرب، سمي النار

«ماموسة»، حوار الناقة «بابوسا»، والتأخر تبنيساً، ولغافة الرأس «أرثة»، قال أبو عمرو: كان في أفصح بقعة

من الأرض أهلاً، يذبل والقعاقع. عمر تسعين سنة، ينظر: الشعر والشعراء 344/1 - 347.

(74) من البسيط، والقرود: المنقطع من الإثمد، والحشر: السهم المخفف الريش، والشبرقة: التقطيع والتمزيق،

وكان قد رماه رجل يقال له مخشي بسهم، فذهبت عينه، فقال هذا البين والأصل: أهوى لها بمشقص،

فحذف الجار، ونصب الاسم.

ينظر البيت في: مجاز القرآن لأبي عبيدة 13/2، معاني القرآن وإعرابه 416/3، جمهرة اللغة 1264/3، الحجة

للقراء السبعة للفارسي 103/6.

(75) الحجة للقراء السبعة للفارسي 103/6، وقال ابن دريد في «جمهرة اللغة» 1264/3: «قوله «أدعو»،

أي: أحعل، هكذا يقول البصريون، قال الله عز وجل: ﴿أَنْ دَعُوا لِلرَّحْمَنِ وَكُدًّا﴾، أي جعلوا.

(76) التبيان في إعراب القرآن 935/2.

(77) المغني/309، وهو مختصر في التبيان في إعراب القرآن للعكبري 935/2.

(78) قال في «المغني» 309: «ثُمَّ اخْتَلَفَ هَؤُلَاءِ عَلَى قَوْلَيْنِ، أَحَدُهُمَا: أَنَّ مَعْنَاهُ «يُظَنُّ»؛ لِأَنَّ أَصْلَ «يَدْعُو»

مَعْنَاهُ: «يُسَمَّى»، فَكَانَتْهَ قَالَ: يُسَمَّى مِنْ ضَرِّهِ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ إِلَيْهَا، وَلَا يَصْدُرُ ذَلِكَ عَنْ يَقِينِ اعْتِقَادٍ، فَكَانَتْهَ

قِيلَ: يُظَنُّ، وَعَلَى هَذَا الْقَوْلِ فَالْمَفْعُولُ الثَّانِي مَحذُوفٌ - كَمَا قَدَرْنَا، وَالثَّانِي: أَنْ مَعْنَاهُ: «يَزْعَمُ»؛ لِأَنَّ الزَّعَمَ

قَوْلٌ مَعَ اعْتِقَادٍ.

(79) وهل الجملة المعلق عنها في موضع نصب، كما يقول سيوييه، والبصريون، وابن كيسان؟ أو لا محل لها،

كَمَا يَقُولُ الْكُوفِيُّونَ، وَالْمَعَارِبَةُ؟ ينظر التصريح 174/1.

(80) اِخْتَلَفَ أَهْلُ الْمُعْجَمَاتِ فِي رَسْمِ الْأَلْفِ، فَرَسَمَهَا بَعْضُهُمْ يَاءً، وَبَعْضُهُمْ أَلْفًا، وَلِهَذَا تَجَدُّهَا فِي بَعْضِ الْمُعْجَمَاتِ تَحْتَ مَادَّةِ (ب ك و)، وَفِي بَعْضِهَا تَحْتَ مَادَّةِ (ب ك ي)، قَالَ ابْنُ سَيِّدَةَ فِي «الْمُحْكَمِ» (117/7): «وَإِنَّمَا قَصَيْنَا عَلَى أَلْفِ الْبُكِيِّ بِأَنَّهَا يَاءٌ لِأَنَّهَا لَامٌ، وَلَوْ جُودَ (ب ك ي) وَعَدِمَ (ب ك و)»، وَقَدْ

شَكِلَتْ «بَاءً» «الْبُكِيُّ» فِي «الْمُحْكَمِ» بِالْفَتْحِ، وَالتَّصْحِيحُ مِنْ «تَاجِ الْعُرُوسِ» (بكي) 200/37.

(81) من الطويل، والشاهد فيه: عَطْفُ «مُوجِعَاتٍ» بِالنَّصْبِ عَلَى مَحَلِّ الْجُمْلَةِ الْمُعْلَقِ عَنهَا.

ينظر البيت في: ديوانه/95، المغني/546، أوضح المسالك 55/2، الشذور/475، القطر/178، شرح الألفية للأشموني 44/2.

(82) شرح الألفية للأشموني 44/2.

(83) حاشيته على الأشموني 44/2.

(84) قَالَ فِي «الْمُعْنَى» 546: «فَائِدَةُ الْحُكْمِ عَلَى مَحَلِّ الْجُمْلَةِ - فِي التَّعْلِيْقِ بِالنَّصْبِ - ظُهُورُ ذَلِكَ فِي التَّابِعِ»، وَقَالَ فِي «الْأَوْضَحِ» 55/2: «إِنَّ الْعَامِلَ الْمُلَغَى لَأَعْمَلُ لَهُ أَلْبَتَّةَ، وَالْعَامِلَ الْمُعْلَقُ لَهُ عَمَلٌ فِي الْمَحَلِّ، وَقَالَ فِي «الشُّدُورِ» 476: «لِأَنَّ الْعَامِلَ مُلَغَى فِي اللَّفْظِ، وَعَامِلٌ فِي الْمَحَلِّ»، وَقَالَ فِي «الْقَطْرِ» 178: «وَإِنَّمَا سُمِّيَ هَذَا الْإِهْمَالُ تَعْلِيْقًا لِأَنَّ الْعَامِلَ فِي نَحْوِ قَوْلِكَ: «عَلِمْتُ مَا زَيْدٌ قَائِمٌ» عَامِلٌ فِي الْمَحَلِّ، وَكَيْسَ عَامِلًا فِي اللَّفْظِ».

(85) المغني/308.

(86) الدر المصون 239/8.

(87) ينظر: شرح المفصل 383/2، 332/4، شرح التسهيل لابن مالك 90/2، التذيل والتكميل 91/6، الدر

المصون 239/8، شرح الكافية 166/4، الجمع 559/1.

(88) الإنصاف 588/2.

(89) شرح المفصل 383/2.

(90) مشكل إعراب القرآن 93/2، المغني/308.

(91) مشكل إعراب القرآن 93/2.

(92) قَالَ الْعُكْبَرِيُّ فِي «التَّبْيَانِ» 934/2: «أَنْ يَكُونَ «يَدْعُو» غَيْرَ عَامِلٍ فِيمَا بَعْدَهُ لَأَلْفًا وَلَا تَقْدِيرًا، وَفِيهِ عَلَى هَذَا ثَلَاثَةٌ أَوْجِيهٌ»، وَقَالَ السَّمِينُ الْحَلَبِيُّ - فِي «الدَّرِّ الْمَصُونِ» 238/8: «وَإِنْ لَمْ نَجْعَلْهُ مُتَسَلِّطًا عَلَى الْجُمْلَةِ بَعْدَهُ؛ كَانَ فِيهِ ثَلَاثَةٌ أَوْجِيهٌ».

(93) التبيان في إعراب القرآن 934/2، البحر المحيط 490/7، 491، الدر المصون 240/8، المغني/308.

(94) الدر المصون 240/8.

(95) المغني/308.

(96) الدر المصون 240/8.

(97) مشكل إعراب القرآن 93/2، البحر المحيط 491/7، المغني/308، قَالَ السَّمِينُ فِي «الدَّرِّ الْمَصُونِ»

240/8: «وَرَوَيْتُ فِي حَوَابِ قِسْمِ مُقَدَّرٍ، وَهَذَا الْقِسْمُ الْمُقَدَّرُ وَحَوَابُهُ خَيْرُ الْمُتَبَدَّلِ الَّذِي هُوَ الْمَوْضُولُ».

- (98) مشكل إعراب القرآن 93/2.
- (99) مشكل إعراب القرآن 93/2، المغني/308.
- (100) المغني/308.
- (101) مشكل إعراب القرآن 93/2، ولم أقف عليه في المقتضب، ولا الكامل، ولا الفاضل.
- (102) معاني القرآن 218/2.
- (103) البحر المحيط 491/7.
- (104) المغني/308.
- (105) أمالي ابن الحاجب 119/1.
- (106) البحر المحيط 491/7، الدر المصون 241/8.
- (107) التبيان في إعراب القرآن 934/2، البحر المحيط 491/7، الدر المصون 241/8.
- (108) معاني القرآن وإعرابه 415/3، البحر المحيط 491/7، الدر المصون 241/8.
- (109) كَذَا قَدْرَهُ الرَّجَّاحُ فِي «مَعَانِي الْقُرْآنِ وَإِعْرَابِهِ» 415/3، وَنَقَلَ الْعُكْبَرِيُّ فِي «التَّبْيَانِ» 935/2، وَالسَّمِينُ فِي «الدَّرِّ الْمَصُونِ» 241/8، وَابْنُ هِشَامٍ فِي «المُغْنِي» 309/3 أَنَّهُمْ قَدَرُوهُ بِـ«مَدْعُوًّا»، وَتَقْدِيرُ الرَّجَّاحِ أَوْلَى؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ مَبْنِيًّا لِلْمَعْلُومِ، وَصَاحِبُ الْحَالِ هُوَ فَاعِلٌ «يَدْعُو» الْأَوَّلَ، وَمَنْ قَدَرَهُ بِـ«مَدْعُوًّا» أَرَادَ أَنْ يَكُونَ صَاحِبُ الْحَالِ الضَّلَّالَ الْمَبِينِ، وَمُقْتَضَى ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ الْمَوْصُوفُ بِالضَّلَّالِ هُوَ الْمَدْعُوُّ، لَا أَصْلُ الدُّعَاءِ، وَخَرَجَهُ الدُّسُوقِيُّ - فِي حَاشِيَتِهِ عَلَى الْمُغْنِيِّ 245/1 - عَلَى مَعْنَى آخَرَ، وَهُوَ أَنَّ الْحَالَ مِنَ الدُّعَاءِ نَفْسِهِ، لَا مِنَ الْفَاعِلِ، وَلَا مِنَ الْمَفْعُولِ، فَيَكُونُ التَّقْدِيرُ: ذَلِكَ هُوَ الضَّلَّالُ الْبَعِيدُ مَدْعُوًّا بِهِ.
- قَالَ السَّمِينُ: «قَالَ أَبُو الْبَقَاءِ: «وَهُوَ ضَعِيفٌ، وَلَمْ يُبَيِّنْ وَجْهَ ضَعْفِهِ، وَكَأَنَّ وَجْهَهُ أَنْ «يَدْعُو» مَبْنِيٌّ لِلْفَاعِلِ، فَلَا يَنْسَبُ أَنْ تُقَدَّرَ الْحَالُ الْوَاقِعَةُ مَوْجِعَهُ اسْمَ مَفْعُولٍ، بَلِ الْمُنَاسِبُ أَنْ تُقَدَّرَ اسْمَ فَاعِلٍ، فَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يُقَدَّرَ «دَاعِيًّا»، وَلَوْ كَانَ التَّرْكِيبُ «يَدْعَى» - مَبْنِيًّا لِلْمَفْعُولِ - لَحَسُنَ تَقْدِيرُهُمْ «مَدْعُوًّا»...».
- (110) معاني القرآن وإعرابه 415/3 - 416، التبيان في إعراب القرآن 934/2.
- (111) معاني القرآن وإعرابه 415/3.
- (112) جامع البيان 575/18.
- (113) المصدر السابق 575/18 - 577.
- (114) البحر المحيط 491/7، الدر المصون 240/8، المغني/308.
- (115) أَي: أَنَّ الْأَصْلَ أَنْ يَكُونَ «ذَلِكَ» مُبْتَدَأً، وَجُمْلَةُ «هُوَ الضَّلَّالُ» حَبْرَةٌ، فَإِذَا جُعِلَ «ذَلِكَ» مَفْعُولًا؛ كَانَتْ جُمْلَةُ «هُوَ الضَّلَّالُ» مُسْتَأْنَفَةً، مَقْطُوعَةً عَمَّا قَبْلَهَا، وَالْفَصْلُ بَيْنَ الْعَامِلِ الْمُتَأَخِّرِ، وَالْمَعْمُولِ الْمُتَقَدِّمِ، بِأَجْنَبِيٍّ؛ لَا نَظِيرَ لَهُ، بَلْ لَوْ صَحَّ هَذَا لَكَانَتْ جُمْلَةُ «هُوَ الضَّلَّالُ» لَا مَعْنَى لَهَا؛ إِذْ لَا يُوصَفُ الْمُشْرِكُ بِأَنَّهُ ضَلَّالٌ، وَإِنَّمَا الضَّلَّالُ عِبَادَتُهُ الْأَوْثَانِ، وَيَأْتِي قَرِيبًا بَيَانُ هَذَا إِِنْ شَاءَ اللَّهُ.
- (116) التبيان في إعراب القرآن 934/2، الدر المصون 240/8، المغني/308 - 309.
- (117) البحر المحيط 491/7، الدر المصون 240/8.
- (118) معاني القرآن وإعرابه 417/3.

(119) طه/17.

(120) هُوَ: يَزِيدُ بِنُ مُفْرَعِ الْجَمِيرِيِّ.

(121) معاني القرآن وإعرابه 416/3-417.

(122) من الطويل، وَعَدَسٌ: اسْمُ صَوْتٍ لَزَجْرِ الْبَعْلِ، وَعَبَّادٌ: هُوَ ابْنُ زِيَادٍ، كَانَ وَالِيًا لِمُعَاوِيَةَ عَلَى سِجِسْتَانَ، قَالَ ذَلِكَ بَعْدَمَا أُطْلِقَ مِنْ سِجْنِهِ، وَيُرْوَى: أَمِنْتُ وَهَذَا...، ينظر البيت في: ديوانه/170، الإنصاف/589/2، اللباب للعكبري 120/2، شرح المفصل 364/1، 429/2، 95/3، أمالي ابن الحاجب 363/1، 447، شرح الكافية 23/3، التذييل والتكميل 49/3، التصريح 165/1.

(123) البحر المحيط 491/7، الدر المصون 240/8، المغني/309.

(124) التَّحْوِيُّونَ يُعْبِرُونَ عَنْ هَذَا الْمَعْنَى تَارَةً بِالْإِخْبَارِ، كَمَا فِي الْمَثَالِ الْمَذْكُورِ، وَتَارَةً بِالْوَصْفِ، كَمَا فِي قَوْلِكَ: هَذَا رَجُلٌ عَدْلٌ، وَلِهَذَا قَدْ يُعْبَرُونَ بِالْوَصْفِ، وَيُمَثَّلُونَ بِالْخَبْرِ، كَمَا فِي قَوْلِ ابْنِ جَنِّي فِي «الْخِصَائِصِ» 192/3: «ثُمَّ وَصِفَ بِهَا عَلَى حَدِّ مَا يُقَالُ فِي الْمَصْدَرِ: يُوصَفُ بِهِ، نَحْوُ قَوْلِ اللَّهِ - سُبْحَانَهُ -: ﴿إِنْ أَصْبَحَ مَاؤُكُمْ غَوْرًا﴾، أَي: غَائِرًا، وَنَحْوِ قَوْلِهَا:

فَإِنَّمَا هِيَ إِقْبَالٌ وَإِدْبَارٌ.

(125) يُعْرَى هَذَا التَّقْدِيرُ إِلَى الْبَصْرِيِّينَ، وَقَدْ أَشَارَ إِلَيْهِ الْمُبَرِّدُ بِقَوْلِهِ فِي «الْمُقْتَضَبِ» 230/3: «وَإِنْ ثَبِتَتْ قُلْتُ: زَيْدٌ سَيْرٌ يَأْتِي، فَهَذَا يَجُوزُ عَلَى وَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا: أَنْ يَكُونَ: «زَيْدٌ صَاحِبٌ سَيْرٍ»، فَاقْتَمَتِ الْمُضَافُ إِلَيْهِ مَقَامَ الْمُضَافِ؛ لِمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ.. كَمَا قَالَ الشَّاعِرُ:

تَرْتَعُ مَا رَعَمَتْ حَتَّى إِذَا ادَّكَّرَتْ * فَإِنَّمَا هِيَ إِقْبَالٌ وَإِدْبَارٌ.

وَأَرَادَ بِالْوَجْهِ الثَّانِي أَنْ يَكُونَ عَلَى جِهَةِ الْمُبَالَغَةِ، كَأَنَّهُ هُوَ مَعْنَى الْمَصْدَرِ، قَالَ: «وَيَكُونُ عَلَى أَنَّهُ جَعَلَهَا إِقْبَالًا وَالْإِدْبَارَ؛ لِكَثْرَةِ ذَلِكَ مِنْهَا»، وَقَدْ سَبَقَهُ إِلَى هَذَا الْأَخِيرِ سَبِيوِيَّةٌ، فَقَالَ فِي «الْكِتَابِ» 337/1: «فَجَعَلَهَا إِقْبَالًا وَالْإِدْبَارَ، فَجَازَ عَلَى سَعَةِ الْكَلَامِ، كَقَوْلِكَ: نَهَارُكَ صَائِمٌ، وَلَيْلُكَ قَائِمٌ».

(126) يُعْرَى هَذَا التَّقْدِيرُ إِلَى الْكُوفِيِّينَ، لَكِنْ قَدْ اسْتَعْمَلَهُ الْمُبَرِّدُ فِي «الْمُقْتَضَبِ» فَقَالَ 305/4: «وَقَالَ - حَلٌّ وَعَرٌّ -: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَصْبَحَ مَاؤُكُمْ غَوْرًا﴾، فَالْمَعْنَى - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - : «غَائِرًا»، فَوَضَعَ الْمَصْدَرُ مَوْضِعَ الْاسْمِ»، وَقَدْ قَالَ ابْنُ هِشَامٍ فِي «الْمَسَائِلِ السَّفَرِيَّةِ»/15 - فِي حَدِيثِهِ عَنِ الْوَصْفِ بِالْمَصْدَرِ -: «إِنَّ الْقَائِلَ بِالتَّأْوِيلِ الْكُوفِيُّونَ، وَيُؤْوَلُونَ «عَدْلًا» بِ«عَادِلٍ»، وَ«رِضًا» بِ«مَرْضِيٍّ»، وَهَكَذَا يَقُولُونَ فِي نَظَائِرِهَا، وَالْقَائِلَ بِالتَّقْدِيرِ الْبَصْرِيُّونَ، يَقُولُونَ: التَّقْدِيرُ: ذُو عَدْلٍ، وَذُو رِضًا»، وَقَدْ مَرَّ أَنَّ حَدِيثَهُمْ فِي مِثْلِ ذَلِكَ شَامِلٌ لِلْوَصْفِ وَالْخَبْرِ.

(127) النص: «فكذلك كان الأصل وكذلك قولك»، والكلام به غير مترن.

(128) اللامات/77.

(129) المصدر السابق/78.

(130) النازعات/26.

(131) اللامات/77.

(132) الخصائص 315/1.

(133) المصدر السابق 315/1.

- (134) اللباب 249/1.
- (135) شرح التسهيل 298/1.
- (136) الطارق/8.
- (137) الجنى الداني/133.
- (138) اللامات/77.
- (139) قَالَ فِي «الْحِزَانَةِ» (هارون) 328/10: وَهَذَا الْبَيْتُ شَائِعٌ فِي كُتُبِ النَّحْوِ، ذَكَرَهُ أَبُو عَلِيٍّ فِي غَالِبِ كُتُبِهِ، وَإِنْ جَنِّي كَذَلِكَ، وَكُلُّهُمْ يَرَوِيهِ عَن نَعْلَبٍ، وَنَعْلَبٌ أَنْشَدَهُ غَيْرَ مَعْرُوفٍ إِلَى أَحَدٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِقَائِلِهِ».
- (140) من البسيط، ويروى: «عَجَالِي»، والمثبت هو رواية ثعلب، ينظر البيت في: مجالس ثعلب/129، سر الصناعة 57/2، الخصائص 317/1، شرح الكافية الشافية 493/1، الارتشاف 1269/3.
- (141) من الطويل، والمذاد: مَوْضِعُ الدَّوْدِ، وَهُوَ الطَّرْدُ، وَيُرْوَى: «بِكُلِّ مَزَادٍ»، وَيُرْوَى: «بِكُلِّ سَبِيلٍ»، وَيُرْوَى: «بِكُلِّ مَرَادٍ»، قَالَ مُحَقِّقُ الدِّيَوَانِ: «بِفَتْحِ المِيمِ وَالرَّاءِ، وَهُوَ الْمَكَانُ الَّذِي يُذْهَبُ فِيهِ وَيُجَاءُ، مِنَ الرَّوْدِ، وَهُوَ التَّرْدُّ فِي الْمَجِيءِ وَالذَّهَابِ»، وَالمُثَبَّتُ رِوَايَةُ الدِّيَوَانِ، يَقُولُ: صِرْتُ لِفِرَاقِ مَحَبُّوبَتِي هَائِمًا، كَالْبَعِيرِ الَّذِي يُطْرَدُ عَن جَمَاعَةِ الْإِبِلِ لِجَرَبِهِ، ينظر البيت في: ديوانه/92، سر الصناعة 57/2، شرح الكافية الشافية 493/1، الارتشاف 1269/3.
- (142) سر الصناعة 57/2.
- (143) بَيْتٌ مِنْ مَشْطُورِ الرَّجَزِ، يُنْسَبُ إِلَى رُوَيْبَةَ بْنِ الْعَجَّاجِ، وَهُوَ فِي مُلْحَقَاتِ دِيَوَانِهِ، وَالْحُلَيْسُ: تَصْغِيرُ حُلْسٍ، وَهُوَ كِسَاءٌ رَقِيقٌ يُوَضَّعُ تَحْتَ الْبَرْدَعَةِ، وَالشَّهْرَبَةُ: الطَّاعِنَةُ فِي السَّنِّ، ينظر البيت في: شرح التسهيل 30/2، شرح الكافية الشافية 493/1، الارتشاف 1269/3.
- (144) شرح التسهيل 30/2، وَقَالَ فِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ 493/1: «وَمِنْهُ قَوْلُ الرَّاجِزِ: «أُمُّ الْحُلَيْسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَةٌ»، وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ: «مَرُّوا عَجَالِي...»، وَمِنْهُ قَوْلُ الْآخِرِ: «وَمَا زِلْتُ مِنْ لَيْلِي...».
- (145) ارتشاف الضرب 2396/3 - 2397، وَتَحَدَّثَ (1268/3) عَن لَامِ الْإِنْدَاءِ، ثُمَّ قَالَ: «وَشَدَّ زِيَادَتُهَا فِي خَبْرِ الْمُتَبَدِّلِ فِي نَحْوِ قَوْلِهِ: «أُمُّ الْحُلَيْسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَةٌ»، وَفِي خَبْرِ «أَمْسَى» فِي قَوْلِهِ: «أَمْسَى لَمَجْهُودًا»، وَفِي خَبْرِ «مَا زَالَ» فِي قَوْلِهِ: «وَمَا زِلْتُ... لِكَالِهَاتِمِ».
- (146) من الطويل، وَيُرْوَى: «لَكَمِيدٌ»، ذَكَرَ لَهُ ابْنُ عَقِيلٍ فِي «شَرْحِ الْأَلْفِيَّةِ» (363/1)، وَالْأَشْمُونِيُّ فِي «شَرْحِ الْأَلْفِيَّةِ» (306/1) صَدْرًا، وَهُوَ قَوْلُهُ:

* يَلْمُؤُونِي فِي حُبِّ لَيْلَى عَوَاذِلِي *

وَقَالَ ابْنُ مَالِكٍ فِي «شَرْحِ التَّسْهِيلِ» (29/2): «لَا حُجَّةَ فِيهِ لِشُدُودِهِ، إِذْ لَا يُعْلَمُ لَهُ تَيْمَّةٌ، وَلَا قَائِلٌ، وَلَا رَاوٍ عَدْلٌ يَقُولُ: سَمِعْتُ مَنْ يُوتِقُ بَعْرَبِيَّتَهُ»، وَقَالَ ابْنُ هِشَامٍ فِي «المُعْنَى» (385/): «وَلَا يُعْرَفُ لَهُ قَائِلٌ، وَلَا تَيْمَّةٌ، وَلَا نَظِيرٌ»، وَإِنْكَارُ ثُبُوتِهِ عَجَبٌ؛ فَإِنَّ الْفَرَاءَ رَوَاهُ عَنِ الْعَرَبِ فِي «مَعَانِيهِ» (465/1)، وَرَوَاهُ الرَّجَّاحِيُّ فِي «اللَّامَاتِ» (158/)، وَلَمْ يُنْكِرْهُ.

ينظر الشطر في: معاني القرآن للفراء 465/1، اللامات/185، إعراب القرآن للنحاس 149/1، سر الصناعة 58/2، الإنصاف 169/1، شرح المفصل 392/1، شرح التسهيل 29/2، شرح الكافية الشافية 492/1،

- الجنى الداني/132، المغني/307، 385، شرح ابن عقيل 363/1، الأشموي 306/1،
(147) شرح التسهيل 29/2.
(148) البقرة/143.
(149) الأعراف/102.
(150) القلم/51.
(151) الشعراء/186.
(152) سر الصناعة 57/2، الهمع 509/1، المغني/308.
(153) سر الصناعة 57/2.
(154) الارتشاف 3/1273، الهمع 513/1، شرح ابن عقيل 382/1.
(155) ابنة زيد بن عمرو بن نفيل، القرشية، من شواعر العرب، قالته في عمرو بن جرموز حين قتل زوجها الزبير بن العوام. البداية والنهاية 5/300، 7/260 - 261، أعلام النساء 3/201 - 206.
(156) من الكامل، وعجزه:

*** حَلَّتْ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ الْمُتَعَمِّدِ ***

وَيُرْوَى: «وَحَبَّتْ عَلَيْكَ...».

وَيُرْوَى صَدْرُهُ: «هَبَلْتِكَ أُمَّكَ إِنْ قَتَلْتَ لَفَارِسًا»، وَيُرْوَى: «تُكَلِّمُكَ أُمَّكَ...»، وَيُرْوَى: «بِاللَّهِ رَبِّكَ إِنْ قَتَلْتَ...»، وَيُرْوَى: «تَاللَّهِ رَبِّكَ إِنْ قَتَلْتَ...».

الشرط في: معاني القرآن للأخفش 2/455، المسائل المشككة (البغداديات)/178، الإنصاف 2/526، شرح
المفصل 4/546، 553، 5/148، شرح الجمل 1/438، المقرب 1/112، شرح الكافية الشافية 1/504،
رصف المباني/191، شرح الكافية 4/366، الارتشاف 3/1273، المغني/37، المساعد 1/327، تعليق
الفرائد 4/65، التصريح 1/328.

(157) عزاه أبو البركات الأتباري إلى البصريين. الإنصاف 2/526.

(158) الكتاب 2/139، وينظر: الارتشاف 3/1271-1272 الجنى الداني/134، التصريح 1/329، الهمع
511/1.

(159) الارتشاف 3/1272، التصريح 1/329، الهمع 1/511.

(160) الحجّة 4/385.

(161) الارتشاف 3/1272، المغني/306، التصريح 1/329، الهمع 1/511.

(162) الارتشاف 3/1272، الهمع 1/511، ولم أعثر عليه في المطبوع من كتبه.

(163) شرح التسهيل 2/36.

(164) قَالَ ابْنُ هِشَامٍ فِي «الْمُعْنِي»/305: «وَإِنْ حُفِّفَتْ «إِنْ».. فَاللَّامُ عِنْدَ سَبَبِيَّيْهِ، وَالْأَكْفَرَيْنِ، لَأَمِ الْإِبْتِدَاءِ، أَفَادَتْ - مَعَ إِفَادَتِهَا تَوْكِيدَ النَّسْبَةِ، وَتَخْلِيصَ الْمُضَارِعِ لِلْحَالِ - الْفَرْقَ بَيْنَ «إِنْ» الْمُخَفَّفَةِ مِنَ الثَّقِيلَةِ، وَإِنَّ النَّافِيَةَ، وَلِهَذَا صَارَتْ لَازِمَةً، بَعْدَ أَنْ كَانَتْ حَاثِرَةً».

(165) قَالَ الْمُرَادِيُّ: «وَاحْتَلَفَ التَّحْوِيُونَ فِي هَذِهِ اللَّامِ: هَلْ هِيَ لَأَمِ الْإِبْتِدَاءِ، أَدْخَلَتْ لِلْفَرْقِ بَيْنَ «إِنْ» النَّافِيَةِ وَ«إِنْ»

- المُخَفَّفَةِ مِنَ النَّقِيلَةِ؟ أَمْ هِيَ لَامٌ أُخْرَى، اجْتَلِبْتَ لِلْفَرْقِ؟ وَكَلَامٌ سَبِيوِيهِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا لَامٌ الْإِبْتِدَاءِ، دَخَلَتْ لِلْفَرْقِ». توضيح المقاصد (عبد الحميد) 380/1.
- (166) الجني الداني/134، الهمع 512/1، وعزاه ابن هشام في «المعنى» (306) إلى ابن جني، قال: «وَرَزَعَمَ أَبُو عَلِيٍّ، وَأَبُو الْفَتْحِ، وَجَمَاعَةٌ؛ أَنَّهَا لَامٌ غَيْرُ لَامِ الْإِبْتِدَاءِ، اجْتَلِبْتَ لِلْفَرْقِ».
- (167) الهمع 512/1.
- (168) الهمع 512/1.
- (169) الهمع 512/1.
- (170) الجني الداني/134، الهمع 512/1.
- (171) المعنى/306، الهمع 512/1، قال ابن هشام: «وَرَزَعَمَ أَبُو عَلِيٍّ، وَأَبُو الْفَتْحِ، وَجَمَاعَةٌ؛ أَنَّهَا لَامٌ غَيْرُ لَامِ الْإِبْتِدَاءِ، اجْتَلِبْتَ لِلْفَرْقِ».
- (172) الحجة 385/4.
- (173) المعنى لابن هشام/306، قال: «وَحَجَّةٌ أَبِي عَلِيٍّ دُخُولُهَا عَلَى الْمَاضِي الْمُنْتَصِرِ، نَحْوُ: «إِنْ زَيْدٌ لَقَامَ»، وَعَلَى مَنْصُوبِ الْفِعْلِ الْمُؤَخَّرِ عَنِ نَاصِيئِهِ فِي نَحْوِ: «وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لِفَاسِقِينَ»، وَكِلَاهُمَا لَا يَجُوزُ مَعَ الْمُسْتَدَدِ».
- (174) الإنصاف 246/2.
- (175) علل النحو/144، قال: «وَإِنَّمَا قَبِحَ دُخُولُ اللَّامِ عَلَى الْمَاضِي لِأَنَّ هَذِهِ اللَّامَ أَصْلُ دُخُولِهَا عَلَى الْمُتَبَدِّأِ، وَنُقِلَتْ عَنْ مَوْضِعِهَا؛ لِذُخُولِ «إِنْ» عَلَيْهَا، وَحَقُّ خَبَرِ الْمُتَبَدِّأِ أَنْ يَكُونَ هُوَ الْمُتَبَدِّأُ فِي الْمَعْنَى، فَلَمَّا كَانَ الْفِعْلُ الْمُضَارِعُ مُشَبَّهًا لِلْإِسْمِ؛ حَسُنَ دُخُولُ اللَّامِ عَلَيْهِ، وَلَمَّا بَعُدَ الْمَاضِي...».
- (176) قال ابن السراج في «الأصول» (242/1): «تَقُولُ: وَاللَّهِ لَزَيْدٌ فِي الدَّارِ، وَلَعَمْرُو أَخُوكَ، فَإِذَا دَخَلْتَ «إِنْ» أَزَيْلْتَ إِلَى الْخَيْرِ»، قَالَ (271/1): «وَهِيَ تَدْخُلُ عَلَى الْمُتَبَدِّأِ وَخَبَرِهِ تَأْكِيدًا، كَدُخُولِ اللَّامِ لِلتَّأْكِيدِ، لَمْ يَجْمَعُوا بَيْنَ تَأْكِيدَيْنِ، وَأَزَالُوهَا إِلَى الْخَيْرِ».
- (177) توضيح المقاصد 532/1.
- (178) أوضح المسالك 336/1.
- (179) الهمع 505/1.
- (180) قال ابن السراج في «الأصول» 146/2: «وَهَذَا الْفِعْلُ إِنَّمَا أُعْرِبَ لِمُضَارَعَتِهِ الْأَسْمَاءَ، وَشَبَّهَ بِهَا، وَالْإِعْرَابُ فِي الْأَصْلِ لِلْأَسْمَاءِ وَمَا أَشْبَهَهَا مِنَ الْأَفْعَالِ».
- وفي «التصريح» 38/1: «قَالَ الْمُرَادِيُّ: وَإِنَّمَا سُمِّيَ هَذَا الْفِعْلُ «مُضَارِعًا» لِمُشَابَهَتِهِ لِلْأَسْمَاءِ الْمَصُونِغِ لِلْفَاعِلِ مِنْ جِهَتَيْ اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى:
- أ - أَمَّا مِنْ جِهَةِ اللَّفْظِ فَلِجَرَيَانِهِ عَلَيْهِ فِي الْحَرَكَاتِ وَالسَّكَنَاتِ، وَعَدَدِ الْحُرُوفِ مُطْلَقًا، وَفِي تَعْيِينِ الْحُرُوفِ الْأَصُولِ وَالزَّوَائِدِ، وَتَعْيِينِ مَحَالِّهَا، مَا عَدَا الزِّيَادَةَ الْأُولَى.
- ب - وَأَمَّا مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى؛ فَلِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يَأْتِي بِمَعْنَى الْحَالِ وَالِاسْتِقْبَالِ، قَالَ الشَّاطِبِيُّ: وَهَذَا التَّوْجِيهِ أَحْسَنُ مَا سَمِعْتُ».

(181) قَالَ الْمُبَرِّدُ فِي «الْمُقْتَضَبِ» 348/4: «فَإِنَّمَا وَضَعْتَ «يَقُومُ» فِي مَوْضِعِ «قَائِمٍ» لِمُضَارَعَتِهِ إِيَّاهُ، وَ«قَامَ» لَا يُضَارِعُ الْأَسْمَاءَ».

(182) قَالَ ابْنُ السَّرَّاجِ فِي «الْأُصُولِ» (242/1): «وَإِذَا كَانَ حَبْرٌ «إِنَّ» فِعْلًا مَاضِيًّا، لَمْ يَجُزْ أَنْ تَدْخُلَ عَلَيْهِ اللَّامُ الَّتِي تَدْخُلُ عَلَى حَبْرِهَا إِذَا كَانَ اسْمًا، تَقُولُ: إِنَّ عَمْرًا لَقَائِمٌ، وَإِنَّ بَكْرًا لَأُخُوكَ ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ تُقِيمَ «قَامَ» مَقَامَ «قَائِمٍ»، فَتَقُولُ: إِنَّ زَيْدًا لَقَامَ - وَأَنْتَ تُرِيدُ هَذِهِ اللَّامَ - لِأَنَّ هَذِهِ اللَّامَ لَامُ الْإِبْتِدَاءِ».

(183) النحل/124.

(184) قَالَ ابْنُ السَّرَّاجِ فِي «الْأُصُولِ» (271/1): «فَإِنْ كَانَ الْحَبْرُ اسْمًا، كَالْمُبْتَدَأِ، أَوْ مُضَارِعًا لِلِاسْمِ؛ دَخَلَتْ عَلَيْهِ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ؛ لَمْ تَدْخُلْ عَلَيْهِ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ﴾ ، أَي: لِحَاكِمِهِ».

(185) الكتاب 109/3.

(186) التين/4.

(187) الأنبياء/105.

(188) التوبة/90.

(189) قَالَ فِي «تَوْضِيحِ الْمَقَاصِدِ»: «وَذَهَبَ قَوْمٌ - مِنْهُمْ الْفَرَاءُ، وَالْمُبَرِّدُ، وَأَبُو عَلِيٍّ، إِلَى اشْتِرَاطِ «قَدْ» مَعَ الْمَاضِي - ظَاهِرَةً أَوْ مُقَدَّرَةً - وَالْمُخْتَارُ أَنَّهُ لَا يُحْتَاجُ إِلَى تَقْدِيرٍ؛ لِكَثْرَةِ مَا وَرَدَ مِنْ ذَلِكَ»، يُرِيدُ قَوْلَ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿أَوْ جَاءُوكُمْ حَصْرَتَ صُدُورِهِمْ﴾ ، وَقَوْلُهُ: ﴿وَجَاءُوا آبَاءَهُمْ عِشَاءً يَتُكُونُونَ قَالُوا﴾ ، وَقَوْلُهُ: ﴿الَّذِينَ قَالُوا لِيُخَوِّنَهُمْ وَقَعَدُوا﴾.

(190) قَالَ ابْنُ هِشَامٍ فِي «الْمُعْنَى» 833 - بَعْدَ سَوْفِهِ قَوْلَ الْبَصْرِيِّينَ - : «وَخَالَفَهُمُ الْكُوفِيُّونَ، وَاشْتَرَطُوا ذَلِكَ فِي الْمَاضِي الْوَاقِعِ حَبْرًا لِـ«كَانَ»، كَقَوْلِهِ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - لِبَعْضِ أَصْحَابِهِ: «أَلَيْسَ قَدْ صَلَّيْتَ مَعَنَا؟ وَقَوْلِ الشَّاعِرِ:

وَكُنَّا حَسْبَنَا كُلِّ بَيْضَاءَ شَحْمَةٍ * عَشِيَّةً لَأَقِينَا جُدَامًا وَحِمِيرًا

وَخَالَفَهُمُ الْبَصْرِيُّونَ».

(191) هُوَ: حَطَّابُ بْنُ يُوسُفَ بْنِ هِلَالِ الْفَرُطِيِّ، أَبُو بَكْرٍ الْمَارِدِيُّ، نَقَلَ السُّيُوطِيُّ أَنَّهُ كَانَ مِنْ جِلَّةِ النُّحَاةِ وَمُحَقِّقِيهِمْ وَالْمُتَقَدِّمِينَ فِي الْمَعْرِفَةِ بِعُلُومِ اللِّسَانِ عَلَى الْإِطْلَاقِ، وَأَنَّهُ تَصَدَّرَ لِإِقْرَاءِ الْعَرَبِيَّةِ طَوِيلًا، وَصَنَّفَ فِيهَا، وَاخْتَصَرَ «الزَّاهِرَ» لِابْنِ الْأَثْبَارِيِّ، وَأَنَّهُ مَاتَ بَعْدَ الْخَمْسِينَ وَالْأَرْبَعِمِائَةِ، قَالَ: «وَهُوَ صَاحِبُ كِتَابِ «التَّرْشِيحِ»؛ يَنْقُلُ عَنْهُ أَبُو حَيَّانَ وَابْنُ هِشَامٍ كَثِيرًا»، يُقَالُ: إِنَّ صَوَابَ اسْمِ كِتَابِهِ «التَّوْشِيحُ» - بِالْوَاوِ - لَا بِالرَّاءِ. يَنْظُرُ: تَذَكْرَةُ النُّحَاةِ / 278، بَغِيَّةُ الْوَعَاةِ 553/1، حَطَّابُ الْمَارِدِيِّ نَحْوِيًّا، أ.د. سَعْدُ حَسَنُ عَمِيوِي (مجلة كلية التربية الأساسية، جامعة بابل، آيار، 2012م، العدد/7 ص5).

(192) قَالَ: «إِنَّ قُلْتَ: إِنَّ زَيْدًا قَامَ، أَوْ: قَدْ قَامَ؛ لَمْ يَجُزْ أَنْ تَدْخُلَ عَلَيْهِ اللَّامُ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ الْمَاضِيَ لَيْسَ لَهُ مَعْنَى اسْمٍ الْفَاعِلِ، وَهَذَا مِمَّا يُضْرَبُ عَنْهُ لِذِيَّتِهِ، وَيَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: إِنَّ زَيْدًا لَقَامَ، إِذَا جَعَلْتَ اللَّامَ جَوَابًا لِيَمِينٍ مَحْدُوفَةٍ، وَالْمَعْنَى: إِنَّ زَيْدًا وَاللَّهُ لَقَدْ قَامَ». تَذَكْرَةُ النُّحَاةِ 280.

(193) الْجُمْهُورُ يُفَرِّقُونَ بَيْنَ لَامِ الْإِبْتِدَاءِ وَلَامِ الْقَسَمِ:

أ - فَيَرُونَ أَنَّ اللَّامَ لَا تَصْحَبُ الْمَاضِيَ الْعَارِيَّ مِنْ «قَدْ» إِذَا كَانَتْ لِلِابْتِدَاءِ، فَلَا يُقَالُ: إِنَّ زَيْدًا لَقَامَ، فَ«قَدْ» عِنْدَهُمْ

تُسَوِّغُ دُخُولَ لَامِ الْإِنْتِدَاءِ، وَخَالَفَهُمْ خَطَابُ، فَمَنَعَ لَامَ الْإِنْتِدَاءِ وَلَوْ مَعَ «قَدْ»، فَاللَّامُ عِنْدَهُ فِي نَحْوِ: «إِنَّ زَيْدًا لَقَدْ قَامَ»؛ لِلْقَسَمِ.

ب - وَيَرُونَ أَنَّ اللَّامَ إِنَّمَا تَصْحَبُ الْمَاضِيَّ الْعَارِيَّ مِنْ «قَدْ» إِذَا كَانَتْ لِلْقَسَمِ، عَلَى إِضْمَارِ «قَدْ»، كَمَا قَالَ امْرُؤُ الْقَيْسِ:

حَلَفْتُ لَهَا بِاللَّهِ حَلْفَةً فَاجِرٌ * لَنَاوَمَا فَمَا إِنَّ مِنْ حَدِيثٍ وَلَا صَلَاةٍ

قَالَ ابْنُ جَنِّي فِي «سِرِّ الصَّنَاعَةِ» 52/2: «فَأَمَّا قَوْلُ امْرِئِ الْقَيْسِ: «حَلَفْتُ لَهَا.»؛ فَلَيْسَتْ هَذِهِ اللَّامُ بِلَامِ الْإِنْتِدَاءِ، وَإِنَّمَا هِيَ اللَّامُ الَّتِي يُتَلَقَّى بِهَا الْقَسَمُ، نَحْوُ: وَاللَّهِ لَقَامَ زَيْدٌ، أَيْ: لَقَدْ قَامَ زَيْدٌ.»

وَقَالَ الْمُرَادِيُّ فِي «الْمَقاصِدِ» 531/1: «فَإِنَّ كَانَ مَاضِيًّا مُتَصَرِّفًا عَارِيًّا مِنْ «قَدْ»؛ لَمْ تَدْخُلِ اللَّامُ عَلَيْهِ، فَإِنَّ وَجِدَ مِثْلُ: «إِنَّ زَيْدًا لَقَامَ»؛ فَاللَّامُ لَامُ الْقَسَمِ»، قَالَ 532/1: «وَإِنَّمَا جَازَ دُخُولُهَا عَلَيْهِ مَعَ «قَدْ»؛ لِأَنَّ «قَدْ» تُقَرِّبُ الْمَاضِيَّ مِنَ الْحَالِ، خِلَافًا لِخَطَابِ الْمَآوِزِيِّ فِي مَتْنِهِ دُخُولُهَا مَعَ «قَدْ»، فَإِذَا وَجِدَ «إِنَّ زَيْدًا لَقَدْ قَامَ»؛ فَهِيَ عِنْدَهُ لَامُ الْقَسَمِ.»

وَقَالَ ابْنُ هِشَامٍ فِي «أَوْضَحَ الْمَسَالِكِ» 336/1: «وَأَحَازَ الْجُمْهُورُ: «إِنَّ زَيْدًا لَقَدْ قَامَ»؛ لِشَبَّهِ الْمَاضِيِّ الْمَقْرُونِ بِـ«قَدْ» بِالْمُضَارِعِ؛ لِقُرْبِ زَمَانِهِ مِنَ الْحَالِ، وَلَيْسَ جَوَازُ ذَلِكَ مَخْصُوصًا بِتَقْدِيرِ اللَّامِ لِلْقَسَمِ لَأَنَّ الْإِنْتِدَاءَ، خِلَافًا لِصَاحِبِ التَّرْشِيحِ»، وَقَالَ فِي «الْمُعْنَى» 833 - 834: «وَقَالَ الْحَمِيصِيُّ: حَقُّ الْمَاضِيِّ الْمُتَّبِتِ الْمُحَابِّ بِهِ الْقَسَمِ أَنْ يُقَرَّنَ بِاللَّامِ وَ«قَدْ»، نَحْوُ ﴿تَاللَّهِ لَقَدْ أَتَرَكَ اللَّهُ عَلَيْنَا﴾، وَقِيلَ فِي ﴿قَاتِلُوا أَصْحَابَ الْأَخْذُودِ﴾: إِنَّهُ جَوَابٌ لِلْقَسَمِ، عَلَى إِضْمَارِ اللَّامِ وَ«قَدْ» جَمِيعًا؛ لِلطُّولِ، وَقَالَ: حَلَفْتُ لَهَا.. فَأَضْمَرَ «قَدْ»...»

وَالْجُمْهُورُ إِنَّمَا يَشْتَرِطُونَ تَقْدِيرَ «قَدْ» مَعَ لَامِ الْقَسَمِ إِذَا كَانَ الْمَاضِيَّ عَلَى بَابِهِ، وَأَمَّا إِذَا أُرِيدَ بِهِ الْإِسْتِقْبَالُ؛ فَإِنَّ دُخُولَ لَامِ الْقَسَمِ عَلَيْهِ جَائِزٌ عِنْدَهُمْ بِلَا إِضْمَارِ شَيْءٍ، قَالَ ابْنُ هِشَامٍ فِي «الْمُعْنَى» 834: «وَأَمَّا ﴿وَلَيْنَ أَرْسَلْنَا رِجَالًا فَرَأَوْهُ مُصْفَرًّا لَطَلُوا مِنْ بَعْدِهِ يَكْفُرُونَ﴾؛ فَرَعَمَ قَوْمٌ أَنَّهُ مِنْ ذَلِكَ، وَهُوَ سَهْوٌ؛ لِأَنَّ «ظَلُّوا» مُسْتَقْبَلٌ؛ لِأَنَّهُ مُرْتَبٌ عَلَى الشَّرْطِ، وَسَادَ مَسَدٌ جَوَابِهِ، فَلَا سَبِيلَ فِيهِ إِلَى «قَدْ»؛ إِذِ الْمَعْنَى: لِيُظَنَّ، وَلَكِنَّ الثَّوْنَ لَا تَدْخُلُ عَلَى الْمَاضِي.»

(194) قَالَ ابْنُ هِشَامٍ فِي «الْمُعْنَى» 833: «زَعَمَ الْبَصْرِيُّونَ أَنَّ الْفِعْلَ الْمَاضِيَّ - الْوَاقِعَ حَالًا - لَا يَدْ مَعَهُ مِنْ «قَدْ» ظَاهِرَةٌ، نَحْوُ: ﴿وَمَا لَكُمْ أَلَّا تَأْكُلُوا مِمَّا ذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ﴾، أَوْ مُضْمَرَةٌ، نَحْوُ: ﴿أَتَأْتُونَ لَكَ وَاتَّبَعَكَ الْأَرْذُلُونَ﴾، ﴿أَوْ جَاؤُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾.»

(195) الْإِنصَافُ 205/1.

(196) كِتَابُ «الْعُرَّة» لِابْنِ الدَّهَّانِ، شَرَحَ بِهِ «اللَّمَع» لِابْنِ جَنِّي فِي عِدَّةِ مُجَلَّدَاتِهِ، قَالَ ابْنُ خَلَّكَانَ: «لَمْ أَرِ مِثْلَهُ مَعَ كَثْرَةِ شُرُوحِ هَذَا الْكِتَابِ»، وَابْنُ الدَّهَّانِ هُوَ: سَعِيدُ بْنُ الْمُبَارَكِ، بَنِ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، مِنْ كِبَارِ التَّحْوِيَّيْنَ، قَالَ الْعِمَادُ الْكَاتِبُ: «كَانَ سَبِيحِيَّةَ عَصْرِهِ»، لَهُ مُصَنَّفَاتٌ حَلِيلَةٌ، مِنْهَا «الْعُرَّة» الْمَذْكُورُ، وَ«شَرْحُ الْإِبْصَاحِ»، تُوفِّيَ بِالْمُوصِلِ سَنَةَ 569. يَنْظُرُ: وَفِيَاتِ الْأَعْيَانِ 2/ 382، بَغِيَّةُ الْوَعَاةِ 587/1.

(197) أَوْضَحَ الْمَسَالِكِ 336/1 - 337.

(198) قَالَ فِي «الْحَصَائِصِ» 190/1: «اعْلَمَنَّ أَنَّ إِجْمَاعَ أَهْلِ الْبِلَدَيْنِ إِنَّمَا يَكُونُ حُجَّةً إِذَا أَعْطَاكَ خَصْمُكَ يَدَهُ أَلَّا يُخَالِفَ الْمُنْصُوصَ وَالْمَقْيَسَ عَلَى الْمُنْصُوصِ، فَأَمَّا إِنْ لَمْ يُعْطِ يَدَهُ بِذَلِكَ؛ فَلَا يَكُونُ إِجْمَاعُهُمْ حُجَّةً عَلَيْهِ؛ وَذَلِكَ أَنَّهُ لَمْ يَرِدْ مِمَّنْ يُطَاعُ أَمْرُهُ فِي قُرْآنٍ وَلَا سُنَّةٍ أَنَّهُمْ لَا يَجْتَمِعُونَ عَلَى الْخَطِئِ.»

- (199) المغني/301.
- (200) وَقَالَ فِي «الْمَغْنِيِّ»/833: «وَأَجَازَ بَعْضُهُمْ: «إِنَّ زَيْدًا لَقَامٌ» عَلَى إِضْمَارٍ «قَدْ»...».
- (201) أَوْضَحَ الْمَسَالِكَ 1/336 – 337.
- (202) هُوَ أَبُو صَخْرٍ الْهَذَلِيُّ، وَهُوَ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَلَمَةَ السَّهْمِيُّ، مِنْ بَنِي هَذَلٍ بْنِ مُدْرِكَةَ، شَاعِرٌ إِسْلَامِيٌّ، أُمَوِيٌّ، لَهُ مَعَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الرَّبِيعِ قِصَّةٌ، اللَّهُ أَعْلَمُ بِصِحَّتِهَا، قَالَ عَنْهُ قُدَامَةُ بْنُ جَعْفَرٍ: «أَتَى... بِمَا يَكَادُ لِحُودَرِيهِ أَنْ يُقَالَ فِيهِ: إِنَّهُ غَيْرٌ مُتَكَلِّفٌ»، مَاتَ سَنَةَ 80. ينظر: نقد الشعر/13، شرح شواهد المغني للسيوطي 2/169، خزنة الأدب 3/261.
- (203) مِنَ الطَّوِيلِ، وَيُرْوَى: «لِذِكْرَاكَ نَفْضَةً»، وَيُرْوَى: «لِذِكْرَاكَ رَوْعَةً»، وَرَوَاهُ ابْنُ قُتَيْبَةَ فِي «الشَّعْرِ وَالشُّعْرَاءِ» 2/549 وَ «عَيُونُ الْأَخْبَارِ» 4/135 بِصَدْرٍ مُخْتَلِفٍ، وَهُوَ « إِذَا ذُكِرَتْ يَرْتَأِحُ قَلْبِي لِذِكْرِهَا». ينظر البيت في: لِبَابِ الْأَدَابِ لِأَسَامَةَ بْنِ مَنْقِذٍ/412، الْإِنْصَافَ 1/205، شَرَحَ الْمَفْصَلَ 2/28، أَمَالِي ابْنِ الْحَاجِبِ 2/646، شَرَحَ الْكَافِيَةَ الشَّافِيَةَ 2/803، شَرَحَ التَّسْهِيلَ 2/196، 372، شَرَحَ الْكَافِيَةَ 2/45، شَذُورُ الذَّهَبِ 298/1، التَّصْرِيحَ 1/512، 643.
- (204) اللَّمْحَةُ فِي شَرَحِ الْمَلْحَةِ 1/396.
- (205) التَّصْرِيحَ (دَارُ الْكُتُبِ الْعِلْمِيَّةِ - 1421هـ) 2/329.
- (206) الْمَرْجِعُ السَّابِقُ.
- (207) شَرَحَ التَّسْهِيلَ 2/36.
- (208) 2/27.
- (209) 1/491.
- (210) قَالَ فِي «شَرَحِ الْمَفْصَلِ» 4/548: «فَإِذَا أُلْغِيَتْ؛ صَارَتْ كَحَرْفٍ مِنْ حُرُوفِ الْإِبْتِدَاءِ، يَلِيهَا الْإِسْمُ وَالْفِعْلُ، وَيَلْزَمُهَا اللَّامُ فَصْلًا بَيْنَهَا وَبَيْنَ «إِنْ» التَّائِيَةِ؛ إِذْ لَوْ قُلْتُ: إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ؛ لَأَلْتَبَسَ الْإِيْجَابُ بِالتَّفْغِي، فَمِثَالُ الْإِسْمِ قَوْلُكَ: إِنَّ زَيْدًا لَقَائِمٌ، وَمِثْلُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ كُلَّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾، الْمَعْنَى: لَعَلَّيْهَا حَافِظٌ».
- وَقَالَ (4/549): «وَأَمَّا الْمَفْتُوحَةُ؛ فَإِذَا حُفِّفَتْ لَمْ تُلْغَ عَنِ الْعَمَلِ بِالْكُلِّيَّةِ، وَلَا تَصْبِرُ بِالتَّخْفِيفِ حَرْفَ الْإِبْتِدَاءِ، إِنَّمَا ذَلِكَ فِي الْمَكْسُورَةِ».
- (211) طه/89.
- (212) كَذَا رَسَمَهَا سَبِيوِيهِ بِفَصْلِ «أَنْ» عَنِ «لَا»، وَهِيَ فِي خَطِّ الْإِمَامِ مَوْصُولَتَانِ.
- (213) الْكِتَابُ 3/74.
- (214) الطَّارِقُ/4.
- (215) الصِّفَاتُ/167، وَسَقَطَتْ لِامٍ «لَيَقُولُونَ» الْأُولَى فِي كِتَابِ «الْأَصُولِ».
- (216) الْأَصُولُ 1/237.
- (217) الْكِتَابُ 3/165.
- (218) شَرَحَ الْمَفْصَلَ 5/29.
- (219) الطَّارِقُ/4.

- (220) النساء/162.
- (221) التعليقة 2/274.
- (222) الأعراف/102.
- (223) شرح المفصل 4/548.
- (224) شرح الكتاب 3/404.
- (225) الكتاب 3/165.
- (226) مر تخريجه والحديث عنه.
- (227) لم أحده في ديوانه، ولا في ملحقات ديوانه، ولا فيما نسب إليه خطأ، بل لم أقف عليه عند أحد من المتقدمين قبل ابن مالك وشراحه، فلعله وقف عليه في مصدر دَرَسَ.
- (228) من الطويل، ينظر البيت في: شرح التسهيل 1/299، التذيل والتكميل 3/341، تمهيد القواعد 2/940.
- (229) سر الصناعة 2/57.
- (230) الارتشاف 3/1266.
- (231) شرح التسهيل 1/299.
- (232) البقرة/221.
- (233) من مجزوء الرمل، ينظر البيت في: ديوانها/403، شرح التسهيل 2/940، التذيل والتكميل 3/341، تمهيد القواعد 2/940.
- (234) لم أقف على اسمه.
- (235) من الكامل، وتَمَامُهُ: * يَنْلُ الْعَلَاءَ وَيُكْرِمُ الْأَخْوَالَ *
- ينظر البيت أو صدره في: معاني القرآن وإعرابه 3/363، الحجة في القراءات السبع لابن خالويه/243، حجة القراءات لابن زنجلة/455، شرح التسهيل 1/299، تمهيد القواعد 2/939، توضيح المقاصد 1/483، التصريح 1/217، الأشموني 1/310.
- (236) تنظر القراءة في: معاني القرآن لأخفش 2/455، التذيل والتكميل 5/141، تمهيد القواعد 3/1365، التصريح 1/328، الهمع 1/513.
- (237) تنظر الحكاية في: الأصول لابن السراج 1/260، شرح الكافية الشافية 1/504، شرح التسهيل 2/37، توضيح المقاصد 1/208، المغني/37، التصريح 1/329، شرح الكافية 4/366.
- (238) البقرة/143.
- (239) الطارق/8.
- (240) الجنى الداني/133.
- (241) الكتاب 1/236.
- (242) الكتاب 1/236.
- (243) الكتاب 1/236.

(244) الكتاب 236/1 - 237.

(245) البقرة/102.

(246) الكتاب 237/1.

(247) قال في الارتشاف 2116/4 - 2120 «وذكر النحويون في هذا الباب ما يعلق من أفعال القلوب وغيرها، وليست كل أفعال القلوب يجوز تعليقها، ألا ترى أن «أراد»، و«كره»، و«أحب»، و«أبغض» من أفعال القلوب ولا تعلق؟ وما ذكر فيه التعليق أفعال ليست من أفعال القلوب، أنا أذكرها، فمنها: «نظر» البصريَّة.. و«أبصر».. و«سأل».. و«ترى».. و«تبصّر».. ومما علق «استنبأ» - بمعنى استعلم - .. وأجاز يونس في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾ أَنَّهُ عُلِقَ لَنْزِعَنَّ» وإن لم تكن من أفعال القلوب، ولا من باب النظر ولا السؤال، ومذهب سيبويه في الآية أنها موصولة.. وذكر ابن مالك تعليق «نسي» واستدل بما لا يفيد التعليق.. وزعم كثير من النحاة أن «أرأيت» تُعَلَّقُ كَثِيرًا، وَاتَّقَدُوا عَلَى سِيبَوِيهِ قَوْلُهُ: إِنَّهَا لَا تُعَلَّقُ، وَاسْتَدَلُوا بِآيَاتٍ... وتأول ذلك من انتصر لمذهب سيبويه».

(248) قال في ارتشاف 2114/4: «والتعليق: هو ترك العمل في اللفظ لا في التقدير لمانع، ويكون ذلك في أفعال القلوب من هذا الباب مطلقًا، سواء كان بمعنى العلم أم بمعنى الظن، وذهب ابن كيسان، وثلعب - وحُكِّيَ عن المبرد - إلى أنه لا يعلق منها إلا العلم، ولا يعلق الظن وما كان نحوه، وزعم أبو العلا إدريس أنه رأي سيبويه، وذهب بعض النحاة أنه حَسَنٌ في «عَلِمْتُ» قبيح في غيرها».